نظم مسانده القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة

الأستاذ الدكتور محمد عبد حسين الطائي أستاذ وخبير نظم المعلومات الادارية



نظم مساندة القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة

تأليف

الاستاذ الدكتور

محمد عبد حسين الطائي

أستاذ وخبير نظم المعلومات الادارية



2009

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2008/1/60)

الطائى ، محمد عبد حسين

نظم مساندة القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة / محمد عبد حسين الطائي .

- عمان ، دار وائل ، 2008 .

(236) ص

ر.إ. : (2008/1/60)

الواصفات: اتخاذ القرارات /إدارة الأعمال

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف العشري / ديوي : 658.403 (ردمك) 4-750-11-9557 ISBN

- * نظم مساندة القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة
 - * الاستاذ الدكتور محمد عبد حسين الطائي
 - * الطبعــة الأولى 2009
 - * جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار وائل للنشر والتوزيع

* الأردن - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مبنى الجامعة الاردنية الاستثماري رقم (2) الطابق الثاني

هـاتف: 333410 - 00962 - فاكس: 61151 - 00962 - ص. ب (1615 - 1615 - الجبيهة)

* الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري- هاتف: 4627627-6-20962

www.darwael.com

E-Mail: Wael@Darwael.Com

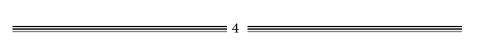
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا عليه الله فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ﴾

صدق الله العظيم



الإهداء

الى العراق بلد الرافدين مع الدعوات الخالصة بانتصار الحق على الباطل

الى مسقط رأسي " تلعفر " مع الامنيات بالأمن والأمان

الى الشهداء المجاهدين ... هنيئا لكم الشهادة

قائمة المحتويات

الموضوع الص	الصفحة
الفصل الاول: نظم مساندة القرارات: النشوء والمفهوم والخصائص	13
أولا : درجة هيكلية القرارات	15
ثانيا : المقصود بنظم مساندة القرارات	20
ثالثا : نشوء فكرة نظم مساندة القرارات	24
رابعا: خصائص نظم مساندة القرارات	29
خامسا: منافع وقيود وأخطاء نظم مساندة القرارات	33
سادسا: الفرق بين نظم المعلومات الادارية ونظم مساندة القرارات	39
الفصل الثاني .أنواع نظم مساندة القرارات وأدواتها وتطبيقاتها	43
أولا : أنواع نظم مساندة القرارات	45
ثانيا : أدوات نظم مساندة القرارات	58
ثالثا : الادوار الرئيسة في نظم مساندة القرارات	63
رابعا : دور الأنترنت في نظم مساندة القرارات	66
الفصل الثالث . الانظمة الفرعية لنظم مساندة القرارات	71
أولا: نظام قاعدة المعلومات	74
ثانيا : نظام قاعدة النهاذج	79
91	91

الموضوع الصفحة

الفصل الرابع . مداخل تطوير نظم مساندة القرارات	101
أولا : المدخل النظمي	103
ثانيا : المدخل الدائري	104
ثالثا : المدخل التكيفي	106
الفصل الخامس: مراحل تصميم وبناء نظم مساندة القرارات	109
أولا : مرحلة ما قبل التصميم والبناء	113
ثانيا : مرحلة التصميم والبناء	113
ثالثا : مرحلة التطبيق	114
رابعا : مرحلة التقويم والتطوير	125
الفصل السادس . دور نظم مساندة القرارات في صنع القرارات الادارية	133
أولا : كيفية حصول المدراء على المعلومات من نظم مساندة القرارات	135
ثانيا : كيفية حصول المدراء على الدعم من نظم مساندة القرارات	139
الفصل السابع: كيفية اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات	143

غهيـــد

يشير الكاتب "Hicks" إلى أن نظام المعلومات الادارية كان في السابق ناجحاً جداً في توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات المهيكلة والروتينية بالإضافة الى ذلك كان ناجحاً في تجميع البيانات وخزن كميات كبيرة من المعلومات التفصيلية ولكنه كان اقل نجاحاً في ترشيد القرارات شبه المهيكلة ، عليه تزايد الاهتمام بأدوات القرار التي تعتمد على الحاسب ومنها نظم مساندة القرارات التي تتصف بقدرات كبيرة تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية صنع القرارات ، إذ توجد هذه النظم اساساً لخدمة القرارات وهي تجسد حالة دميج نظم المعلومات الادارية التقليدية التي تهتم بمعالجة البيانات واعداد التقارير مع التحليل الكمي.من هنا ظهرت فكرة نظم مساندة القرارات -والتي تمثل امتدادا فعليا لفكرة نظم المعلومات الادارية - في بداية السبعينات من القرن العشرين وذلك لعجز نظم المعلومات الادارية عن تسهيل عملية صنع القارات شبه المهيكلة، اذ أسهم التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات باتاحة العديد من النظم والادوات والاساليب والوسائل التي تهدف الى دعم المدير في عملية صنع القرارات المختلفة .

وتقوم الفكرة الاساس لنظم مساندة القرارات على توفير مجموعة من الوسائل التي تعتمد على الحاسبة في تقديم الدعم والمساندة للمدراء في صنع القرارات شبه المهيكلة مثل الاندماج، توسيع المصنع، ادارة المحفظة المالية وما شابهها من القرارات.

لقد أسفرت التغييرات البيئية السريعة والمتلاحقة في تغيير احتياجات المدراء صانعي القرارات، فلم يعد المدير بحاجة الى مجرد الحصول على المعلومات " وهي التي تمثل دور نظم المعلومات الادارية " بل أصبح بحاجة الى نظام يلبي احتياجاته العاجلة من المعلومات ويسهل عليه التفاعل مع الحاسبة سواء بادخال متغيرات جديدة أو اجراء تغييرات في الافتراضات المتعلقة بالمشكلة أو المعلمات الخاصة بالنموذج المستخدم في الحل، واعداد

السيناريوهات التي تمكن صانع القرار من استعراض مختلف الحلول الممكننة للمشكلة واختبار الحل الأنسب أو الأفضل.

بتعبير آخر استخدام الحاسبة في مساندة المدير عند صنع القرارات فيها يتعلق بالمشكلات التي يستعصي الالهام بكل جوانبها أو تلك التي تحتاج الى التحليل المعمق أو تتطلب الوقت الكثير والجهود المضنية في العمليات الحسابية أو الاحصائية أو الرياضية ، وبذا أصبح استخدام الحاسب من خلال هذه النظم يجسد دور المستشار الموثوق في صنع المدير للقرارات من خلال التفاعل معها وتوظيف قاعدة المعلومات وقاعدة النهاذج وطرح توقعاته للنتائج والتي يمكن أن تتحقق اذا ما صنع القرار على وجوه عديدة ، وما يجب على المدير صنعه من قرار في ضوء هذه النتائج المتوقعة المبنية على التحليل التفصيلي الذي قام به الحاسب في اطار ما يصطلح عليه " نظم مساندة القرارات. "

ويعد الكاتبان (Gorry & Morton) رائدا فكرة نظم مساندة القرارات عندما قاما ببناء شبكة معلومات أسمياها " نظام مساندة القرارات " مستندان في ذلك على أنواع القرارات التي حددها "سايمون " ، وعلى المستويات الادارية للهرم التنظيمي التي اعتمدها (Antony). اذ أصبحت هذه الفكرة أحد اهم التطورات المعاصرة في مجال نظام المعلومات الادارية ومن ثم شاعت تطبيقاتها في العديد من المجالات الادارية لمساعدة المدراء في تشخيص نقاط القوة والضعف في المنظمة وتحليل الفرص والتهديدات في اطار الادارة الاستراتيجية وأيضا في التخطيط المالي الى جانب القرارات التسويقية ، وغيرها من القرارات المعقدة التي تخضع لظروف المخاطرة وعدم التأكد.

ويغطي هذا الكتاب الجوانب الخاصة بهذا الموضوع الحيوي من خلال سبعة فصول، يركز الفصل الاول على توضيح درجة هيكلية القرارات تمهيدا لتوضيح المقصود بنظم مساندة القرارات وتحديد مبررات نشوء فكرة هذه النظم وخصائصها وبيان منافعها وقيودها والأخطاء المحتملة فيها ومن ثم تشخيص الفرق بينها وبين نظم المعلومات الادارية .ويتناول الفصل الثاني أنواع نظم مساندة القرارات وأدواتها وتطبيقاتها والادوار الرئيسة فيها ومن ثم بيان دور الأنترنيت في نظم مساندة القرارات . وينصب الفصل الثالث على

تحديد الانظمة الفرعية لنظم مساندة القرارات والمتمثلة بنظام قاعدة المعلومات ونظام قاعدة النماذج ونظام ادارة الحوار . ويعرض الفصل الرابع مداخل تطوير نظم مساندة القرارات الثلاث وهي المدخل النظمي والمدخل الدائري والمدخل التلاؤمي . ويتناول الفصل الخامس مراحل تصميم وبناء نظم مساندة القرارات المتمثلة بمرحلة ما قبل التصميم والبناء ومرحلة التصميم والبناء ومرحلة التقويم ويركز الفصل السادس على توضيح دور نظم مساندة القرارات في صنع القرارات الادارية . وينتهي الكتاب بالفصل السابع الذي يوضح كيفية اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات من خلال البرمجية الجاهزة.

المؤلف *

* يشكر المؤلف السادة المهندس رائد محمد صالح، جميل فضل الصالحي، مصعب أبو قلبين، أحمد تحسين عدوان، لجهدهم في انجاز هذا المؤلف.

الفصل الاول

المقصود بنظم مساندة القرارات وخصائصها

تھید:

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لطبيعة العلاقة بين نظم مساندة القرارات وبين درجة هيكلية القرارات واستعراضا لمجموعة من التعريفات التي أوردها الكتاب ثم بيان كيفية نشوء هذه النظم ومبررات نشوءها وأهم الخصائص التي تتصف بها والفروقات الجوهرية بينها وبين نظم المعلومات الادارية وأخيرا المنافع والقيود المرتبطة باعتماد تطبيقاتها .وبعد اطلاعك على مضامين هذا الفصل يمكنك الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تصنف القرارات حسب درجة هيكليتها ؟
- ما هي الخصائص المعتمدة في تصنيف القرارات حسب درجة هيكليتها ؟
 - ما المقصود بنظم مساندة القرارات ؟
 - كيف نشأت هذه النظم ولماذا ؟
 - ما هي الخصائص التي تتصف بها نظم مساندة القرارات ؟
- هل تختلف نظم مساندة القرارات عن نظم المعلومات الادارية ،وما هي أوجه الاختلاف؟
- ما هي المنافع المحتملة من اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات ،وما هي القيود
 المفروضة على اعتماد هذه التطبيقات ؟

أولا: طبيعة العلاقة بين نظم مساندة القرارات وبين درجة هيكلية القرارات.

تعد درجة هيكلية القرارات (درجة برمجتها)الاساس في ظهور فكرة نظم مساندة القرارات والموضوع الاهم التي استحوذ على اهتمام الكتاب والباحثين في تخصص نظم المعلومات وذلك للارتباط الوثيق بين طبيعة ومقدار الدعم المقدم من قبل نظم مساندة القرارات وبين عملية صنع القرارات .فالمدى الذي يكون فيه القرار مهيكلا يعد مهما في توضيح كيفية مساهمة نظم مساندة القرارات في توفير الدعم المطلوب لعملية صنع القرار .

فالمدخل هنا هو تحديد الاجزاء المهيكلة من القرار واستخدام نظم مساندة القرارات فيها مع اتاحة المجال لصناع القرارات لاستخدام ابداعاتهم وخبراتهم في الاجزاء غير المهيكلة من القرار تأسيسا ولاجل وضع خطوط فاصلة بين نظم مساندة القرارات وبين الانواع الاخرى من نظم المعلومات لابد من بناء الاطار الذي يوضح طبيعة العلاقة بين أنواع القرارات من جهة وبين أنواع نظم المعلومات القائمة على الحاسب والتي تسهم في ترشيد هذه القرارات من جهة ثانية ، ويرتكز هذا الاطار على فكرة درجة هيكلية القرارات ، اذ تعتمد درجة هيكلية القرارات في الاساس على تصنيف " سايمون " للقرارات والذي يتمثل في وجود نوعين رئيسين من القرارات هما القرارات المهيكلة / المبيمجة (Structured or programed decisions) ، وأضاف كتاب آخرون صنفا ثالثا من القرارات يقع بين الصنفين السابقين المذكورين من قبل "سايمون " هو القرارات شبه المهيكلة / شبه المبرمجة (Semi structured or Semi programed decisions) وفيما يأتي الجدول (1- شبه المبرمجة (Semi structured or Semi programed decisions) وفيما يأتي الجدول (1- التي يوضح نهاذج لبعض القرارات في المستويات الادارية الثلاث مصنفة على أساس درجة هيكليتها.

درجة هيكلية القرارات على أساس المستويات الادارية

غير المهيكلة/	شبة المهيكل/	المهيكلة/ المبرمجة	أنواع القرارات
المبرمجة	المبرمجة		المستويات الادارية
قــرارات المنـــتج	قـرارات التوسـع	اختيار الطاقات	الادارة العليا
الجديد	والانضمام	التخزينيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	(التخطيط الاستراتيجي)
		للمنظمة	
قـــرارات المـــوارد	التنبـؤ بالمبيعـات،	اعداد الموازنات	الادارة الوسطى
البشرية	تسعير المنتج		(الرقابة الادارية)
اختيار وسائل	جدولة الانتاج	منح الائتمان	الادارة التشغيلية
الاعلان			(الرقابة التشغيلية)

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه على الرغم من أن المدراء في المستويات الثلاث يواجهون قرارات متفاوتة في درجة هيكلتها ، اذ أن الانواع الثلاثة من القرارات يمكن أن نجدها في المستويات الادارية الثلاث ، الا أنه وبشكل عام يمكن القول بأن أغلب قرارات الادارة العليا تميل الى أن تكون غير مهيكلة واغلب قرارات الادارة التشغيلية تميل لأن تكون مهيكلة وقرارات الادارة الوسطى تكون شبه مهيكلة . ان تصنيف القرارات على النحو الوارد في أعلاه يعتمد في الجوهرعلى مجموعة من الخصائص التي تميز كل نوع من أنواع القرارت وفيما يأتي الجدول (1-2) التي يوضح أهم هذه الخصائص.

الخصائص المعتمدة في تصنيف القرارات حسب درجة هيكلتها

غير المهيكلة	شبه المهيكلة	المهيكلة	أنواع القرارات
			خصائص القرارات
غیر متکررة	شبه متكررة	روتينية ومتكررة	طبيعة القرار
غــير معــروف ويتعـــذر	معروف ويمكن برمجة	معـروف ويمكـن برمجــة	أسلوب الحل
برمجته	بعض مراحل الحل	جميع مراحل الحل	
غير مؤكدة	هناك صعوبة نسبية في	معلومة ومؤكدة	نتائج القرار
	توقع نتائج القرار		
صعوبة في تحديد الحاجة	الحاجــة معروفــة الا انهــا	سهولة في تحديد الحاجة	المعلومات ومصدرها
وأيضا في توفير المعلومات	تكون متاحة في صورة غير	وأيضا في مصادر المعلومات	
	دقيقــة بعــض الشيـــء أو		
	تقريبية		
الاعتماد الكبير على الحكم	الاعتماد أحيانا على الحكم	الاعتماد على الحاسب	الحكم الشخصي
الشخصي	الشخصي		
يتعذر اعتماد معيار دقيـق	يمكن وضع المعايير لقياس	معيار الجودة واضح ويمكن	جودة القرار
للحكم على جودة القرار	بعض جوانب القرار	قياس الجودة بدقة	

وفيما يأتي توضيح لهذه الخصائص:

- 1- طبيعة القرارات . تكون القرارات روتينية ومتكررة الى الحد الذي يتكرر صنعها عندما تحدث نفس المشكلة من حيث طبيعتها ومتغيراتها،وبالمقابل تكون غير متكررة عندما تحدث لمرة واحدة أو تحدث لمرات عديدة ولكن ليس بنفس الاسلوب أوعندما لا تشتمل على نفس المتغيرات . وضمن هذا الوصف يميل الكتاب الى تحديد خصائص القرارات المهيكلة بأنها تتصف بالروتينية والتكرار بينما تكون القرارات غير المهيكلة غير متكررة، والشبه مهبكلة تكون شبه متكررة.
- 2- أسلوب الحل وامكانية البرمجة.بسبب تكرار حدوث المشكلة يحدث تراكم في الخبرة لدى صانع القرار الى الحد الذي يمكنه اعتماد طريقة غطية محددة ومعروفة في التعامل مع المشكلة من خلال صياغة قواعد ثابثة ومحددة لحل المشكلة عند حدوثها مرات أخرى ، بحيث لا تحتاج الى معالجة جديدة كلما تكرر حدوثها ، وفيما يتعلق عراحل حل المشكلة فانه يمكن برمجة جميع مراحل الحل في اطار هذه القواعد الثابتة في ضوء الاعتماد الكامل على الحاسب في انجاز جميع مراحل الحل. أما القرارات غير المهيكلة فان من المتعذراعتماد طريقة واحدة لمعالجة المشكلات المرتبطة بها من خلال صياغة قواعد ثابتة لها وذلك بسبب اختلاف متغيرات القرار (حيثيات القرار) ومن ثم يتعذر برمجة مراحل الحل واخضاعها بالكامل لتطبيقات الحاسب .أما القرارات شبه المهيكلة فان اسلوب حلها معروف ولكن يعتمد صنعها على الحكم الشخصي لصانع القرار،وفيما يتعلق بمراحل الحل فانه يمكن برمجة بعض مراحلها أما البعض الاخر فيصعب برمجته.
- 3- نتائج القرار .في القرارات المهيكلة تكون هذه النتنائج معلومة ومؤكدة بنسبة عالية جدا تصل في أغلب الاحيان الى (100%) ،أما في القرارات غير المهيكلة فان النتائج تكون غير معلومة وأحيانا تصنف هذه النتائج في اطار المخاطرة أو حالة عدم التأكد ، وبالنسبة للقرارات شبه المهيكلة فان هناك صعوبة نسبية في التنبؤ بنتائجها . اذ يسهم التقدير الذاتي لصانع القرار بدور مهم في ذلك فرجا يغير

المعلومات المعتمدة أو يلغي أو يضيف افتراضات أو يغير مستوى الدقة المطلوبة في التحليل اذ أنه يحدد المستوى للنتائج التي يسعى الى تحقيقها، الأمر الذي ينعكس على صعوبة التنبؤ بنتائج القرار.

- 4- طبيعة الحاجة الى المعلومات وأسلوب توفيرها. توجد امكانية عالية لتحديد حاجات المستفيدين من المعلومات وبدرجة عالية من الدقة وأيضا الاسلوب الملائم لتلبية هذه الاحتياجات من مصادرها المعروفة في القرارات المهيكلة ، اذ توفر نظم المعلومات الادارية تقارير دورية تفصيلية وملخصة ملائمة لخدمة تلك القرارات ،بينما توجد صعوبة في تحديد هذه الاحتياجات بصفة مسبقة بالنسبة لكل مستفيد في القرارات غير المهيكلة نظرا لعدم تكرارها ولتغيرها المستمر بالاضافة الى طبيعتها المعقدة،الل جانب تعذر تحديد الاسلوب الملائم لتلبية هذه الحاجات وحصر المصادر التي تتاح فيها، الامر الذي يستلزم التفاعل المرن بين صانع القرار وبين مصادر المعلومات.
- 5- الحكم الشخصي لصانع القرار.يتمثل في مدى الاعتماد على القدرات الذاتية لصانع القرار بما في ذلك الحدس والتخمين والفراسة وسرعة البديهة الى جانب الاعتبارات النفسية والسلوكية التي تسهم في عملية صنع القرارت ، ويزيد هذا المدى ويتسع في القرارت غير المهيكلة بينما يقل ويضيق في القرارات المهيكلة ، اما في القرارات شبه المهيكلة فان بعض جوانب القرار يعتمد على الحكم الشخصي لصانع القرار ،فالطريقة التي ينجز بها الطبيب تشخيص المرض قرار شبه مهيكل عادة فهو يتضمن بعض الهيكلية بسبب أن الطبيب يفهم الحقائق الطبية العامة وأساليب التشخيص هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي غير مهيكلة كليا بسبب أن العديد من الحالات الطبية تصف بالغموض وتطلب الحكم الشخصي والحدس.
- 6- المعيار لجودة القرارات . يمكن قياس جودة القرارات ومعرفة ما اذ كان القرار رشيدا أم لا في القرارات المهيكلة على عكس القرارات غير المهيكلة التي يصعب معرفة ما اذا تـم صنع القرار السليم لتعذر ايجاد المعيار الملائم لمعرفة وقياس ذلك

،بينما هكن قياس جودة بعض أجزاء القرار شبه المهيكل وتعذر معرفة أجزاء أخرى من القرار.

ثانيا: المقصود بنظم مساندة القرارات.

يكشف استعراض الفكر المتاح في موضوع نظم مساندة القرارات عن التداخل الكبير في المفاهيم وفي الحدود المرسومة لدور أي نظام من نظم المعلومات القائمة على تطبيقات الحاسب الى الحد الذي يتعذر معه وضع تعريف منهجي لما يوصف بأنه نظم مساندة القرارات، فالحقيقة التي يمكن الاشارة لها في هذا الموضوع هي تعدد التعريفات التي وردت بخصوص نظم مساندة القرارات ،اذ يشير الاستعراض المرجعي لادبيات نظم المعلومات الى وجود العشرات من التعاريف الى الحد الذي دعا فيه أحد الكتاب الى القول بأنه يمكن ايجاد تعريفات لنظم مساندة القرارات بعدد الكتب والبحوث التي ألفت أو أنجزت في هذا المجال ، ويعزى السبب في هذه التعددية من وجهة نظرنا – والتي تجعل من مسألة الوصول الى تعريف جامع وشامل لنظم مساندة القرارات اكثر صعوبة الى عدة أمور أهمها:

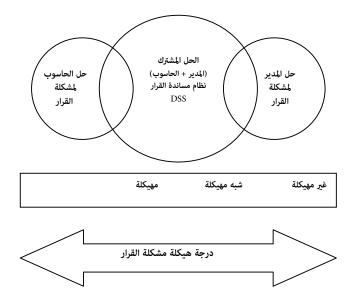
- 1- الاختلاف الزمني في ذكر هذه التعاريف.
- 2- تباین مجالات تطبیق نظم مساندة القرارات.
- 3- تباین خلفیات الکتاب والباحثن الذین أوردوا هذه التعاریف.
- 4- تعدد الوظائف التي تحصل على الدعم من نظم مساندة القرارات الاغوذجية في المنظمة الواحدة .

وعلى الرغم من ذلك فان الشيء الجيد والمفرح في هذه التعددية هو الاتفاق على بعض الجوانب العامة التي تعد عِثابة القاسم المشترك الاعظم بين هذه التعاريف ، والتركيز على هذه الجوانب يمكن أن يسهل لنا ويقودنا الى الحصول على تعريف مناسب لهذا المفهوم. وهذه الجوانب هي:

الاول: هيكلية المشكلة " موضوع القرار ".وينصب هذا الجانب على الدرجة التي تنطوي فيها القرارات أو عملية صنع القرارات على الخصائص الهيكلية (والتي سبق الحديث عنها)،

ويتجسد دور نظم مساندة القرارات من خلال تقديم الدعم للاجزاء التي يمكن هيكلتها من القرارات وفي اطار هذا الدعم فان صانع القرار له الحرية في تركيز قدراته الادراكية على الاجزاء التي يتعذر هيكلتها من المشكلة- وهي الاجزاء التي تضع قيودا على التكنولوجيا لتطبيق استراتيجيات صنع القرارات المعقدة مثل الدماغ الانساني – والتي يجب تركها للانسان لكي يصنع هذه القرارات. من هنا فان الاجزاء التي يتعذر هيكلتها من عملية صنع القرارات يمكن النظر اليها على انها العمليات البشرية التي لم يتم فهمها لحد الان على نحو كاف بشكل يمكن محاكاتها وأغتتها ويجسد الباحث (Raymond, 2005, P.9) درجة هيكلة المشكلة كما في الشكل الآتي:

الشكل (1-1) درجة هيكلة مشكلة القرار والحل المشترك



الثاني: مخرجات القرارات. فالبيئة الثرية للمعلومات في منظمات اليوم تتجسد من خلال الاجابة عن التساؤلين الآتيين:

- متى مكن أن نجد نظم مساندة القرارات ؟
- متى تنجز هذه النظم المهام المتوقعة منها ؟

والثيء الجوهري في استخدام التكنولوجيا هو توظيفها عند مساندة العمليات الملازمة لعملية صنع القرارات في القرارات بحد ذاتها ، فالمدراء يستنفذون الجزء الاكبر من وقتهم في الاهتمام بالقرارات الضرورية وفي معرفة لماذا يحتاجون الى التكنولوجيا لمساندتهم في صنع هذه القرارات . من هنا وما أن فاعلية هذه القرارات أو الدرجة التي تنجح بها هذه القرارات في تحقيق أهدافها تعد العنصر الحاسم في تقويم عملية صنع القرارات عليه فان تعريفنا لنظم مساندة القرارات يوجب أن يراعى فيه الدور الذي يسهم به هذه النظم في مساندة فاعلية القرارات.

الثالث: التحكم الاداري. تخضع المسؤلية النهائية للمخرجات الملازمة للقرارات لتحكم المدير صانع القرارات. فالقرار عكن عده عثابة الاداة الأكثر قوة للمدير والتي توظف من خلالها المواد المتاحة للمنظمة، يتعبير آخر فان القرار يعمل كآلية أولية للوصول الى الاهداف المرسومة للمنظمة وتحقيق النجاح. وعا أن القرار هو اختيار بديل من بين مجموعة البدائل المتاحة أمام صانع القرار فان التحكم بالبديل المختار (النهائي) سيتم من قبل صانع القرار، ونظم مساندة القرارات يجب أن يوفر المساندة في عملية الاختيار بحيث يكون الاختيار النهائي من قبل المدراء المسؤولين مباشرة عن نتائج القرار.

تأسيسا مكن تبنى التعريف الآتي لنظم مساندة القرارات:

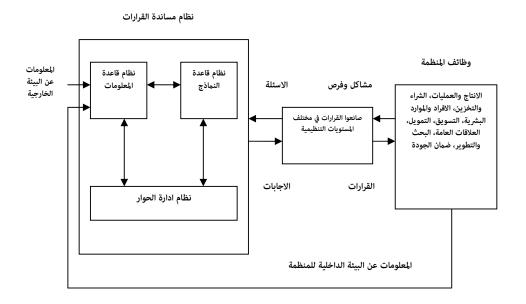
-هي النظم الحاسبية التي تضم مزيجا فاعلا من الذكاء الانساني وتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والتي تخضع لتحكم صانع القرار والمصمم لتقديم الدعم والمساندة له في عملية صنع القرارات شبه المهيكلة من خلال قاعدة المعلومات وقاعدة النماذج وأدوات الحوار والتفاعل التي تتيحها وعلى النحو الذي يعزز من كفاءة وفاعلية هذه العملية ويحقق النجاح لصانع القرار.

وفي ضوء هذا التعريف ممكن تحديد أهم الاركان الاساس لنظم مساندة القرارات على النحو الآتي:

- نظم حاسبية تبنى على الحاسبة التي تعد الاساس في تصميمها وبناءها واعتماد تطبيقاتها وفي تحقيق اهدافها بشكل سليم ،والتي أيضا بدونها لا تتحقق هذه التسمية.
- تخضع هذه النظم لارادة وتحكم صانع القرار الذي يوظف القدرات التي تتيحها هذه النظم والمتمثلة بأشكال وصيغ الدعم والمساندة التي يحكن الحصول عليها من هذه النظم لترشيد عملية صنع القرارات.
- ينحصر الدعم والمساندة لصانع القرار على نوع رئيس من أنواع القرارات التي تم الحديث عنها وهو القرارات شبه المهيكلة.
- يختلف المديرون في حاجاتهم من نظم مساندة القرارات، وتتباين أيضا المواصفات التي يتوقعونها في النظام وفقاً للمجال الوظيفي والمستوى التنظيمي ومستوى الخبرات والمؤهلات فضلاً عن مقدار المساندة المقدمة لهم.
- تتكون نظم مساندة القرارات من ثلاث مكونات أساس تشكل النظم الفرعية لنظم مساندة القرارات وقمثل نتاج التفاعل البيني بين المعلومات والنماذج والحوار البيني مع المستفيد (حوار ، غذجة ، معلومات (Dialog, Modeling, Information وهي نظام قاعدة المعلومات ونظام قاعدة المعلومات ونظام ادارة الحوار.
- المعيار في الحكم على طبيعة ومقدار الدعم والمساندة المقدمة هو فاعلية عملية صنع القرارات، ونجاح صانع القرار ومن ثم تحسين جودة القرارات.
- المستلزمات الضرورية لادارة وتشغيل نظم مساندة القرارات هي الاجهزة والمعدات والبرمجيات والافراد العاملين والاجراءات

وفيما يأتي الشكل (2-1) الذي يوضح الاطار العام لمفهوم نظم مساندة القرارات

الشكل (1-2) الاطار العام لمفهوم نظم مساندة القرارات



ثالثا: نشوء فكرة نظم مساندة القرارات.

1- مراحل استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطبيقات نظم المعلومات

لاجل التمهيد لبيان كيفية نشوء فكرة نظم مساندة القرارات ومبررات هذا النشوء نرى من المناسب عرض المراحل التي تم من خلالها استخدام تكنولوجيا المعلومات في

تطبيقات نظم المعلومات الادارية، اذ يشير الباحثون هنا إلى خمسة مراحل متمايزة هي كما موضحة في الجدول (1-3)

الجدول (1-3) مراحل اعتماد تكنولوجيا المعلومات في تطبيقات نظم المعلومات

مجال التركيز	طبيعة التطبيقات	المرحلة
البيانات	معالجة البيانات الكترونيا	1
	(Electronic Data Processing)	
المعلومات	نظم المعلومات الادارية	2
	(Management Information Systems)	
النظم	نظم مساندة القرارات	3
	(Decision Support Systems)	
البريد الالكتروني والمفكرة	أتهتة المكاتب (Office Automation)	4
الالكترونيـــة والمـــؤتمرات		
الفيديوية		
الذكاء الاصطناعي	النظم الخبيرة (Exepert Systems)	5

2-جذور فكرة نظم مساندة القرارات.

تعود جذور فكرة نظم مساندة القرارات في جوهرها الى تطبيقات النهاذج الكمية ، ونهت هذه الجذور خارج هذه التطبيقات وامتدت الى المشاكل التي تواجهها ادارات المنظمات والقرارات التي تصنعها لحل هذه المشاكل .اذ ولدت الفكرة في أوائل عام (1970) ثم تطورت لاحقا بفضل مساهمة اثنتين من المقالات الرائدة التي كتبت بهذا الخصوص ، الاولى قدمت من قبل الكاتب (J. D. Little) عام (1970) تحت عنوان " النهاذج والقرارات : مفهوم حساب تفاضل وتكامل القرارات " ،اذ لاحظ هذا الكاتب أن المشكلة الكبيرة التي يواجهها المدراء مع فاذج علم الادارة هي ندرة استخدام هذه النهاذج في صنع القرارات، عليه سعى هذا الكاتب الى وصف فكرة حساب التفاضل والتكامل للقرار كمجموعة من

الاجراءات القائمة على النماذج وذلك بهدف معالجة البيانات لمساعدة المدراء في صنع القرارات. واقترح هذا الكاتب لضمان نجاح مثل هذا النظام مراعاة مجموعة من الصفات فيه منها البساطة والقوة وسهولة التحكم والتكامل والقدرة على التكيف مع حاجات المستفيدين الى جانب سهولة التفاعل مع النظام.

وقدمت المقالة الثانية من قبل الكاتبان (Gorry & Morton) عام (1969) وحملت عنوان "اطار عام لنظم المعلومات الادارية " ،اذ طرح لاول مرة تسمية " نظم مساندة القرارات " وذلك في اطار مكون من بعدين يرتكزان على استخدام الحاسب في دعم الانشطة الادارية كما يتضح في الجدول (4-1) .

الجدول (1-4)

(Gorry & Morton) لتوضيح فكرة نظم مساندة القرارات

المساندة المطلوبة	التخطيط الاستراتيجي	الرقابة الادارية	الرقابة التشغيلية	أنواع القرارات
نظـم المعلومــات	اختيار موقع المصنع	موازنة عبء العمل	السيطرة على	المهيكلة
الادارية والنماذج		على خطوط الانتاج	الخزين	
الكمية				
نظـم مسـاندة	تحليــل الحصــول عــلى	اعـــداد الموازنـــة	التدابير الامنية	شبه المهيكلة
القرارات	الموجودات المالية	التســـــويقية		
		للمنتجات الجديدة		
الاستنتاج والحدس	تحديد مشاريع البحث	تحدیـــد رواتـــب	اختيــــار صــــورة	غير المهيكلة
والتخمين	والتطوير	ومكافـآت الاداريـين	الغـــلاف للمجلـــة	
		الجدد	الشهرية	

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن البعد العمودي عِثل تصنيف هيكلية القرارات كما حدده " هربرت ساعون " عام (1960) والذي سبقت الاشارة اليه ،أما البعد الافقي فانه عِثل مستويات النشاط الاداري المقترح من قبل الباحث " Antony " عام (1965) والذي بموجبه عكن تصنيف الانشطة الادارية الى ثلاثة أصناف متمايزة هي:

- التخطيط الاستراتيجي عندما تتعلق القرارات بالاهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها.
- الرقابة الادارية عندما تتعلق القرارات بالاستخدام الكفء والفاعل لموجودات المنظمة.
 - الرقابة التشغيلية عندما تتعلق القرارات بالعمليات اليومية للمنظمة.

وعند الدمج بين البعدين السابقين يتولد الاطار الخاص بتوجيه موارد نظام المعلومات الى المجالات المختلفة التي تحقق عائدات أكبر على الاستثمار وهو الاطار الذي ولدت منها فكرة نظم مساندة القرارات.

وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين بدأت القضايا النظرية والعلمية المرتبطة بنظم مساندة القرارات في المؤتمرات الاكاديمية وبخاصة المؤتمرات التي عقدت من قبل المعهد الامريكي لعلوم القرار، كما ظهر تأثير الدراسات التي قدمت من قبل مجموعة من الباحثين أمثال Peter لعلوم القرار، كما ظهر تأثير الدراسات التي قدمت من قبل مجموعة من الباحثين أمثال (Peter الخوام القرارات (Keen, Mortin, Matt, Steven Alter) (Decision Support المفاهيمي لنظم مساندة القرارات وبخاصة الباحث (Alter) الذي قدم أحد أهم الكتب في هذا المجال Systems; Current Practice ana Continuing Challenge) المقالات والبحوث المهمة بنفس الاتجاه قدم كل من الباحثين (Winston, Yoniseek, Holsbeal) عام 1981 اطارا نظريا لشرح الجوانب المرتبطة بتصميم وتطوير نظم مساندة القرارات المستندة على المعرفة والتي توضح كيفية ارتباط النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي بتطوير نظم مساندة القرارات. ان تطور فكرة نظم مساندة القرارات منذ نشأتها للمرة الأولى عام (1970) وحتى يومنا هذا اشتمل على توسعات عديدة في الفكرة الأصلية، بحيث اصبحت أحد التطورات الهامة والمعاصرة في مجال ترشيد القرارات الادارية

في مختلف المجالات مثل مساندة القرارات التسويقية (Little, 1977) ومساندة القرارات الطبية في مختلف المجالات مثل مساندة التخطيط للمؤسسات العلمية والاكاديمية في التشخيص والعلاج (Davis, 1979) وفي مساندة التخطيط المالي .(Dear & Mulvey, 1976) (Bailey, 1972, Watson, 1976. وفي مساندة التخطيط المالي .(Dear & Mulvey, 1976) (Bailey, 1979, Wagner, 1981) وتواصلت هذا (Arizona University, 1985) وتواصلت هذا الاهتمامات الى الحد الذي أصبحت فيه الدراسات المعاصرة لنظم مساندة القرارات تبحث في النظم القائمة على النماذج المتحولة والنظم القائمة على المعرفة والذكاء الاصطناعي واخيرا النظم الخبيرة. اذ فتحت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات المجال لتطوير نظم مساندة القرارات المندمجة مع تقنيات الحاسبات الشبكية والتي ترتكز على تقنية المجهز/ الزبون وتقنية الويب والانترنيت بحيث مهدت الطريق لظهور جيل حديث من نظم المعلومات القائمة على نظم وتقنيات الذكاء الاصطناعي الا وهي "النظم الخبيرة".

3-مبررات نشوء نظم مساندة القرارات.

تأسيسا على ما ورد في أعلاه بخصوص نشأة فكرة نظم مساندة القرارات مكن تأشير مبررات هذا النشوء على النحو الآتي:

- تغیر اتجاه العلاقة بین الحاسب والمستخدم بحیث أصبح الحاسب یتجه نحو المستخدم
 له بدلا من أن یتجه المستخدم نحو مرکز الحاسب.
- الملائمة بحيث يمكن تصميم النظام الذي يرغب به المدير صانع القرار بدلا من القول له هذا كل ما غلكه وهذا م يمكننا تقديمه لك من نظام.
- تغير النظرة في الفكر الاداري من السعي لتعزيز كفاءة عملية صنع القرارات الى السعي لتحسين فاعلية عملية صنع القرارات ، أي التركيز على تحسين نتائج القرارات من خلال صنع قرارات أفضل بدلا من صنع قرارات سريعة وغير مكلفة واكثر دقة في اطار السعي إلى البقاء والنمو والربحية في عالم تحكمه قواعد الانفتاح والمنافسة الشديدة.

- توسيع مدى العقلانية المحدودة لصانع القرار من خلال اضافة قدرات الحاسب الى القدرات المحدودة لدماغ الانسان ، وهو ما أكده (سايمون) في انتقاده للانموذج التقليدي لعملية صنع القرار العقلاني والذي يتبنى وجهة نظر عقلانية متطرفة للسلوك الاداري ،اذ يندر أن يبحث صانعوا القرارات الذين يصنعون القرارات في ظل العقلانية المحدودة عن الحل الامثل ، وبدلا من ذلك فانهم سيبحثون عن ما هو كاف وليس ما هو أفضل.
- المرونة العالية في استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل التطورات الكبيرة التي حصلت في الحاسبات وشبكات الاتصالات والبرمجيات والارتباط القوي بين تطبيق طرق التحليل الكمي وبين هذه التطورات بالشكل الذي اسهم في ظهور فكرة نظم مساندة القرارات وفي تطورها لاحقا (كما اشرنا الى ذلك في النقطة أعلاه).

رابعا: خصائص نظم مساندة القرارات.

يجمع الكتاب والباحثون على ضرورة مراعاة مجموعة من الخصائص الاساس عند التفكير في تصميم وبناء نظم مساندة القرارات واعتماد تطبيقاتها في المنظمة ، واهم هذه الخصائص نجملها على النحو الاتي:

1. خاصية طبيعة المساندة . ابتداءا يجب التأكيد على حقيقة جوهرية هي أن نظم مساندة القرارات لا يمكن أن يكون البديل الكامل عن المدير في انجاز عملية صنع القرارات ، فالتأكيد هنا على كلمة المساندة " Support " بدلا من الأقتـة " Automation وذلك من خلال الانظمة الفرعية الثلاثة المكونة لنظم مساندة القرارات . فأهم ما يميز نظم مساندة القرارات عن الانواع الاخرى من نظم المعلومات الادارية القائمة على الحاسب هو تكوينها النوعي الذي يجمع ما بين قاعدة المعلومات وأدوات التحليل وغذجة القرارات بوسائل دعم مفيدة لصنع القرارات شبه المهيكلة.

- خاصية القدرة على توفير المساندة .يجب أن تتصف هذه النظم بالقدرة الكافية على
 توفير المساندة المطلوبة للمدراء من خلال تهياة الاجابة عن التساؤلات الآتية:
 - ما المتوقع حدوثه في المستقبل القريب والبعيد ؟ (من خلال نهاذج التنبؤ).
 - ماذا يمكن أن يحصل فيما اذا تحقق ما هو متوقع ؟ (من خلال نماذج المحاكاة).
 - ما هو الحل الانسب أو الحل الامثل ؟ (من خلال نماذج التعظيم والأمثلية).
 - كيف تحقق الهدف ؟

وفي ضوء الاجابة على هذه التساؤلات يمكن تلمس الجوانب المختلفة من المساندة المقدمة من قبل نظم مساندة القرارات من خلال المهام المتوقع انجازها من قبل هذه النظم والتي يمكن ايجازها في الآتي:

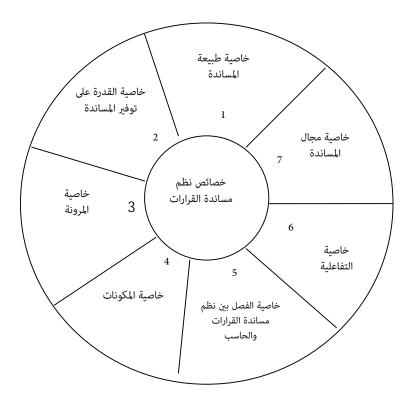
- توليد التقارير الخاصة وتخزينها في قاعدة المعلومات للاستفادة منها مستقبلا.
- اجراء الحسابات المعيارية مثل المجموع والمتوسطات والتوزيعات التكرارية والانحرافات المعيارية.
- توفير اشارات استثنائية وتحليل المعطيات التي تحتاج الى تحليلات اضافية لتوفير
 النتائج الملائمة لحاجة صانعى القرارات.
- اجراء التحليلات الاحصائية باستخدام النماذج المعيارية مثل تحليل معامل الارتباط والاقتران والانحدار المتعدد والسلاسل الزمنية، أو استخدام النماذج الاحصائية.
 - اجراء التحليلات المالية باستخدام النماذج الخاصة بها.
- أ. خاصية المرونة . كما يجب أن تتصف هذه النظم بالمرونة الكافية من خلال القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المرتبطة بصانع القرارات سواء ما يخص المشاكل أو الاداء الفردي أو الاداء المنظمي على النحو الذي يحقق استجابة سريعة وملائمة لمتطلبات الموقف وأيضا احتياجات صانع القرارات غير المتوقعة من المعلومات

والاسلوب المعتمد في صنع القرارات ، ولتحقيق هذه الخاصية ينصح المتخصصون بضرورة المساهمة الفاعلة من قبل المدراء صانعي القرارات في عمليات تصميم وبناء هذه النظم.

- 4. خاصية المكونات. انطلاقا من مفهوم نظرية النظم والذي يشير الى امكانية تجزئة النظام الكلي الى مجموعة من الانظمة الفرعية فانه يفترض تجزئة نظم مساندة القرارات الى عدد من الانظمة الفرعية التي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات بينية متكاملة ومتعاضدة مع المستفيد، وهذه الانظمة يحددها الكتاب على النحو الاق:
- نظام قاعدة المعلومات أو نظام المعرفة وهو الذي يتضمن المعلومات الضرورية التي يكن أن تلبى حاجة صانع القرارات من المعلومات الضرورية.
- نظام قاعدة النماذج أو نظام معالجة المشاكل والذي يشتمل على النماذج الضرورية
 لتوفير المساندة في تحليل المعلومات واقتراح المعالجات والسيناريوهات.
- نظام ادارة الحوار أو نظام اللغة وهو الذي يسهل التفاعل واللاتصال والتخاطب بين
 صانع القرار وبين نظام مساندة القرار.
- القرارات وبين تكنولوجيا الحاسب التي تعتمد في اطار هذه النظم والتي تجعل من بناء النظم وتطبيقه ممكننا ، فالتأكيد على وصف الحاسب بأنه جوهر نظم مساندة القرارات لا يعني بتاتا وجود التداخل بينها الى حد وصف احدهما بديلا عن الاخر . اذ يسهم الحاسب في توفير التسهيلات الفنية الضرورية لبناء قاعدة المعلومات وقاعدة النماذج في نظم مساندة القرارات وأيضا تسهيل التفاعل بين صانع القرار وبين هذه النظم .اذ يمكن تحقيق مزايا مضافة لنظم مساندة القرارات اذا ما تم استخدام هذه التسهيلات الفنية بكفاءة وفاعلية.
- خاصية التفاعلية . على الرغم من أن نظم مساندة القرارات تخضع لتحكم المدير صانع القرار الا أن مقدار الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه المدير من هذه النظم يتوقف على مقدار قدرته في التفاعل مع هذه النظم من خلال نظام ادارة الحوار

الذي يسهل للمدير بدء التشغيل والتحكم في العمليات واستكشاف جوانب المشكلة بوساطة القدرات التحليلية والمعلومات والنماذج المتاحة من قبل النظام الى جانب الخبرات الذاتية والحكم الشخص لصانع القرار . ويستدل على أهمية هذه الخاصية من خلال أن أغلب حالات الفشل في الحصول على المساندة المطلوبة يعزى على الاغلب الى فشل المدير في التفاعل مع النظام وليس الى الخطأ في تصميم هذه النظم.

- 7. خاصية مجال المساندة .تشير هذه الخاصية الى حصر المساندة المقدمة من قبل هذه النظم على أنواع محددة من القرارات ، وهي تلك القرارت التي توصف بأنها قرارات معقدة نسبيا وتحتاج الى حسابات وتحليلات تفصيلية فضلا عن وجود متغيرات كمية وغير كمية يجب مراعاتها عند صنع القرار ، مما يعني وجود الحاجة الى الخبرة والتقدير الشخصي لصانع القرار لتعذر اخضاعها بالكامل للتحليل الكمي . وهكن التعبير عن هذه الخاصية من خلال الصيغ الاتية:
 - تقدم المساندة للقرارات شبه المهيكلة.
 - تشمل المساندة لهذه القرارات في جميع مراحل عملية صنع القرارات.
 - تشمل المساندة للقرارات الفردية والجماعية والمنظمية.
 - تقدم المساندة للادارات في جميع المستويات الادارية في الهرم التنظيمي.
- تركز المساندة على فاعلية عملية صنع القرارات بدلا من كفاءتها من خلال التركيز على تحسين جودة القرارات في المنظمة. وفيما ياتي الشكل (1-3) الـذي يوضح أهـم هـذه الخصائص



الشكل (1-3)

أهم خصائص نظم مساندة القرارات

خامسا: منافع وقيود نظم مساندة القرارات.

المدخل لهذا الموضوع هو السؤال: ماذا يمكن وماذا لا يمكن لنظم مساندة القرارات انجازه؟ للإجابة على هذه السؤال فان نظم مساندة القرارات مما لا شك فيه أتاحت أداة قوة للادارات وأصبحت بسرعة جزءا متكاملا من العمل الاداري في ظل ظروف غير طبيعية يمكن وصفها على النحو الآتي:

- السرعة التي تتحول فيها معلومات اليوم الى بيانات الامس ومعدلات مستمرة في الزيادة.
- مدراء الغد قد يواجهون نافذة أكثر ضيقا من الفرص في حين يكون مطلوبا قرارات أكثر
 فاعلية.
- المهل الزمنية سوف تقاس بالايام والساعات وحتى الدقائق بدلا من الأشهر والفصول والسنوات.

في ظل هذه الظروف المعقدة فان الوسيلة التي تسمح لمدراء الغد ليكونوا فاعلين هي ما يمكن تقديمه من دعم ومساندة للقرارات ، من هنا ولاجل تلبية حاجات المدراء فان نظم مساندة القرارات يجب أن يسهم في تزويد المدير بالمفاتيح الاكيدة الضرورية لنجاحه .من جهة أخرى قد يتعذر على هذه النظم تحقيق المنافع في جميع حالات القرارات أو لجميع صانعي القرارات ، ذلك لان فاعلية هذه النظم تعتمد على درجة التناغم بين صنع القرار وبين مضمون القرار ومن ثم نظم مساندة القرار بحد ذاتها . وعلى افتراض أن مثل هذا التناغم يحصل فننا بشكل عام يمكن توقع الحصول على العديد من المنافع المحتملة من اعتماد تطبيقات هذه النظم وبذات الوقت يجب أن نفهم وندرك القيود المفروضة على اعتماد هذه التطبيقات ، والجدول (1-5) يوضح أهم هذه المنافع والقيود.

الجدول (1-5) أهم منافع وقيود نظم مساندة القرارات

القيود	المنافع	
يتعذر تصميمها لتتضمن جميع المواهب	توسيع نطاق العقلانية المحدودة لصانع	1
الانسانية المتمايزة مثل الابداع والتخمين.	القرار باضافة قدرات البرمجيات الى	
	قدرة الانسان.	
قدرتها محدودة في اطار نظام الحاسب	تعزيـز قـدرة المـدير عـلى التعامـل مـع	2
المستخدم في تصميمها وتشغيلها.	المشكلات المعقدة التي تستنفذ وقتا	
	کبیرا.	
نظام التفاعل وأدوات اللغة لا زالت غير	تقليص الوقت الضروري لصنع القرار.	3
متطورة بالدرجة التي تسمح باستخدام		
اللغة الطبيعية للمستفيد.		
تم تصميمها في العادة ليكون محدودا في	تحسين موثوقية عملية صنع القرار	4
تطبیقاتها بشکل یتعذر تعمیم هذه	ومخرجاتها من خلال اختيار نموذج	
التطبيقات في القرارات المتعددة.	القرار وتعديل الافتراضات.	
تعذر وجود الخبراء الاختصاصيين.	تشجيع الاكتشاف والتفسير لدى صانع	5
	القرار.	
صعوبة تركيب البرنامج مـن خـلال تنمـيط	ايجاد أساليب جديدة للتفكير بالمشكلة	6
الوحدات التركيبية التي يتكون منها.	ومحتوى القرار من خلال فهم افضل لها	
	ولمسبباتها.	
مشاكل الاتصالات واختلاف التوقيت	توليد أدلة جديدة في مساندة القرارات	7
وخاصة في نظم مساندة القرارات عن بعد.	أو في البرهان على الافتراضات الموجودة.	

1- المنافع

كما يلاحظ من الجدول فان نظم مساندة القرارات يتوقع أن توسع من قدرات صانع القرار في التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات المتعلقة بموضوع القرار، يضاف الى ذلك فان أجزاء عديدة من حالة القرار – على الرغم من انها قد تكون مهيكلة- فانها قد تكون معقدة ويستلزم وقتا طويلا. ويمكن لنظم مساندة القرارات حل مثل هذه المعضلة وتوفير موارد مميزة وهمهة جدا، وكمحصلة فانه يتوقع أن يقلص نظم مساندة القرارات الوقت الكلي المطلوب لصنع القرارات المعقدة شبه المهيكلة. ومنافع اضافية يمكن أن نجدها في مجالات الابداع والابتكار، وببساطة فان استخدام نظم مساندة القرارات يمكن أن يزود صانع القرار بالبدائل المحتملة، فالأدوات التي تتيحها تحفز صانع القرار في الوصول إلى تبصرة ابداعية بحلول المشكلة ومخرجات القرار. وأخيرا ومع مراعاة النافذة المتضائلة للفرصة الملازمة لادارات منظمات الأعمال فان نظم مساندة القرارات توفر القدرات التنافسية التي عند استغلالها وتوظيفها بشكل سليم يمكن تحقيق المؤايا التنافسية. من هنا لم تعد هذه النظم مجرد نظم حاسبية كما كانت في العقود الأخيرة من عمر تاريخها الذي لم يتجاوز العقود الأربعة الأمر الذي يعني أن هذه النظم لا تزال واعدة في عمر تاريخها الذي لم يتجاوز العقود الأربعة الأمر الذي يعني أن هذه النظم لا تزال واعدة في عطائها ومهمة في ادوارها وفي أسلوب ومستوى دعمها لصانعى القرارات في المنظمات المعاصرة.

2- القيود

وفيما يتعلق بالقيود فان تحقيق بعض أو كل المنافع المحتملة من تطبيقات نظم مساندة القرارات يستلزم من المدراء ليس فهم التطبيقات المناسبة فحسب بل أيضا القيود المفروضة على هذه التطبيقات ، فمهما يكن تصميم نظم مساندة القرارات جيدا فان قيمتها تكون محدودة بسبب وجود بض قيود التصميم نذلك لان نظم مساندة القرارات شأنها شأن أي نظام قائم على الحاسب تتضمن فقط المعلومات التي تم تغذيتها من قبل المصممين وانها تمتلك فقط المهارات المحددة المقترنة بمجموعة الادوات الخاصة بها ، هذا يعني أن نظم مساندة القرارات لا زالت مقيدة باسلوب تصميمها وبطبائع المصممين لها . والقيد الاخر في نظم مساندة القرارات يرتبط بامكانياتها في انجاز العمليات التي تنطوي على السبب

والنتيجة والتي تتطلب خصائص انسانية متمايزة مثل الابداع والحدس والتخمين وغيرها من الانشطة الادراكية التي لا زالت مرتبطة بالخبرة البشرية ولا تخضع الى الاتمتة والحلول الالية ، فنظم مساندة القرارات يجب تصميمها لتوصيل معلوماتها الى صانعي القرارات بأسلوب يمكن فهمه بحيث تكون مفيدة في عملية صنع القرارات .

وعلى الرغم من أن الافراد يمكنهم تعديل أساليبهم في الاتصالات تبعا لمتطلبات الموقف الا أن نظم مساندة القرارات لا يمكنها ذلك ، عليه فان الأساليب التي من خلالها يمكن التفاعل مع نظم مساندة القرارات والحصول على الاستجابة قد تحد من فاعلية استخدامها . وأخيرا – وربا القيد الأكثر أهمية – هو ادراك حقيقة أنه لا توجد نظم مساندة القرارات يقال عنها أنها "عالمية" ومن المحتمل أن لا يتم تصميم نظم مساندة القرارات يتصف بالعالمية أبدا حتى في المستقبل ، فنظم مساندة القرارات الانهوذجي مصمم لكي يكون مفيدا في مجال محدد نسبيا من سيناريوهات حل المشكلة . عليه فانه لاجل تحقيق الحل الفاعل لمشكلة معقدة أو صنع القرار المناسب قد يتطلب الامر استخدام عدد من نظم مساندة القرارات وليس نظام واحد فقط ، وفي المناسب قد يتطلب الامر استخدام عدد من نظم مساندة القرارات وليس نظام واحد فقط ، وفي مذه الحالة يجب التنسيق بين نظم متعددة قد يتطلب مخرجات من أحد هذه النظم الفرعية كمدخلات من نظام فرعي آخر ، والتكامل بين هذه الانظمة المتعددة يصبح بحد ذاته " سيناريوه " لقرار معقد وغير مؤكد.

3- أخطاء نظم مساندة القرارات

ما زالت نظم مساندة القرار اداة تنفيذ في يد البشر ـ الـذين يرتكبـون أخطاء متعـددة ومن أهم أنواع الأخطاء البشرية في مساندة القرارات نذكر الآتى:

1- الأخطاء المبنية على المعرفة (Knowledge-Based Errors) والذي يحدث عندما يركز صانع القرار على العمل أو الواجب وعندما يفكر فيه ويضع أسبابه، ومن أمثلة ذلك وضع تقديرات كثيرة جداً أو قليلة جداً متقاربة لقرار محدد أو تقييم غير صحيح للبديل وفقاً للمعيار، ومنها:

- أ- الخطأ المنطقي (Logic Errors) يحدث عندما يكون صانع القرار منهمك في الواجب أو العمل وهو في تمام إدراكه وليس تحت السيطرة الآلية مثل خطأ تفسير المشكلة ومن الأخطاء المنطقية خطأ المعيار (Criteria Error) وهـو الـذي يحـدث عنـدما يسيء صانع القرار الحكم على أهمية المعيار اما بتفسير المعيار المهـم عـلى أنـه غير مهم أو بطريقة اخرى تماما.
- ب-خطأ الترتيب (Rank Inversion Error) هو خطأ إنساني يحدث عندما يخطئ صانع القرار في ترتيب البدائل الأقل جاذبية في مستوى أعلى من البدائل الأكثر جاذبية ويكون ذلك عندما يكونا البديلين متقاربين في القيمة .
- ج-خطأ التضارب (Inconsistency Error) وهـ و أن تكـ ون المقارنـ ة تقريبيـ ق وليسـ محددة و يمكن أن يحـدث ذلك أثنـاء عمليـ قالتحليـل عـلى الشبكة الـ ذي يجريهـا المهتمين بنتيجة القرارات المهمة وعملية التحليل على الشبكة هي منهجية تسـ تخدم لتنظيم المعرفة والتفكير وتستخرج التقديرات من الذاكرة والمشاعر ويكـون التقـدير نوعي ويتم تركيب مختلف الاختلافات لاستخراج أولوياتها في نتيجة رياضية منطقية قابلة للرهنة.
- د- خطأ الإغفال (Omission Errors) وهو ترك عناصر رئيسية أو جوهرية خارج عملية القرار وتظهر هذه الأخطاء عندما يتجاوز أو يقفز صانع القرار عن مفهوم المشكلة الى مفهوم آخر دون التعمق في بحث المفاهيم أو التركيز على أقرب مفهوم للمشكلة، وتؤدي عملية التحيز في الأقتة الى حدوث الخطأ البشري الذي يحتوي على اخطاء المهمة (Commission Error) والإغفال ويحدث خطأ الإغفال عندما يخفق الإنسان في مراقبة المشكلة لأن عملية الأقتة لم تنبه بينما خطأ المهمة يحدث عندما يتبع الإنسان وبشكل خاطئ التوجيهات أو التوصيات المؤقمة.

2- الخطأ المبني على المهارة أو الدور (Skill-Based or Rule-Based Errors) ويطلق عليها أيضاً الأخطاء الآلية (Mechanical errors) وهي اخطاء التي تحدث أثناء النشاطات الروتينية عندما يكون السلوك البشري تحت سيطرة وحدة آلية واسعة في إطار قاعدة المعرفة الادراكية وهذا يحدث عندما لا يركز صانع القرار إدراكه الكامل واهتمامه في الواجب بين يديه من هذه الأخطاء اخطاء الطباعة أو النسخ من قائمة إلى أخرى.

باختصار فان نظم مساندة القرارات يمكن ان يجعل عملية صنع القرارات أكثر فاعلية لصانع القرار البشري ، ولكن بالمقابل قد لا يمكنها تجاوز أو تغطية حالة الضعف والتقصير لدى صانع القرار الفاشل ، فصانع القرار – كما اشرنا في خصائص نظم مساندة القرارات – في النهاية هو الذي يتحكم بالعملية ويجب عليه فهم متى يتم اعتماد تطبيقاتها وما هي النظم المستخدمة والاكثر أهمية الى أية درجة يمكن الاعتماد على المخرجات المقدمة من قبل نظم مساندة القرارات . بتعبير آخر يجب عليه أن ينظر الى نظم مساندة القرارات على أنها أداة مفيدة في عملية صنع القرارات بدلا من وصفها آلية " Mechanism " لصنع القرارات.

سادسا: الفرق بين نظم مساندة القرارات ونظام المعلومات الادارية.

قد يتبادر الى الذهن أن نظم مساندة القرارات وبحكم هذه التسمية تعد النوع الوحيد من أنواع نظم المعلومات التي تقدم الدعم لصانع القرارات ولكن حقيقة الامر خلاف ذلك ، فكل نظام يسهم بقدر معين من الدعم الا أن طبيعة هذا الدعم تختلف باختلاف هذه النظم ، من هنا يجمع الكتاب والباحثون المتخصصون في نظم المعلومات الادارية على أن نظم مساندة القرارات تعد حالة متطورة عن نظام المعلومات الادارية ، وأن هناك فرقا جوهريا بين النظامين على النحو الذي يثير التساؤل بخصوص وصف هذه الحالة المتطورة ومن ثم ماهية هذه الفروق الحوهرية ؟

تأسيسا ولأجل توفير الاجابة على هذا التساؤل نرى من المناسب اعتماد الاساس الذي حدده الكاتب " Carlson " والمتمثلة بطبيعة المساندة المقدمة من قبل النظام الى صانعي

القرارات ومراحل عملية صنع القرارات وأنواع هذه القرارات التي تقدم لها المساندة والجوانب التي ينصب عليها التركيز في تقديم المساندة الى جانب فلسفة النظام وتحليل النظام وتصميمه، وفيما يأتي الجدول (1-6) الذي يوضح الفروقات بين النظامين على وفق الاساس المذكور.

الجدول (1-6) الفروقات الجوهرية بين نظم مساندة القرارات ونظام المعلومات الادارية

نظام المعلومات الادارية	نظم مساندة القرارات	أساس المقارنة	ت
غیر مباشر	مباشر	طبيعة عملية صنع القرار	1
تعتمد على طبيعة كل	مرحلتي تحديــد البــدائل	مرحلة صنع القرار	2
مرحلة	وتقويمها		
جميع أنواع القرارات	شبه المهيكلة	نوع القرار	3
توفير المعلومات	مساندة عملية صنع القرار	درجة التركيز	4
مباشر وغير مباشر	اعتماد اسلوب ماذا-اذا	طبيعة التفاعل	5

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير هذه الفروقات على النحو الآتي:

1. تقدم نظم مساندة القرارات المساندة لصانع القرار بشكل مباشر من خلال تقديم توصيات محددة حول هذه القرارات والسماح باجراء الاختبارات على السيناريوهات البديلة الخاصة بالموقف أو الحل لمشكلة موضوع القرار مع النتائج المتوقعة لكل سيناريو ، أما بالنسبة لنظم المعلومات الادارية فانها تسهم فقط في توفير المعلومات ومن ثم يجب على صانع القرار القيام بتفسير هذه المعلومات وتحليلها والتوصل الى البدائل والسعى الى تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل واختيار البديل المناسب.

- 2. انسجاما مع الفقرة الاولى أعلاه فان نظم مساندة القرارات تقدم المساندة لصانع القرار في جميع مراحل عملية صنع القرار الثلاثة التي حددها " سايمون " والمتمثلة بالادراك والتصميم والاختيار دون استثناء، وذلك من خلال تهيئة الاجابات عند التساؤلات المرتبطة بكل مرحلة وهي (what is/ why) في مرحلة الادراك، what if/ what في مرحلة الاختيار. (what is best or good enough) في مرحلة الاختيار. بينما يسهم نظام المعلومات الادارية في توفير المعلومات لصانع القرار في المراحل الثلاثة ولكن مع اختلاف درجة المساهمة وحسب طبيعة كل مرحلة ، أي حسب صعوبة المشكلة وتعقيدها أو سهولتها وبساطتها ، وجود نهاذج جاهزة للحل أو الحاجة الى تصميم نهوذج جديد.
- قدم نظم مساندة القرارات المساندة لصانع القرار في القرارات شبه المهيكلة بغض النظر عن مجال القرار (تسويق ،موارد بشرية ، تمويل ، بحث وتطوير ...الخ) أو طبيعته (فردية ، جماعية ، منظمية) أو مستواه (الادارة العليا، الادارة الوسطى، الادارة التشغيلية)، في حين يسهم نظام المعلومات الادارية بتوفير المعلومات لصانعي القرارات في المستويات الادارية الثلاث ولجميع أنواع القرارات.
- 4. باستثناء نظام قاعدة المعلومات فان مكونات نظم مساندة القرارات تختلف جوهريا عن مكونات نظام المعلومات الادارية من حيث الطبيعة والمهام والاهداف ، فنظم مساندة القرارات تتكون من ثلاثة نظم فرعية هي نظام قاعدة المعلومات (الذي يتصف بأنه نظام قاعدة معلومات تحليلية) ونظام قاعدة النماذج ونظام ادارة الحوار بينما يتكون نظام المعلومات الادارية من ثلاثة نظم فرعية ايضا ولكنها مختلفة عن مثيلاتها في نظم مساندة القرارات وهي نظام قاعدة المعلومات (الذي يتصف بأنه نظام قاعدة معلومات تفصيلية) ونظام استرجاع المعلومات ونظام الاتصالات.

الفصل الثاني

أنواع نظم مساندة القرارات ومستوياتها

تھيد:

على الرغم من تماثل فكرة نظم مساندة القرارات وأيضا تماثل الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الا أنها مختلفة ومتنوعة في تطبيقاتها ومجالات استخدامها ،وتتباين في نوع وطبيعة المهام المرتبطة بمستوى القرار الاداري الذي تقوم بدعمه في المنظمة ،كما تشتمل على مستويات متباينة من الاجهزة والبرمجيات والإجراءات ،يضاف الى ذلك أن الجهات ذات العلاقة بها تمارس أدوارا متباينة في اطارها . بعد قراءتك لهذا الفصل سوف عكنك الإجابة عن الاسئلة الآتية:

- هل تتنوع نظم مساندة القرارات ، وما هي الأسس المعتمدة في تصنيفها ؟
 - هل تتباین مستویات نظم مساندة القرارات ؟
 - ما هي هذه المستويات ، وكيف مكن تحديدها ؟
 - هل تتماثل أدوار الجهات ذات العلاقة بنظم مساندة القرارات ؟

أولا: أنواع نظم مساندة القرارات.

تحقق العديد من المحاولات لتصنيف وتبويب نظم مساندة القرارات، واستندت هذه المحاولات على أسس مختلفة من أهمها نوع الدعم المقدم من قبل نظم مساندة القرارات، طبيعة القرارات ، درجة توجيه المستفيد أو الجوانب الاجرائية، طبيعة التوجه نحو المعلومات والمحتوى والقواعد والنماذج، درجة التركيز على صانعي القرارات الافراد إزاء صانعي القرارات الجماعية. من هنا يميز الكتاب والباحثون بين أنواع مختلفة من نظم مساندة القرارات اعتمادا على الاسس المذكورة ، وتكمن أهمية هذا التمييز في أن الخصائص الفريدة للتصنيف الخاص بنظم مساندة القرارات يعد مهما جدا في تحديد المدخل الملائم للوصول الى تصميم وتطبيق النظام . وفيما يأتي نوضح هذه الاسس:

- 1- أساس درجة التركيز . يشير التركيز هنا الى الميل نحو الاهتمام بقاعدة المعلومات أم قاعدة النماذج بشكل أكبر عند تصميم وبناء نظم مساندة القرارات ،ويوضح الشكل (2- 1) المخطط التقليدي الذي اقترحه الباحث (Alter) والذي يصنف فيه نظم مساندة القرارات الى نوعين هما:
- 1-1 نظم مساندة القرارات المركزة على المعلومات Information Centric " " " Orientation DSS وهي النظم التي تهتم بقواعد المعلومات بشكل كبير في التصميم والبناء والتطبيقات وتركز على استرجاع المعلومات وعلى تحليل أنشطة الدعم.
- 1-2 نظم مساندة القرارات المركزة على النماذج " Models Centric Orientation DSS وهي النظم التي تهتم بشكل أكبر عند تصميم وبناء وتطبيق نظم مساندة القرارات بأنواع النماذج مثل المحاكاة والتعظيم أو اعداد السيناريوهات وكذلك الوصول الى مخرجات نظم مساندة القرارات التي تولد النشاطات المقترحة القائمة على النماذج أو القواعد المعتمدة في النظام . وضمن هذين الصنفين الاساسين من نظم مساندة القرارات يمكن ان نجد مدى واسع من أنواع نظم مساندة القرارات . الشكل (2-1)

مخطط Alter المقترح لتصنيف نظم مساندة القرارات

تركيز نظام مساندة القرارات	نشاط نظام مساندة القرارات	نوع مساندة القرارات
, 33	,	
التركيز على المعلومات	استرجاع المعلوطات	نظم ادراج الملفات
		نظم تحليل البيانات
		*
	تحليل البيانات	نظم تحليل المعلومات
التركيز على النماذج	المحاكاة 🔸	النماذج المحاسبية
		نهاذج التمثيل ب
	الاقتراحات	غاذج التعظيم →
		نماذج الاقتراح▲

2- أساس درجـة تكـرار المشاكل . يشير الى مـدى تكـرار حـدوث المشاكل التـي تقدم المساندة لحلها من خلال صنع القرارات المرتبطة بها ، اذ اقترح الباحثان (Madnick)

**Donovan & طريقة في التصنيف تقوم على الاتجاهات والنزعات السائدة في بيئة حـل المشكلات ، وتبعا لذلك صنفا نظم مساندة القرارات الى نوعين هما:

1-1 نظم مساندة القرارات المؤسسية " Institutional DSS " وهي التي تقدم المساندة للقرارات المتكررة بين فترة وأخرى طويلة نسبياً لحل مشاكل من طبيعة متماثلة مع مراعاة مسألة تحديث قاعدة المعلومات وقاعدة النماذج الخاصة بها ، اذ يتطلب مثل هذه البيئة وجود تفاعل منتظم مع نظم مساندة القرارات بهدف ضمان نتائج متجانسة وفاعلة للقرارات المصنوعة . ونجد أمثلة هذا النوع من النظم في سيناريوهات التسعير الدورية التي تطبق عادة في الصناعة النفطية أو في بيئات صنع القرارات الديناميكية كما هو الحال في إدارة صناديق الاستثمار أو في الرقابة الدورية على الخزين . ويبدو من خلال هذا الوصف أن هذا النوع من النظم عيل الى الاستقرار والثبات النسبي في تصميميه ويتطور مع مرور الزمن أو خلال فترة سنة ليتحول الى آلية دعم موثوقة ومعدلة.

2-2 نظم مساندة القرارات الخاصة بموضوعات محددة " ADHOC DSS " وتقدم المساندة للقرارات غير المتكررة والتي قد تحدث لعدد محدود من المرات في حياة المنظمات ،وهي النظم التي تصمم للعمل في بيئة محددة أو لمساندة مجموعة من القرارات التي لا تتكرر في العادة ، أي ان طبيعة وفورية حالة القرارات هي التي توجه عملية التصميم والتطبيق وتؤثر فيهما ،مثال ذلك قرارات الاندماج وقرارات الاستثمار المشترك مع منظمات أخرى . ويلاحظ أن الاحتمالية العالية لارتفاع تكاليف بناء هذا النوع من النظم هي التي تحدد فرص الحصول عليها وكذلك تقلل من المنافع التي يمكن أن تحققها ، ومع ذلك فان وجود البيئة الملائمة لتطوير البرمجيات التي توفر المكونات الاساس لنظم مساندة القرارات مثل نظام ادارة قواعد المعلومات ونظم ادارة

قواعد النهاذج وكذلك ادارة المعرفة قد جعلت من هذه النظم قابلة للتطبيق ومنخفضة التكلفة كطريقة فاعلة لمساندة القرارات عالية النوعية.

6-أساس التوجيه (نظم مساندة القرارات الموجهة مقابل غير الموجهة معابل التوجيه (نظم مساندة القرارات الموجهة مقابل غير الموجهة في التصنيف يقوم على الدرجة التي يمكن من خلالها للنظام تقديم التوجيه والارشاد اللازم لصنع القرارات، أي الطريقة التي يوجه بها نظام مساندة القرارات المستفيدين منه في عمليات صنع القرارات التي يرغبون بصنعها وذلك من خلال تقديم المساعدة لهم في اختيار واستخدام المشغلات يرغبون بصنعها وذلك من خلال تقديم المساعدة لهم في اختيار واستخدام المشغلات القرارات والتي تشمل أدوات وخوارزميات ونماذج النظام والتي يجب التعامل معها من قبل المستفيد عند انجازه لعملية صنع القرارات. فالفكرة الأساس الذي بني عليه هذا التصنيف هي احتمالية استفادة صانعي القرارات، ويوضح الجدول (2-1) المصفوفة ثنائية البعد الخاصة بالتوجيه القراري والمستخدمة لتصنيف الطرق المتعددة لمساندة القرارات.

الجدول (2-1) تصنيف Silver للتوجيه القرارى بوساطة S

شكل التوجيه		بناء العملية
توجيه اقتراحي	توجيه معرفي (معلوماتي)	
-المشغل الموصى به.	-وصف/ تحليل المشغلات .	
-مجموعة المشغلات الموصى بها.	-مقارنة المشغلات .	
-قائمة متسلسلة بالمشغلات	-وضع خارطة العلاقات بين المشغلات.	هدف التوجيه
الموصى بها.	-تسجيل السلوك في الحالات المتماثلة .	
	-تاريخ نشاط هذا الفصل .	
-القيمة الموصى بها.	-وصف قيم المدخلات المطلوبة.	
-مجموعة القيم الموصى بها.	-وصف الكيفية التي يتم فيها استخدام	
-قائمة متسلسلة بالقيم الموصى	المدخلات.	تنفيذ العملية
بها.	-الجـداول، الرســوم البيانيــة أو تحليــل	
-مجمعة القيم غير الموصى بها.	البيانات.	
	-تسجيل السلوك في الحالات المتماثلة.	
	-تاريخ نشاط هذا الفصل.	

من الجدول أعلاه يتم تصنيف نظم مساندة القرارات ابتداءا على أساس نوع التوجيه (Decisional) المقدم إلى نوعين هما: الميكانيكي أو الآلي (Mechanical) والقراري (Decisional) فالتوجيه الميكانيكي هو الأكثر شيوعاً في نظم مساندة القرارات والذي يتألف من آليات مساعدة المستفيدين وامدادهم بآليات ترتبط بجزايا نظم التشغيل مثل , (Menus, Button) (موالمقابل فان التوجيه القراري يساعد المستفيدين في التعامل مع المفاهيم المتنوعة المختلفة في عملية صنع القرارات والتي لها صلة ببيئة المشكلة/ الفرصة موضوع القرار. ويمكن تصنيف التوجيه القراري بدوره إلى مزيد من طرق التوجيه المقصودة لغرض تقديم المساندة في بناء وتنفيذ عمليات صنع القرارات بوساطة شكل التوجيه المقدم، وبذلك تصنف الى الموجيه اقتراحي (Informational)

ويقترح الأول مجموعة من الإجراءات المتخذة مع المستفيدين، ويأخذ التوجيه الاقتراحي شكل الاقتراحات المقدمة من قبل نظم مساندة القرارات بخصوص أي من المشغلات التي سيقترح أو سيقدم في الخطوة اللاحقة، أو يقدم توجيه بالقيمة المفتاحية (Starting Value) التي تعد كمدخلات لاختيار الخوارزمية. ويزود الثاني المستفيدين بالمعلومات ذات الصلة بالموقف أو الحالة التي يواجهونها، الا أنه لا يشير إلى الكيفية التي سيتصرف بها المستفيد استنادا الى تلك المعلومات. ويؤكد الكاتب "Silver" هنا على أن هذا النوع من التوجيه يحتمل أن يؤثر على الكيفية التي يمكن أن يستخدم فيها نظم مساندة القرارات اضافة الى تأثيره على نتائج القرارات المصنوعة بمساندة هذا النظم.

4- اساس المستفيد من نظم مساندة القرارات. قد نجد أن الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداما في تصنيف نظم مساندة القرارات، هي تلك التي تقـوم عـلى امكانيتهـا في تقـديم المساندة لصانع القرار الفرد (أي امكانية نظم مساندة القرارات في مساندة ما يصنعه الفرد الواحد الصانع للقرارات) أو ما يقدمه الى مجموعة من صانعي القـرارات، أو إلى مجال وظيفي محدد من بين المجالات الوظيفية في المنظمة. اذ يلاحظ انه في عالم الاعـمال المعـاصر فان من غير الواقعي افتراض أن القرارات تصنع من قبل صانع قـرار واحـد منفـرد، وبـدلا مـن ذلك فان القرارات يتم صنعها باسلوب جماعي في ضوء الاجماع بين صانعي القرارات أو في مجال وظيفي محدد. وتبعا لذلك تصنف نظم مساندة القرارات الى ثلاثة أنواع هي:

1-4 نظم مساندة القرارات الفردية " Personal DSS " وهي التي ترتكز على وجود مستخم واحد فقط مثال ذلك النظم الخاصة بمساندة قرارات اختيار تشكيلة الاسهم والسندات لمستثمر معين.

2-4 نظم مساندة القرارات " Group DSS " وترتكز على وجود مجموعة من المستخدمين لها بحيث يكون كل منهم مسؤلا عن أداء مهمة مستقلة عن تلك التي ينجزها الاخرون ولكناه ترتبط بها لدرجة عالية ، مثال ذلك نظم مساندة القرارات المالية في احدى الشركات.

4-3 نظم مساندة القرارات المنظمية " Organizational DSS " وهي التي ترتكز على تقديم المساندة لمجال وظيفي محدد في المنظمة يتم انجازه بصورة تتابعية لتحقيق هدف كلي من خلال انجاز الانشطة المتعلقة بهذا المجال الوظيفي ، مثال ذلك نظم مساندة القرارات الخاصة بتخصيص الموارد في مجال الوظيفة المالية.

5-اساس الدرجة الاجرائية المعتمدة في نظم مساندة القرارات Procedural Degree of (DSS) . يشير مفهوم الاجرائية هنا الى الدرجة التي يتمكن فيها المستفيد من نظم مساندة القرارات توضيح نوع المعلومات التي طلبها من نظم مساندة القرارات وبأي شكل يرغبه. من هنا وبأسلوب مشابه لتصنيف الكاتب "Silver" فانه يمكن وضع العديـد من نظم مساندة القرارات على مدرج وفقا لدرجة الاجرائية الموجودة فيها، بحيث يقع في الطرف الأقصى الأول ذات الدرجة العالية من الاجراءات ويطلق عليها نظم مساندة القرارات الاجرائية (Procedural DSS) . ويقع في الطرف الاقصى الثاني من المدرج نظم المساندة ذات الدرجة الاجرائية القليلة ويطلق عليها نظم مساندة القرارات اللاجرائية (Non-Procedural DSS) . وبين هذين النوعين تتدرج نظم مساندة القرارات الاخرى تبعا لدرجة الاجرائية المعتمدة فيها. فمثلا نظم مساندة القرارات التي تستخدم لغة استرجاع معلومات عالية الاجرائية مثل لغة "كوبول" قد تتطلب من المستفيد تقديم مواصفات تفصيلية تتعلق بالكيفية التي يتم بها استرجاع تلك المعلومات، وكذلك المعرفة الدقيقة للكيفية التي يتم بها انجاز هذه الاساليب الحاسوبية. ان الانحراف أو التجاهل البسيط عن مجموعة القواعد الصارمة التي يجب أن تراعى في الحصول على المساندة من النظام (مثل الغاء أو نسيان وضع الاقواس، الفارزة، نسيان متغير معين.. الخ) كل ذلك قد يؤدي إلى حدوث أشياء غير معتادة في نظم مساندة القرارات، أو قد يحصل مـا هـو أسـوأ من ذلك عندما تقود الأوامر غير المعتادة الى نتائج غير متوقعة جدا بالمرة. ونظم مساندة القرارات التي ينطبق عليها هذا الوصف تم تصميمها ليطابق حالات الاجرائية الفائقة وموقعها في المتدرج النهاية القصوى في درجة الاجرائية.

أما النظم التي تستعمل درجة أقل من الاجرائية والتي تقع ضمن الجيل الرابع من اللغات الحاسوبية مثل "Oracle" أو "Small Talk" والتي تستخدم لغة الاستفسار المهيكلة اللغات الحاسوبية مثل (SQL) Structured Query Language (عرق اقل جرائية من أجل بناء أو وضع الأوامر أو طلب المعلومات. ومثل هذه النظم نجدها على طرق اقل جرائية من أجل بناء أو وضع الأوامر أو طلب المعلومات. ومثل هذه النظم نجدها على الأغلب في وسط المتدرج السابق الذكر. ان هيكل الأوامر اللاجرائية – وعلى الرغم من بساطتها وسهولة فهمها وبنائها – الا أنها تستلزم من المستفيد اتباع مجموعة من القواعد المتعلقة بتتابع الأوامر وبتركيبة الجمل، عليه فان حدوث أي شيء مخالف للطريقة المتبعة سيؤدي الى حدوث تغيير في النظام. ان النقطة الأساسية التي يجب التذكير بها هي ان المستفيدين يميلون إلى تعلم قواعد لغوية جديدة وذلك من أجل استخدام نظم مساندة القرارات الموجهة بالأوامر بفاعلية تواعد لغوية الأوامر الطبيعية وكذلك باتجاه النظم الموثقة في بيئات التطوير الحديثة مثل Lotus نحو لغات الأوامر الطبيعية وكذلك باتجاه النظم الموثقة في بيئات التطوير الحديثة مثل Notes" من هنا وفي وقتنا للعالي وفي ظل بشكل دقيق تراكيب جمل اللغة الانكليزية العادية.

ان توسيع مفهوم اللاجرائية سيؤدي إلى قبول معالجات أوامر اللغة الطبيعية وكذلك قبول تراكيبها اللفظية وذلك في صيغة جمل اللغة الانكليزية والتي تصبح مقبولة كلغة برمجية، فنحن عندما نتحدث مع بعضنا البعض أو نكتب لبعضنا البعض فان ترتيب وتتابع كلماتنا والفاظنا وقواعد اللغة جميعها تعمل على عكس المعنى الذي نريد ايصاله الا أننا غير ملزمين باتباع قواعد اللغة كما هي اذا ما أردنا ايصال المعنى الى الشخص الثاني، لذلك فبامكاننا تجاوز قواعد اللغة. وعلى الرغم من ذلك نتمكن من ايصال المعنى ومن دون التأثير سلبا على جوهر الموضوع الذي نرغب بايصاله. أما في حالة الكتابة، فان عدم كتابة الفاصلة أو نسيان كلمة معينة قد لا يؤثر غالبا على المعنى الذي نريد ايصاله للآخرين واننا يمكن ان نفهم المعنى في كتابات قد حدثت فيها مثل هذه الاخطاء، ولذلك نلاحظ في اللغات الخاصة بالأوامر الحاسوبية وبغض النظر عن درجة الاجرائية المعتمدة فان نسيان الفاصلة أو حدوث الخطأ في الأوامر يمكن أن يغير من الأوامر ويربك معالج الاوامر "Command Processor". من هنا فان نظم مساندة القرارات ذو اللغة الطبيعية هي النظم الأكثر تقبلا

واستجابة لمثل هذه الحالات وبامكانها تجاوزها، لذلك فانه يمكن فعلا تصميمها بطريقة يمكن فيها من تعلم وفهم مقاصد المستفيدين وما يريدوه مع مرور الزمن، وهذا يعني ان معالج الأوامر يستطيع تفسير معنى الأوامر الجديدة ضمن بيئة الأوامر السابقة أو اوامر طلب المعلومات التي يريدها المستفيد. اضافة لذلك فان نظم اللغات الطبيعية يمكن تبنيها بسهولة لتلائم الأشكال الجديدة المستحدثة من المدخلات (مثل التعرف الصوتي Voice Recognition) ومثل هذه الامكانيات تجعل من السهل اعطاء الأوامر الى والربط الصوري Visual Matching) ومثل هذه الامكانيات تجعل من السهل اعطاء الأوامر الى نظام مساندة القرارات باستخدام الصوت من خلال التحدث مع النظام أو باجراء حركة صورية معينة أو من خلال تعبير معين بوساطة كاميرا مرتبطة بالنظام. في ضوء ما سبق وعلى الرغم من المزايا الواضحة لمعالجات أوامر اللغات الطبيعية، الا أن هذا النوع من نظم مساندة القرارات لا زال في بدايات استخدامه، اذ لا زالت التكنولوجيا بعيدة عن تقديم ما يريده المستفيدون من زال في بدايات استخدامه، اذ لا زالت التكنولوجيا بعيدة عن تقديم ما يريده المستفيدون من اليات تساعدهم على التفاعل مع الحاسوب بطريقة مماثلة لتفاعل البشر مع بعضهم البعض وربها تشهد السنوات القليلة القادمة تطويع مثل هذه التكنولوجيا التي تحقق مثل هذا الطموح لـدى صانعى القرارات.

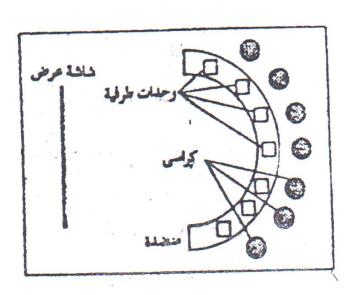
6- اساس طبيعة تطبيقات نظم مساندة القرارات. من التطورات الجديدة في نظم مساندة القرارات فهور التطبيقات الخاصة بفرق العمل الجماعية وفرق صنع القرارات وقوى المهام التي تمكن المنظمة من تشكيل فرق عمل افتراضيه تضم خبراء ومتخصصين من داخل المنظمة ومن خارجها، وتتباين هذه التطبيقات بتباين مجموعة من العوامل الغرض من هذه التطبيقات والجهات ذات العلاقة بها والمواقع التي تتواجد بها هذه الجهات وغيرها من العوامل، ويصنف الكتاب هذه التطبيقات إلى أربعة أنواع رئيسة هي:

1-6 حجرة القرارات. Decisions Room

كما يتضح من التسمية فان هذه التطبيقات تأخذ شكل الحجرة التي تضم مجموعة من المستلزمات الضرورية في اطار الادوات المتاحة لنظم مساندة القرارات ، وأهم هذه المستلزمات هي:

- منضدة نصف دائرية موضوعة عليها عدد من الشاشات الطرفية.
 - كراسي لجلوس أفراد المجموعة.
- شاشة كبيرة لعرض التحليلات ونتائج التحليل وتلخيص البيانات.
- تسهيلات أخرى ضرورية للحوار الشفهي وتبادل الرأي والتفاعل مع باقي افراد المجموعة.

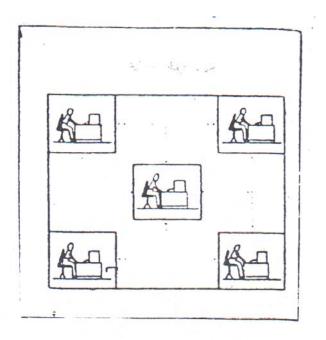
ويتم اعتماد هذه التطبيقات من خلال التفاعل بين أعضاء المجموعة أو أعضاء التنظيم باستخدام الشاشات الطرفية والحوار الشفهي وتعرض نتائج المشاورات على الجميع. والشكل (2-2) يوضح هذه التطبيقات.



الشكل (2-2) تطبيقات نظم مساندة القرارات على اساس حجرة القرارات

2-6 شبكة القرارات المحلية Local Decisions Network

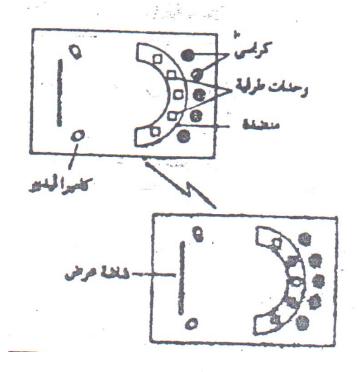
وتتميز هذه التطبيقات بوجود مكاتب مستقلة لكل عضو مشترك في هذه التطبيقات (محطة عمل) خاصة به ، مع وحدة معالجة مركزية تضم قواعد المعلومات وغاذج القرارات والادوات الملائمة الى جانب شبكة اتصالات محلية (داخلية) تربط بين هذه المكاتب المستقلة . ويتم اعتماد هذه التطبيقات من خلال التفاعل بين المكاتب المستقلة في ضوء اجراء التحليلات الضرورية وتوليد بدائل القرارات وأيضا النتائج المترتبة على كل بديل بشكل فردي ،مع اتاحة الفرصة لكل فرد في المجموعة بالاطلاع على تحليلات ونتائج الافراد الاخرين من خلال القدرة على الوصول بوساطة شبكات الاتصالات الى وحدة المعالجة المركزية التي تخزن فيها نتائج كل التطبيقات المستقلة لافراد المجموعة . والشكل (2-3) يوضح هذه التطبيقات.



الشكل (2-3) تطبيقات نظم مساندة القرارات على أساس شبكات القرارات المحلية

3-6 مؤمّرات الاتصال عن بعد.

تشابه هذه التطبيقات حجرة القرارت التي تم الحديث عنها سابقا من حيث وجود مجموعة من حجرات القرارات المتشرة في مواقع بعيدة عن بعضها البعض ، ويفضل اعتماد هذه التطبيقات في حالة أنتشار فروع المنظمة الواحدة في أقاليم أو مواقع جغرافية بعيدة وعندماتضطر معه الادارات صانعة القرارات فبها الى صنع قرارات متشابهة في ذات الوقت دون الحاجة الى الاجتماع معا في مكان واحد ، مثال ذلك اذا كانت لاحدى الشركات فروع في مختلف محافظات الولة فيمكن ان نجد حجرات قرارات في كل محافظة وباستخدام مؤتمرات الاتصال عن بعد يمكن تحقيق التفاعل بين هذه الحجرات المنتشرة. . والشكل (2-4) يوضح هذه التطبيقات.

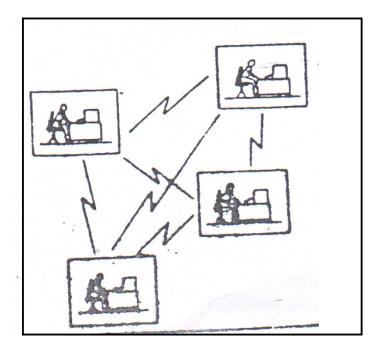


الشكل (2-4)

تطبيقات نظم مساندة القرارات على أساس مؤتمرات الاتصال عن بعد

8-6 صنع القرارات عن بعد. Remote Decision Making

يمثل هذا النوع شكلا موسعا من تطبيقات شبكة القرارات المحلية في اطار تكنولوجيا الحاسبات الموزعة ، اذ ترتكز هذه التطبيقات على وجود مجموعة من المكاتب المستقلة التي تشترك مع بعضها البعض في صنع القرارات المتعلقة بموضوعات محددة تهم الادارات صانعة القرارات في هذه المكاتب ، ففي حالة ظهور الحاجة الى صنع قرار معين يتصل احد الاعضاء بالاعضاء الاخرين في المكاتب الاخرى ويتم الاتفاق على وقت التفاعل في اطار الاجراءات التنظيمية المتعارف عليها . ويتم التفاعل عن بعد بين هذه المكاتب من خلال وسائل الاتصال المختلفة الخاصة والعامة مثل التلفون والفاكس والاقمار الاصطناعية . والشكل (2-5) يوضح هذه التطبيقات.



الشكل (2-5)

تطبيقات نظم مساندة القرارات على أساس صنع القرارات عن بعد

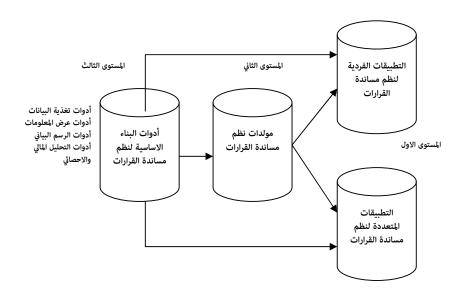
ثانيا: أدوات بناء نظم مساندة القرارات.

لقد أسهم شيوع تطبيقات نظم مساندة القرارات في المنظمات المعاصرة في ادخال أدوات بناء جديدة أكثر قوة وحداثة ، فالادوات الخاصة بمساندة قرارات محددة مثل ادارة الجداول الالكترونية وادارة النصوص اصبحت شائعة ومعروفة ويمكن أن نجدها الان معتمدة في أنظمة التشغيل لاغلب الحاسبات ، كما أن أدوات بناء الاساليب المزدوجة التي توفر قابليات مشتركة لاثنين أو أكثر من قدرات التصميم مثل استخدام الجداول الالكترونية والنصوص واساليب التمثيل الصوري معا أصبحت هي الاخرى معروفة وشائعة الاستخدام . واخيرا هناك أدوات نظم مساندة القرارات عالية التعقيد تتمثل بمولدات نظم مساندة القرارات والتي سهلت ايضا تصميم وبناء وتطبيق نظم مساندة قرارات معقدة ومتطورة جدا . وتعزى اهمية معرفة هذه الادوات وأيضا تصنيفاتها الى أن الفهم السليم لمختلف أدوات بناء نظم مساندة القرارات يمكن أن يوفر للمصممين والخبراء المهنيين وكذا المستفيدين النهائيين فرصة جيدة لاختيار التصميم الاكثر ملائمة للقرارات موضوع التطبيق، هذا ويعتمد الكتاب والباحثون مداخل مختلفة في تصنيف هذه الأدوات تبعا لأساليب البناء التي تتيحها الأداة المستخدمة ، ومن أهم هذه المداخل نذكر الآتي:

- مدخل دور الأداة . ويصنف الأدوات تبعا للدور الذي تسهم به الاداة خلال مرحلة تصميم وبناء نظم مساندة القرارات.
- مدخل نوع واجهة المستفيد . ويركز على تصنيف الادوات اعتمادا على نوع واجهة المستفيد التي يتم توليدها من قبل الاداة.
- مدخل مستوى الاداة . وينصب على تصنيف الأدوات تبعا لـثلاث مستويات من التكنولوجيا المستخدمة في نظم مساندة القرارات ، وتم اقتراح هـذا المـدخل من قبل الباحثين . (Sprague & Carlson , 1982) من هنا ونظرا لاتصاف هـذا المـدخل بالعمومية وسهولة التطبيق الى جانب وصفه المدخل الاكثر شيوعا في تصنيف أدوات تصميم وبناء نظم مساندة القرارات فقد تم اعتماده في هذا الكتاب لتوضيح

-

- أدوات بناء نظم مساندة القرارات ، والشكل (2-3) يوضح أدوات بناء نظم مساندة القرارات على وفق هذا المدخل.



الشكل (2-3) أدوات بناء نظم مساندة القرارات على وفق مدخل مستوى الأداة

كما يتضح من الشكل اعلاه فان هناك ثلاثة مستويات من الادوات المستخدمة في تصميم وبناء نظم مساندة القرارات وهذه المستويات هي:

-أدوات البناء الاساسية لنظم مساندة القرارات.

كما يتضح من التسمية ، فان أدوات البناء الاساسية هي المستوى الادنى في تكنولوجيا بناء نظم مساندة القرارات . وتشتمل هذه الادوات على لغات البرمجة ،محرر النصوص والشفرات ، تطبيقات بناء الصور والاشكال ، آليات الاستفسار والبحث في قواعد المعلومات المستخدمة خلال بناء مولدات نظم مساندة القرارات أو بناء تطبيقات نظم مساندة القرارات محددة.

-مولدات نظم مساندة القرارات.

اعتمادا على آراء الباحثين (Sprague & Carlson) فان المولدات هي حزمة من الاجهزة والمعدات والبرمجيات التي توفر مجموعة من القدرات لبناء نظم مساندة القرارات بشكل تجاري تتراوح بين بسيطة ويتاح حاليا مجموعة واسعة من مولدات نظم مساندة القرارات بشكل تجاري تتراوح بين بسيطة ورخيصة الثمن مثل "أكسل " وحزم الجداول الالكترونية الى تطبيقات عالية التعقيد وغالية الثمن مثل (DSS Agent, Micro Strategy) ، وبغض النظر عن درجة تعقيدها فان جميع مولدات نظم مساندة القرارات تنجز وظائف مختلفة ومتكاملة تشتمل على غذجة القرارات ،تصميم وتوليد التقارير ، أشكال التمثيل ، وقدرات ادارة قواعد المعلومات . والميزة الاساس لمولدات نظم مساندة القرارات بالمقارنة مع أدوات البناء الاساسية التي سبق الحديث عنها هي ميزة " الملائمة " موضوعات مثل التكامل بين الادوات ، أو الوصول الى أدوات متعددة ، أو استقبال وارسال البيانات ، أو هيكل الاوامر غيرالاعتيادية عبر الادوات جميعها يمكن تجاهلها مع استخدام مولدات نظم مساندة القرارات، يضاف الى ذلك فان التكامل القوي بين مختلف الوظائف الخاصة بمولدات نظم مساندة القرارات يسمح للخبير " البنّاء " بالتركيز على عمليات التصميم بدلا من التركيز على غيفية جعل أداتين يعملان مع بعض أو كيفية نقل البيانات.

والمسألة المهمة الاخرى التي يجب ملاحظتها بخصوص مولدات نظم مساندة القرارات هي أن أسمها " مّولد " Generater ليس صحيحا تهاما ومعبرا عن جـوهر التسـمية وذلك لانه في أغلب الحالات فان مولدات نظم مساندة القرارات لا تقوم بتوليد أي شيء وبدلا من ذلك فانها ببساطة مجموعة متكاملة من الادوات والوظائف التي تساعد في تصميم وتطبيق نظم مساندة القرارات موق البناء " Developer "

- تطبيقات نظم مساندة القرارات الخاصة.

يتمثل المستوى الثالث من الادوات بتطبيقات نظم مساندة القرارات الخاصة في مجالات معرفية محددة ، فعلى الرغم من أن صانع القرار يواجه مشكلات شبه مهيكلة الا ان هذه المشكلات تتصف بوجود مجموعة كبيرة من السيناريوهات . وفي مثل هذه الحالات يمكن الحصول على تطبيقات نظم مساندة القرارات المطورة تجاريا بدلا من تطويرها داخليا، وأبرز الامثلة على هذا النوع من المشكلات هي استخدام نظم مساندة القرارات في مجال الطب.

بعد عرض الأدوات وبالعودة مجددا الى الشكل (2-5) يمكن ملاحظة أن العلاقة بين المستويات الثلاثة في التصنيف ليست هرمية بطبيعتها ، فأدوات نظم مساندة القرارات الأساسية يمكن استخدامها لتركيب المولدات ، وهذه المولدات يمكن استخدامها لتطوير نظام مساندة قرارات واحد أو امكانية تطوير تطبيقات متعددة ومختلفة لنظم مساندة القرارات ، ونفس هذه الادوات يمكن استخدامها لتطوير تطبيقات خاصة . وبفس الاسلوب فان مولدات نظم مساندة القرارات يمكن الحصول عليها من قبل المنظمة لتطوير أنواع مختلفة من تطبيقات نظم مساندة القرارات الخاصة ، من هنا فان اختيار تسلسل هذه التطبيقات يعتمد في الجوهر على الحاجات الخاصة لصانع القرار وأيضا على طبيعة المشكلة ذات العلاقة بموضوع القرار.

ونختم هذا الموضوع بالسؤال: ما هي المعايير التي يجب مراعاتها عند اختيار أدوات بناء نظم مساندة القرارات؟ للاجابة يرى الكتاب أن تقويم ما اذا كان يجب استخدام مجموعة مختارة من أدوات البناء الاساسية أو الحصول على مولدات نظم مساندة القرارات الموجودة عثل قرارات صعبة ومعقدة في آن واحد كما أنه يستلزم جهودا بحثية وتحليلية مهمة ، اذ يجب مراعاة عدد من المعايير عند اتخاذ قرار بناء هذه المولدات أو شراء مولدات تجارية . والجدول (2-2) يوجز أهم المعايير في اختيار مولدات نظم مساندة القرارات.

الجدول (2-2) المعايير المعتمدة في اختيار مولدات نظم مساندة القرارات

طبيعة المعيار	المجال	
وظائف نظام ادارة قاعدة المعلومات	قاعدة المعلومات	1
وظائف نظام قاعدة النهاذج	قاعدة النماذج	2
وظائف وقدرات نظام ادارة الحوار	ادارة الحوار	3
الاجهزة والمعدات المتاحة	الاجهزة والمعدات	4
القابلية ودرجة التكامل والربط	الربط والتوصيل	5
التكاليف المترتبة على الحصول على المولد	التكلفة	6
اتاحة الدعم والمساندة المقدمة من قبل المجهز	المجهز	7
وجودة خدمات ما بعد البيع		

في ضوء معطيات الجدول أعلاه وفي اطار كل من هذه التطبيقات فانه يجب الاجابة على العديد من الاسئلة قبل اتخاذ القرار بالحصول على مولدات نظم مساندة القرارات ، منها مثلا : هل يسمح نظام المعلومات المعتمد في المنظمة بايجاد قاعدة معلومات فردية أو شخصية ؟وهل يسمح مولد واجهة المستفيد المساندة لمدى متنوع من معدات الادخال والاخراج ؟ وما هي تكاليف الصيانة والادامة الملازمة لتطبيقات محددة ؟ وما هي المساندة الفنية المتاحة لهذا التطبيق ؟ وعند الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها يجب التذكر بأن بيئة "عالم" نظم مساندة القرارات معقدة ومتباينة وعادة ما يصعب التنبؤ بها على أساس حاجات محددة ، وبناء عليه يجب أن تسمح مولدات نظم مساندة القرارات بهدى واسع الامكانية من مساندة البناء لتحقيق يجب أن تسمح مولدات نظم مساندة القرارات هدى واسع الامكانية من مساندة البناء لتحقيق الاقتصاديات الضرورية لامتلاكها ولضمان الفائدة طويلة الامد.

ثالثا: الادوار الرئيسة في نظم مساندة القرارات.

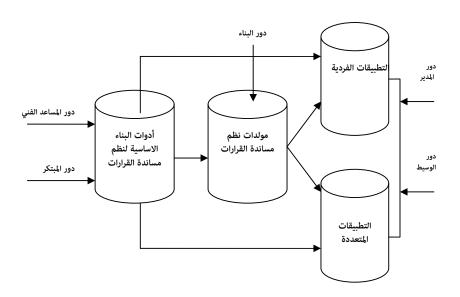
في اطار المستويات الثلاث المذكورة ، وتجسيدا لاحتمالات استخدام نظم مساندة القرارات من خلال هذه المستويات من قبل صانعي القرارات والفنيين يحدد الكتاب والباحثون خمسة أدوار مختلفة هي:

- دور المدير المستخدم لنظم مساندة القرارات ، ويتمثل هذا الدور بالمدراء صانعي القرارات الذي يحصلون على المساندة المطلوبة أو المتوقعة من نظم مساندة القرارات في عملية صنع القرارات . ويستلزم أداء هذا الدور الالهام الكافي بتطبيقات نظم مساندة القرارات الى جانب ادراك طبيعة المشاكل وموضوعات القرارات التي تعتمد فيها هذه التطبيقات.
- دور الوسيط الذي يتوسط العلاقة بين المدير / المستفيد وبين نظم مساندة القرارات ، ويأخذ
 هذا الدور صيغتين هما:
- صيغة الوسيط مستشار المدير الذي يقترح بدائل القرار او يساعد في اختيارها من خلال التوصية بالبديل الملائم.
- صيغة الموظف المساعد الذي يقتصر دوره على الضغط على بعض الازرار بهدف عرض النتائج أو توليد التقارير الضرورية.
- ودر البنّاء . ويتمثل في توظيف الامكانات المتاحة في المولدات لبناء التطبيقات الخاصة ، ويشترط في هذا الدور الالمام الجيد بالمشكلات موضوع القرار الى جانب الدراية الكافية بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.
- دور المساعد الفني . ينصب هذا الدور على تطوير امكانات اضافية من خلال تقديم المقترحات الضرورية لاجراء التعديلات أو اضافة التحسينات على نظم مساندة القرارات ، مثال ذلك اضافة تطويرات جديد على النماذج الحالية أو استبدالها بنماذج جديدة أفضل أو الغاء نماذج معتمدة حاليا ، كذلك تطوير قواعد جديدة للمعلومات أو اشكال جديدة لعرض التقارير . ويفترض في القائم بهذا الدور الالمام الكافي بتكنولوجيا

المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة فيها مع معرفة محدودة بطبيعة المشكلة موضوع القرار.

دور المبتكر. ويتمثل في ابتكار التكنولوجيا الجديدة أو اللغات الجديدة أو الاجهزة و البرمجيات الجديدة. ويفترض في هذا الدور امتلاك خبرة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات ومواكبة مستمرة لاحدث التطورات فيها.

وفيما يأتي الشكل (2-3) الذي يوضح هذه الادوار الخمسة.



الشكل (2-3) الادوار الخمسة لنظم مساندة القرارات

في ضوء الشكل أعلاه يجب التنويه الى أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه الادوار مستقلة بعضها عن البعض الآخر بحيث يجب تحديد فرد معين لاداء كل دور وأن يكون لكل فرد دور واحد ومحدد لا يشغله فرد آخر ، اذ يمكن للفرد الواحد أن يقوم بأكثر من دور من الادوار الخمسة المذكورة وذلك في ضوء مراعاة العوامل الآتية:

- طبيعة المشكلة موضوع القرار فيما اذا كانت بسيطة أم معقدة.
- طبيعة الفرد شاغل الدور ومدى امتلاكه للمؤهلات المطلوبة لشغل الدور وخاصة المامه بتكنولوجيا المعلومات ومواكبته للتطورات الحاصلة فيها وفي تطبيقاتها في نظم مساندة القرارات.
 - مدى امكانية تطويع تكنولوجيا المعلومات مع قدرات الفرد ومؤهلاته الحالية.

رابعا: دور الانترنيت في نظم مساندة القرارات.

يمكن عد الانترنيت بمثابة قاعدة معلومات العالم بعد ان تحول – وبسرعة عالية- ليصبح المصدر الاساس في القيادة العالمية للمعلومات ، ومع مراعاة الخصائص التي يتصف بها الانترنيت فان المعلومات المتاحة من خلال شبكاته سوف تصبح جوهرية لانتشار نظم مساندة القرارات وشيوع تطبيقاته واستخدام نظم مساندة القرارات معاصرة وناحجة من قبل شريحة واسعة من المستخدمين النهائيين بغض النظر عن مواقع تواجدهم ، وبسبب المزايا التي يتمتع بها الانترنيت بوصفه خادما لنظم مساندة القرارات فانه يتوقع أن يصبح البرنامج الواقعي لنظم مساندة القرارات المستقبلية وأن تصبح شبكاته الآلية للوصول الى المعلومات . وهذه المزايا يمكن اجمالها في الاق:

خاصية " كلية الكيان أو الوجود " لربط الانترنيت " Ubiquitous " والتي تشير الى أن المستخدم النهائي لنظم مساندة القرارات الانموذجي ليس بالضرورة أن يكون محليا لكي يتمكن من استخدامه ،اذ يمكن لأي مستخدم الوصول الى النظام من حيث يشاء وفي أى موقع من العالم من خلال تكنولوجيا التصفح العام.

- المزية الاخرى في استخدام الانترنت كخادم لنظم مساندة القرارات تتمثل في الطبيعة المستقلة للاجهزة والمعدات لأغلب متصفحات وتطبيقات الانترنيت ، فبسبب امكانية وسهولة الوصول الى الشبكة العالمية العنكبوتية (World Wide Web (WWW) بوساطة أي نوع من أنواع الأجهزة والمعدات المتاحة ، فان المستخدم الذي يمتلك "Windos , Mac-Os , LINIX ,UNIX" وحتى خدمات "Home TV. Web يمكنه بسهولة المشاركة والوصول الى تطبيقات نظم مساندة القرارات. عليه فان تكلفة امتلاك تطبيقات محددة من نظم مساندة القرارات ستكون معدلات الايرادات المتحققة منها عالية جدا للمنظمة التي تمتلكها.
- كما سيسهم استخدام الانترنيت كخادم في تقليص منحنى التعلم المقترن بتطبيقات نظم مساندة القرارات ، اذ يمكن لأي فرد يملك خبرة في الحاسب ان يكون حسن الاطلاع على الاغلب-ان لم يكن خبيرا باستخدام المتصفح العنكبوتي في المشاركة بتطبيقات نظم مساندة القرارات بسهولة.

وفيما يتعلق بالعيوب فان مراعاة الطبيعة الفريدة لنظم مساندة القرارات ستبقي التدريب مطلوبا لجعل المستفيد النهائي حسن الاطلاع ليس على المزايا والامكانيات التي يتيحها الانترنيت فحسب وانم أيضا القيود المفروضة على على استخدامه في تطبيقات نظم مساندة القرارات، اذ ان القاعدة في هذا المجال تؤكد على أنه لا توجد فرصة بدون مثبطات والأنترنيت لا يستثنى من هذه القاعدة ،عليه يجب على المصصمين لنظم مساندة القرارات الاخذ بالاعتبار وجود عدة سلبيات محتملة هي:

في أغلب البيئات القائمة على التكنولوجيا الحديثة فان الوصول الى الانترنيت لا زال بطيئا نسبيا بشكل عام . فالمغيرات " Standard Dial-Up " وخطوط الاتصالات الموصولة بالانترنيت لا زالت بعيدة عن تحقيق وصول عالي السرعة الى الانترنيت ، مع التنويه الى الجهود الحثيثة المبذولة حاليا لتحقيق سرعات عالية . عليه فان نظم مساندة القرارات القائمة على " الويب " قد يستلزم بسبب ذلك استثمارات كبيرة في

موارد الاتصالات عن بعد الاضافية بدلا من أنواع شبكات نظم مساندة القرارات المحلية الاكثر تقليدية.

- أن ما يعد سهلا وممكنا في تصميم " الويب " لا يعني نفس السهولة والامكانية في تصميم نظم مساندة القرارات ،اذ يجب توفر النوعين من المهارات على نحو متمايز ومستقل ،ذلك لانه اذا تم استخدام الانترنيت كخادم لنظم مساندة القرارات فان المجموعتين من المهارات ضرورية لتحقيق بناء واستخدام كفوء لتطبيقات نظم مساندة القرارات . الامر الذي يعني توفر مجموعة مهارات مضاعفة بشكل يعقد اكثر الطبيعة المعقدة في الا صل لتصميم نظم مساندة القرارات.
- في أغلب البيئات القائمة على التكنولوجيا الحديثة فان الوصول الى الانترنيت لا زال بطيئا نسبيا بشكل عام . فالمغيرات " Standard Dial-Up " وخطوط الاتصالات الموصولة بالانترنيت لا زالت بعيدة عن تحقيق وصول عالي السرعة الى الانترنيت، مع التنويه الى الجهود الحثيثة المبذولة حاليا لتحقيق سرعات عالية . عليه فان نظم مساندة القرارات القائمة على " الويب " قد يستلزم بسبب ذلك استثمارات كبيرة في موارد الاتصالات عن بعد الاضافية بدلا من أنواع شبكات نظم مساندة القرارات المحلية الاكثر تقليدية.
- أن ما يعد سهلا وممكنا في تصميم " الويب " لا يعني نفس السهولة والامكانية في تصميم نظم مساندة القرارات ،اذ يجب توفر النوعين من المهارات على نحو متمايز ومستقل ، ذلك لانه اذا تم استخدام الانترنيت كخادم لنظم مساندة القرارات فان المجموعتين من المهارات ضرورية لتحقيق بناء واستخدام كفوء لتطبيقات نظم مساندة القرارات . الامر الذي يعني توفر مجموعة مهارات مضاعفة بشكل يعقد اكثر الطبيعة المعقدة في الاصل لتصميم نظم مساندة القرارات.

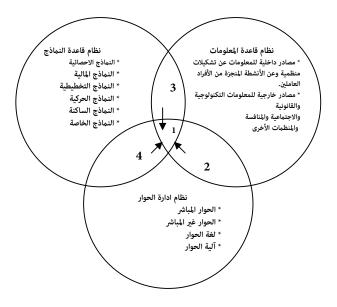
- في بعض الحالات فان الوصول الى " الويب " يدفع لاستخدام الأسلوب المسماة " لكل دقيقة " Per- Minute وحتى في الحالات التي يكون فيها الوصول غير المقيد الى "الويب " متاحا ، فان هذا الوصول في العادة يحصل من نقطة وصول منفردة في اطار الشبكة . في حين أن تطبيقات نظم مساندة القرارات تستلزم قوة وسعة معالجة كبيرة بشكل قد يضعف الشبكة وأيضا مستوى أداء نقطة الوصول الى جانب فرض جهود صيانة مكلفة جدا.
- ان المعيار الحالي للتطبيقات المستندة على " الويب " هو نظام " جافا " JAVA ، وعلى الرغم ان هذا المعيار يبشر بالنجاح الأأنه لا يزال غير قادر على تحقيق ألاداء السريع والموثوق في بيئة التطبيقات المعقدة ، وذلك لسبب جوهري هو أنه معيار تفسيري بدلا من وصفه معيارا تصنيفي لرموز الآلة . وهذا الاسلوب يقود الى ابطاء عمليات المعالجة ،اذ قد تستلزم اجراء عمليات معالجة رياضية معقدة كميات كبيرة من سرعة وقوة المعالجة في الحاسب المستخدم.
- يضاف الى ذلك فانه وبسبب طبيعة الوصول العامة الى الانترنيت فان سرية المعلومات تصبح أكثر اثارة للاهتمام في تصميم نظم مساندة القرارات ، فادارة شركة " فورد " على سبيل المثال لا تغب بالتأكيد بأن تكون ادارة شركة " جنرال موتورز " المنافسة لها قادرة على الوصول الى نظم مساندة القرارات أو المعلومات التي تتعلق بالتصاميم الجديدة أو مواصفات المنتج القادم أو ما شابهها من المعلومات الحساسة التي ترتبط بالمنافسة في قطاع صناعة السيارات ، عليه وبسبب أن الكيانين يتم ربطهما في ذات الشبكة فان مقاييس أضافية للسرعة يجب مراعاتها عند تصميم نظم مساندة القرارات لضمان وصول المستفيدين المخولين فقط الى المعلومات الموجودة . من هنا فان سرية الانترنيت لا تزال في مراحلها المبكرة وهناك حاجة الى أساليب جديدة يجب تطويرها.

خلاصة القول فانه على الرغم من أن استخدام الانترنيت كخادم في نظم مساندة القرارات يجتاج الى بذل جهود اضافية لتذليل هذه الصعوبات فانه بذات الوقت يجب عدم تجاهل الامكانيات التي يتيحها في مستقبل تصميم نظم مساندة القرارات وتطبيقها ،ومن ثم يجب على مصممي نظم مساندة القرارات تعزيز دورالانترنيت في تصميم وبناء هذه النظم لضمان الاستخدام الناجح والاكيد لها.

الفصل الثالث الانظمة الفرعية لنظم مساندة القرارات

تھيد:

يجمع المتخصصون في نظم المعلومات على أن نظم مساندة القرارات تتكون من ثلاثة نظم فرعية هي نظام قاعدة المعلومات ونظام قاعدة النماذج ونظام ادارة الحوار ، اذ يتولى كل نظام فرعي انجاز مهمة محددة في اطار النظام الكلي لنظم مساندة القرارات .فنظام قاعدة المعلومات يتضمن المعلومات ذات الصلة بموضوع القرارويتم ادارته من خلال برمجيات يطلق عليها نظم ادارة قواعد المعلومات ، ونظام قاعدة النماذج هو مجموعة نظم برمجية تشتمل على النماذج المالية والاحصائية والتخطيطية وغيرها من النماذج الكمية التي توفر الامكانيات التحليلية والتفسيرية للمستفيد من النظام ، بينما يمثل نظام ادارة الحوار وساطة التفاعل بين المستفيد والنظام أو السطح البيني الذي من خلاله يصدر المستفيد الاوامر الى نظم مساندة القرارات للحصول على المساندة المطلوبة . والشكل (3-1) يجسد هذه النظم الفرعية.



الشكل (1-3)

النظم الفرعية لنظم مساندة القرارات

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه الاتي:

- قبثل المساحة رقم (1) النقطة التي تتكامل عندها النظم الفرعية الثلاث بالشكل الذي يحقق الهدف من نظم مساندة القرارات، وبقدر هذا التكامل تتعزز قدرة نظم مساندة القرارات على توفير المساندة الملائمة لكل صانع قرار.
- قثل المساحة رقم (2) السطح البيني بين نظام ادارة الحوار وبين نظام قاعدة المعلومات ،والذي من خلاله يمكن للمستفيد التحقق من اتاحة المعلومات الضرورية لصنع قرار معين ومدى كفاية هذه المعلومات لتلبية احتياجاته بهذا الخصوص.
- تمثل المساحة رقم (3) السطح البيني المشترك بين نظام قاعدة المعلومات وبين نظام قاعدة النماذج والذي من خلاله يتحقق التوظيف المناسب للمعلومات المتاحة في تطبيق النماذج في ضوء متطلبات صنع القرار.
- قبثل المساحة رقم (4) السطح البيني المشترك بين نظم ادارة الحوار ونظام قاعدة النماذج والذي من خلاله يمكن للمستفيد من التعرف على النماذج المتاحة له لصنع قراراته وانتقاء الاغوذج الملائم الذي يوفر له المساندة المطلوبة لصنع القرار.

وعلى هذا الاساس سيتم تحليل وداسة مكونات نظم مساندة القرارات بصورة منفردة ولاغراض منهجية بحثة من دون تجاهل العلاقة العضوية الوظيفية بين هذه المكونات في اطار البنية والتركيبة المتكاملة لنظم مساندة القرارات:

اولا: نظام قاعدة المعلومات.

ويعد حجر الزاوية في نظم مساندة القرارات ويشكل الاساس في تشخيص الواقع وتحليل المشكلات وتحديد الفرص الحالية والمستقبلية وفي التقييم والتوصية بالمقترحات الملائمة ، وفي الحقيقة فان مفهوم نظام قاعدة المعلومات في اطار نظم مساندة القرارات لا يختلف عن مفهومه في اطار نظام المعلومات ،اذ يمكن تعريفه على أنه : مجموعة الملفات التي تربطها العلاقات المادية والمنطقية والتي تضم معلومات تم تصنيفها وترميزها بشكل يمكن تخزينها وتحديثها واسترجاعها عندما تقتضي الضرورة بسهولة وسرعة .

ولكن الاختلاف بين الباحثين تكمن في الاجابة عن السؤال التالي : هل يمكن استخدام نفس نظام قاعدة المعلومات المعتمد في نظام المعلومات الادارية أيضا في تطبيقات نظم مساندة القرارات أم أن الضرورة تحتم بناء وتصميم نظام قاعدة معلومات مستقل وخاص بتطبيقات نظم مساندة القرارات يختلف ويتمايز عن نظام قاعدة المعلومات المصمم أصلا لاغراض نظام المعلومات الادارية ؟ وللاجابة عن هذا السؤال برز اتجاهان هما:

الاول. يؤكد على امكانية اعتماد نظام قاعدة المعلومات المصمم أصلا لاغراض نظام المعلومات الادارية مع اجراء بعض التعديلات عليه بها يتناسب مع تطبيقات نظم مساندة القرارات، ويبرراصحاب هذا الاتجاه ذلك في أن وجود اكثر من نظام لقاعدة المعلومات في المنظمة الواحدة قد يقود الى الازدواجية في العمل ومن ثم الارباك في أداء وظائف تخزين المعلومات وتحديثها واسترجاعها الى جانب مضاعفة أعباء وتكاليف النظام.

الثاني . عيل الى تفضيل وجود نظام قاعدة معلومات مستقل خاص بنظم مساندة القرارات، يتم تصميمه بشكل ملائم لتطبيقاتها حصريا بغض النظر عن وجود أو عدم وجود نظام سابق لقاعدة المعلومات . والمبرر الجوهري لهذا الاتجاه هـو أن هـذه الاستقلالية ستسهم في تقديم المساندة للمستفيدين بشكل افضل بالمقارنة مع الحالة الاولى.

وبغض النظر عن أرجحية أي من الاتجاهين المذكورين ، فان الجوانب الآتية المتعلقة بنظام قاعدة المعلومات يجب توضيحها في اطار نظم مساندة القرارات:

1-مصادر المعلومات: يجمع الباحثون على تصنيف مصادر المعلومات المخزونة في نظام قاعدة المعلومات الى نوعن هما:

المصادر الداخلية . وتركز هذه المصادر على البيئة الداخلية للمنظمة وتضم المعلومات عن التشكيلات المنظمية والانشطة والفعاليات التي تنجز من قبل هذه التشكيلات المنظمية وايضا الافراد العاملين في هذه التشكيلات والذين ينجزون الانشطة والفعاليات المذكورة.

المصادر الخارجية . وتركز على البيئة الخارجية للمنظمة وتضم المعلومات عن جميع المتغيرات الموجودة في هذه البيئة وخاصة بيئة المهمة ، مثال ذلك المعلومات عن النبائن المنافسة والمنافسين ، المعلومات عن التطورات التكنولوجية ن المعلومات عن الزبائن والمستهلكين والمجهزين ، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والتشريعية ، المعلومات عن المنظمات الاخرى.

2-وظائف نظام قاعدة المعلومات: يتكفل نظام قاعدة المعلومات بانجاز ثلاثة وظائف رئيسة هي:

- تخزين المعلومات .أي الاحتفاظ بالملفات التي تضم المعلومات من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية والتي تعد ضرورية لتلبية الحاجات المختلفة لصانعي القرارات عند تطبيق النماذج المختلفة للحصول على المساندة المطلوبة من نظم مساندة القرارات.
- تحديث المعلومات .أي تجديد محتويات الملفات من المعلومات المخزونة من خلال اضافة معلومات جديدة أو حذف معلومات مخزونة انتفت الحاجة لها أو إجراء بعض التعديلات على المعلومات المخزونة حاليا بالشكل الذي يوفر لمستخدمي نظم مساندة القرارات الصورة النهائية للموقف الذي ترتبط به هذه المعلومات.
- استرجاع المعلومات . أي استعادة المعلومات المخزونة في الملفات عند ظهور الحاجة لها من قبل أحد المستفيدين لتطبيق نماذج معينة في اطار الحصول على المساندة المطلوبة ، وتعد هذه الوظيفة بمثابة السطح البيني بين نظام قاعدة المعلومات وبين نظام ادارة الحوار.

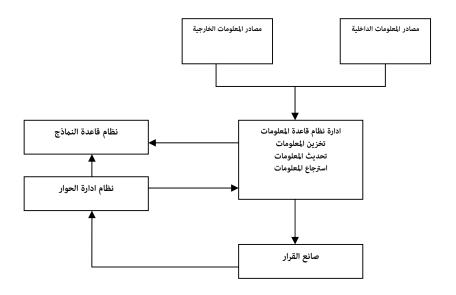
3-قدرات نظام قاعدة المعلومات: يؤكد الباحثون على ضرورة توفر مجموعة من القدرات في نظام قاعدة المعلومات لكي يكون جاهزا لأداء الدور المرسوم له في اطار نظم مساندة القرارات، وهذه القدرات نوجزها في الآتي:

- القدرة على التحكم بالمعلومات المخزونة في الملفات بحيث يكون هـذا النظام مِثابـة " حارس البوابة. " Gate Keeper .
 - القدرة على ضمان التوافق مع نظام ادارة الحوار.
 - القدرة على ضمان التوافق مع نظام قاعدة النماذج.
 - القدرة على صيانة العلاقات المادية والعلاقات المنطقية بين الملفات.
 - القدرة على دمج المعلومات المخزونة مع الحكم الشخصي لصانع القرارات.
- 4-خصائص نظام قاعدة المعلومات: بهدف امتلاك القدرات المذكورة في أعلاه يشترط الكتاب توفر مجموعة من الخصائص في هذا النظام، وهذه الخصائص يمكن اجمالها في الاتي:
- الدقة والموضوعية على النحو الذي تعكس متضمناتها من المعلومات الواقعية دون تحيز او تحريف.
- الشمولية لمختلف جوانب أنشطة المنظمة (انتاج ، تسويق ، افراد ، ... الخ) والعوامل المؤثرة في هذه الانشطة (العوامل في البيئة العامة والعوامل في بيئة المهمة) الى جانب الشمولية من حيث طبيعة المعلومات رقمية ، وصفية ، والشمولية الزمنية.
- الاتساق من حيث تماثل مفاهيم القياس ودلالاته مع مرور الزمن على النحو الذي يتيح المجال للمتابعة والمقارنة عبر الزمن والتحديث المستمر لمحتويات هذه القاعدة.
- 5-دليل المعلومات: يعد هذا الدليل مهما جدا عند استخدام نظام قاعدة المعلومات في اطار نظم مساندة القرارات وذلك للمبررات الآتية:
 - يتضمن هذا الدليل على فهرسة بجميع أنواع المعلومات المخزونة في القاعدة.
 - كما يتضمن تعريفا بهذه المعلومات.
 - يتضمن اشارات لتواريخ تخزين هذه المعلومات.

- يتضمن اشارات لعمليات التحديث التي حصلت على كل نوع من أنواع المعلومات والتواريخ التي حصلت فيه هذه العمليات.
- يتضمن اشارات لجميع عمليات الاسترجاع التي حصلت وتواريخها والجهات التي استرجعت ونوع المعلومات التي استرجعت.
- يستخدم هذا الدليل في تهيأة الاجابة عن عدة تساؤلات مهمة منها مثلا مدى توفر المعلومات التي يرغب صانع القرار بالاستفادة منها ، معرفة أنواع هذه المعلومات ومصادرها ، معرفة المشكلات والفرص التي ترتبط بها هذه المعلومات ...الخ.

وفيما يأتي الشكل (3-2) الذي يوضح نظام قاعدة المعلومات في اطار نظم مساندة القرارات.

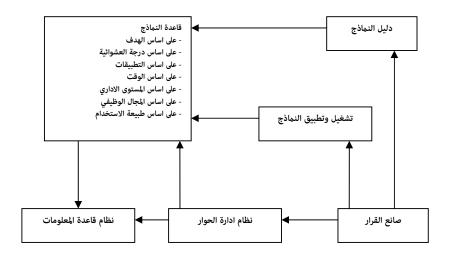
الشكل (3-2) نظام قاعدة المعلومات في اطار نظم مساندة القرارات



ثانيا : نظام ادارة قاعدة النماذج. (Model Base Management System (MBS)

يؤكد الكتاب والباحثون على أن النهاذج تمثل إحدى أهم السمات التي تميز نظم مساندة القرارات عن غيرها من أنواع نظم المعلومات القائمة على الحاسب ، فالدعم الذي تقدمه نظم مساندة القرارات يتعذر الحصول عليه من دون وجود حزمة متكاملة وملائمة من النهاذج التي سوف تستخدم في عمليات صنع القرارات . ويعد الانهوذج تمثيلا للواقع الذي يصعب دراسته لتعقيده أو لان دراسته تكون مكلفة أو أنها تستغرق وقتا طويلا ، عليه تظهر الحاجة الى استخدام النماذج لتمثيل هذا الواقع اذ يتم تصميم هذه النماذج وتضمينها في هذه القاعدة التي يطلق عليها قاعدة النماذج وادارتها من خلال ما يسمى " نظام قاعدة النماذج ". والشكل (3-3) يجسد مفهوم النظام الفرعي لقاعدة النماذج في اطار علاقته بالنظاميين الفرعيين الاخرين.

الشكل (3-3) نظام قاعدة النماذج



وفيما يأتى نوضح أهم الجوانب المرتبطة بنظام قاعدة النماذج.

- 1. مفهوم الانهوذج .يعرف أحد الكتاب الانهوذج على أنه " التكوين الذهني المجرد أوالتصوير العقلي لحقائق الواقع كما هي موجودة فعلا والذي يبحث عن قوانين تفسير مظاهر حركة الواقع من خلال تمثيله وتبسيط علاقاته المعقدة مع مراعاة ان تكون المقارنة والمماثلة كافية للتعبير عن متغيرات وثوابت المشكلة أو الظاهرة موضوع التمثيل.
- 2. مفهوم نظام قاعدة النماذج . يمكن تعريف نظام قاعدة النماذج على أنه " النظام الذي يضم مجموعة من البرمجيات الخاصة بتصميم وبناء النماذج والتي تسمح للمستخدمين من استخدامها بسهولة ويسر وأيضا تعديلها وتطويرها بما يتناسب والتغييرات الحاصلة في تطبيقات نظم مساندة القرارات وفي حاجات المستفيدين من خلال توظيف القدرات المتاحة واعداد دليل النماذج المناسب وأيضا اختيار اللغة المناسبة لبناء كل أغوذج.
- البرمجة العالية المستوى ، كما يمكن الاضافة الى بعض النماذج الجاهزة وتعديلها باستخدام البرمجة العالية المستوى ، كما يمكن الاضافة الى بعض النماذج الجاهزة وتعديلها باستخدام لغات الجيل الرابع .اذ يتولى المبرمجون المتخصصون انجاز هذه المهمة التي تتطلب الالمام الكافي بالجوانب الفنية المرتبطة بهذه اللغات وكيفية توظيفها في صياغة هذه النماذج .
- دليل النهاذج . يشابه هذا الدليل تماما دليل المعلومات الذي سبق الحديث عنه في نظام
 قاعدة المعلومات من حيث ضمه لاسماء وأوصاف النماذج ومجالات استخدامها، ويهدف
 هذا الدليل الى:
 - تحديد أنواع النماذج الملائمة لاستخدامات المستفيدين.
 - وصف كل أنموذج وتعريفه.
 - بیان طریقة استخدامه وشروط تطبیقه.

- الحالات التي يستخدم فيها.
- المستلزمات الضرورية لتطبيقه.
- فائدة الانموذج والنتائج المتوقعة من استخدامه.

ويعرض الشكل (3-4) دليلاً للنماذج في أحد نظم مساندات القرارات



الشكل (3-4)

دليل النماذج في أحد نظم مساندة القرارات

ويتم الدخول الى هذه القاعدة من خلال القائمة الرئيسة في اطار استخدام اسلوب الحوار المسمى " قائمة الاختيارات " والذي يتيح للمستفيد فرصة اختيار الانموذج الملائم من بين النماذج المتاحة في ضوء المشاكل / الفرص التي تواجه الادارات صانعة القرارات، ويلاحظ هنا ان القائمة ضمت فقط (18) أنموذجا من النماذج الكمية الشائعة التطبيق في عملية صنع القرارات، اذ يمكن التعديل على هذه النماذج كما يمكن اضافة نماذج جديدة الى هذه القائمة من خلال الايعاز الخاص باعدادات النظام (Setup) . كما يلاحظ أنه عند اختيار أي أنموذج من النماذج في الجزء الايمن من

ذات الشاشة فكرة موجزة عن النموذج (Overview) توضح الهدف منه والمعطيات المطلوبة لتطبيقه (الانموذج المعياري للمعلومات التي سيتم الحديث عنه في مراحل تصميم النظام) وشروط التطبيق . وفيما يأتي الجدول (3-1) الذي يعرض هذه النماذج :

الجدول (3-1) قائمة النماذج المخزونة في نظام قاعدة النماذج

النماذج	ت
البرمجة الخطية Linear Programming	1
البرمجة بأسلوب (صفر- واحد) Programming	2
برنامج العدد الصحيح المتنوع Mixed Integer program	3
أسلوب التحديد Assignments Method	4
أسلوب النقل Transportation Method	5
تحلیل القرارا ت Decision Analysis	6
تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis	7
Multiple Regression الانحدار المتعدد	8
تحليل المخزون Inventory Analysis	9
تحليل صفوف الانتظارQueuing Analysis	10
محاكاة صفوف الانتظار Queuing Simulation	11
تحلیل مارکوف Markov Analysis	12
مشكلة أقصر مسارShortest Path Problem	13
شجرة الامتداد الصغرى Minimum spanning tree	14
مشكلة التدفق الاعظم Maximum Flow Problem	15
رجل البيع المتنقل Travailing Salesman	16
project Management ادارة المشاريع	17
roduction Planning تخطيط الانتاج	18

- قدرات نظام قاعدة النماذج . يشير الكتاب الى أن اهم مساهمة لنظم مساندة القرارات في صياغة وتطبيق النماذج يتمثل في توفير القدرة على حل وتجاوز عيوب النماذج التقليدية والتي يمكن اجمالها في الآتي:
 - صعوبة الحصول على معطيات الانموذج.
 - صعوبة فهم وتطبيق وتفسيرمخرجات الانموذج.
 - مشكلة تحديث الانموذج.
 - ضعف الثقة بالنماذج ومن ثم بنتائجها.
 - ضعف التكامل بين النماذج المختلفة.
 - ضعف التفاعل بين المستفيد والنماذج.
 - الصعوبات التي تواجه المستفيد عند صياغة النماذج.

بناء عليه يرى هؤلاء الكتاب بضرورة مراعاة خمسة قدرات عند تصميم وبناء نظام قاعدة النماذج ، وهذه القدرات هي:

- القدرة على توفير نماذج سهلة الاستخدام ومفهومة ،بخاصة الرياضية والاحصائية في ظل التعقيد العالي لبعض هذه النماذج وأيضا في ظل ضعف معرفة بعض الادارات صانعة القرارات في كيفية استخدام هذه النماذج.
- القدرة على تمثيل الواقع بشكل سليم عند بناء وتصميم النماذج ومراعاة المتغيرات التي تجسد الواقع بشمولية وموضوعية.
- القدرة على تحقيق التكامل بين النماذج المختلفة الموجودة في القاعدة حسب متطلبات القرار وطبيعة المساندة المتوقعة عندما يستلزم صنع القرار استخدام أكثر من أنموذج في آن واحد لتقديم المساندة المطلوبة.
- القدرة على تصنيف النهاذج وتنويعها حسب متطلبات مختلف المستخدمين وها يتناسب مع التطبيقات المختلفة لنظم مساندة القرارات.

- القدرة على صيانة النماذج من خلال تعديلها وتحسينها وتطويرها استجابة للتغييرات الحاصلة في بيئة صانع القرارات وأيضا التطورات التكنولوجية.
- 6. منافع وقيود النماذج . يحقق استخدام النماذج في تطبيقات نظم مساندة القرارات منافع عديدة لصانعي القرارات ، وبالمقابل يواجه استخدامها قيودا عدة . وفيما يأتي نوجز هذه المنافع والقيود:

6-1 المنافع .تتمثل هذه المنافع في الاتي:

- توفر النماذج فرصة تعليمية وتدريبية جيدة لصانعي القرارات ، اذ ان المشاركة في تصميم وبناء هذه النماذج أو القيام بتطبيقها توفر لهؤلاء فرصا لاكتساب الخبرات والمهارات الضرورية لتعزيز تطبيقات نظم مساندة القرارات.
- تحقق النماذج -الى جانب السهولة السرعة في الوصول الى حلول المشاكل من خلال معرفة بدائل القرارات والنتائج المترتبة على كل بديل.
- توفر النماذج الفرصة لاعداد التنبؤات وأيضا محاكاة الواقع بشكل سليم وبدقة أكبر بالمقارنة مع أسلوب الحدس والتخمين.
- يسهم استخدام النماذج في تحقيق وفورات في التكاليف بالمقارنة مع أسلوب التجربة والخطأ.

6-2 القيود. وتتمثل في الاتي:

- متثيل الواقع من خلال تصميم وبناء النماذج قد لا يكون مهمة سهلة أحيانا.
 - يستلزم تصميم وبناء النهاذج توفر بعض المهارات والمؤهلات.
- قد تعتمد مخرجات النماذج على التقديرات والاحكام الشخصية لصانعي القرارات.
- يستلزم تفسير نتائج ومخرجات القرارات توفر خبرة ميدانية كبيرة ومعرفة ملائهة في
 استخدام النهاذج وتحليل نتائجها وتفسيرها.

7. أنواع النماذج . يشتمل نظام قاعدة النماذج على العديد من النماذج الرياضية والاحصائية والمالية وغيرها التي تستخدم في اجراء عمليات التحليل المختلفة للمعلومات المتاحة في قاعدة المعلومات في اطار تطبيقات نظم مساندة القرارات ، اذ تعتمد طبيعة النماذج على طبيعة ونوع ودرجة تعقيد مشكلات الواقع موضوع الدراسة أو القرار ، ومن ثم يمكن أن نجد أصناف متباينة ومتعددة من النماذج .عليه يستلزم الامر القيام بتحديد هذه النماذج وتصنيفها تمهيدا لبيان مزاياها وعيوبها وكيفية استخدامها في هذه التطبيقات ، ويختلف عدد وطبيعة هذه النماذج من حيث اسلوب بنائها وكيفية استخدامها ووسائل عرضها باختلاف طبيعة انشطة المنظمة وحجمها ومواردها وكذلك بطبيعة وخصائص نظام دعم القرارات المعتمدة ، اذ يعتمد الكتاب أسسا متعددة في تحديد وتصنيف هذه النماذج. ويعكس الجدول (2-2) هذا الاختلاف.

جدول (3-2) الأسس المعتمدة في تصنيف النماذج

الانهوذج3	الانجوذج2	الاغوذج1	الأسس	ت
-	مثالية	وصفية	الهدف	1
-	حتمية	احتمالية	درجة العشوائية	2
-	عامة	خاصة	عمومية التطبيقات	3
-	حركية	ساكنة	الوقت	4
تشغيلية	تكتيكية	استراتيجية	المستوى الاداري	5
تسويقية	انتاجية وعملياتية	مالية ومحاسبية	المجال الوظيفي	6
المحاكاة	التعظيم	التنبؤ	طبيعية الاستخدام	7

وفيما يأتي توضيح لهذه النماذج:

7-1 من حيث الهدف . يركز على الهدف المقصود من استخدام الانموذج ، وتصنف النماذج بموجبه الى نوعين هما:

- النماذج الوصفية . وهي التي تهدف الى وصف سلوك الظاهرة ، أي وصف الخقائق والعلاقات في الظاهرة موضوع القرار ، اذ يعد الانهوذج وصفيا عندما يجسد تمثيلا للواقع كما هو عليه . مثال ذلك أنهوذج المحاكاة وصفوف الانتظار.
- النماذج المثالية . وهي التي تهدف الى تحقيق انجاز يركز اما على التعظيم أو على التدنية ،اذ يعد الافوذج مثاليا فيما اذا أسهم في تعظيم الربحية أو في تقيلص التكاليف . مثال ذلك غاذج شبكات النقل . وفيما يأتي الجدول (3-3) الذي يوضح هذا التصنيف من النماذج: الجدول (3-3)

تصنيف النماذج على أساس الهدف منها

النماذج المثالية	النماذج الوصفية
Assignment التخصيص	تحليل السيناريوهات Scenario Analysis
Dynamic Programming البرمجة الديناميكية	Financial Planning التخطيط المالي
البرمجة الهدفية Goal Programming	ادارة المخزون Inventory Management
Investoment الاستثمار	تحلیل مارکوف Markov Analysis
Linear Proghamming البرمجة الخطية	Environmental Impact تحليـل الاثـر البيئـي
	Analysis
Non-Liner Programming البرمجة اللاخطية	المحاكاة Simulation
النماذج الشبكية للتخطيط والجدولة Network	صفوف الانتظار Waiting Line
Models for Planning and Scheduling	

2-7 من حيث درجة العشوائية . تتباين درجة عشوائية مخرجات النهاذج ومن ثم سهولة أو صعوبة التنبؤ بسلوك الظاهرة موضوع القرار . وتبعا لذلك تصنف النهاذج الى نوعين هما:

- النماذج الاحتمالية . وهي النماذج التي يتعذر فيها التنبؤ الكامل أو التام بسلوك الظاهرة موضوع القرار في المستقبل ، ويرتبط استخدامها على الاغلب بالمعلومات الاحتمالية التي تصف احتمالية حصول الظاهرة مستقبلا . مثال ذلك نماذج شجرة القرارات.
- النماذج الحتمية . وهي النماذج التي يمكن التعبير فيها عن مخرجات الظاهرة موضوع القرار من خلال قيمة تقديرية واحدة ، وتعد هذه النماذج سهلة الاستخدام بالمقارنة مع النماذج الاحتمالية .مثال ذلك غوذج الكمية الاقتصادية للطلب.

3-7 من حيث عمومية التطبيقات . يركز على مدى تعددية استخدام الانموذج أو حصرها في استخدام محدد ، وتبعا لذلك تصنف النماذج الى نوعين هما:

- النماذج الخاصة . وهي النماذج التي يتم تصميمها وبناءها لاستخدام محدد حصريا بحيث لا يصلح للاستخدام في مجال آخر . مثال ذلك غاذج الاندماج بين مصرفين.
- النماذج العامة . وهي النماذج التي تصمم وتبنى لاستخدامات مختلفة أو في مجالات مختلفة ، مثال ذلك نماذج القرارات.

4-7 من حيث الوقت . يركز على الوقت الذي يتم فيه وصف أو قياس الظاهرة موضوع القرار ،
 وتصنف النماذج عوجبه الى نوعين هما:

النهاذج الساكنة . وهي النهاذج التي تتعامل مع المتغيرات التي تصف الظاهرة أو قياسها في لحظة زمنية محددة بحيث لا يعد الوقت عنصرا حاسما في استخدام الانموذج والتعامل معه.

النهاذج الحركية . وهي النهاذج التي تتعامل مع المتغيرات التي تصف الظاهرة أو تقيسها في لحظات زمنية مختلفة بحيث يعد الوقت عامل حاسم في استخدام الاغوذج.

5-7 من حيث المستوى التنظيمي . يركز على مستوى الهرم التنظيمي الذي تستخدم فيه هذه النهاذج ، اذ تصنف النماذج بموجبه الى ثلاثة أنواع هى:

- النماذج الاستراتيجية . وهي النماذج التي تستخدم لمساندة القرارات الاستراتيجية التي تصنع في مستوى الادارة العليا والخاصة بصياغة وتطبيق استراتيجيات الاعمال وتحليل الموقف الاستراتيجي للمنظمة وتقويم الاداء الاستراتيجي . وتتصف هذه النماذج بأنها تكون على الاغلب وصفية أكثر من كونها نماذج مثالية ويستلزم استخدامها توفير المعلومات من المصادر الخارجية على الاغلب . مثال ذلك نماذج التخطيط الاستراتيجي ، نماذج الاندماج.
- النماذج التكيتيكية . وهي النماذج التي تستخدم في مساندة القرارات التي تصنع من قبل الادارة الوسطى في المجالات الوظيفية المختلفة مثل ادارة الانتاج والعمليات والتسويق والتمويل وادارة الافراد والموارد البشرية والتخزين . وتتصف بانها نماذج مثالية أكثر من كونها نماذج وصفية كما يستلزم استخدامها توفير المعلومات من المصادر الخارجية والداخلية في آن واحد ز مثال ذلك نماذج اعداد الموازنات ، نماذج جدولة الانتاج ، نماذج تخطيط المبيعات.
- النهاذج التشغيلية . وهي النهاذج التي تستخدم في مساندة قرارات الادارة التشغيلية ، وتكون على الاغلب مثالية ويستلزم استخدامها توفير المعلومات من المصادر الداخلية . مثال ذلك غاذج الرقابة على المخزون ، غاذج الرقابة على الجودة.

6-7 من حيث المجالات الوظيفية . يصنف الكتاب النماذج تبعا للمجالات الوظيفية المختلفة التي تستخدم فيها هذه النماذج ، فهناك غاذج معينة يغلب استخدامها في مجال وظيفي محدد حصريا دون آخر ، أو يتم استخدامها بدرجات متفاوتة في عدد من المجالات الوظيفية . وتبعا للسندلك تصنف النماذج الى الانواع الاتية في المنظمة الواحدة على افتراض وجود جميع هذه المجالات الوظيفية فيها وهذه النماذج هي : النماذج التسويقية، النماذج المالية والمحاسبية ، غاذج الانتاج والعمليات ، غاذج ضمان الجودة ، غاذج الافراد والموارد البشرية ، غاذج المخزون ، غاذج البحث والتطوير ، غاذج العلاقات العامة.

8-7 من حيث طبيعة الاستخدام . تتباين طبيعة النهاذج المستخدمة في المنظمة تبعا لطبيعة الانشطة المنجزة في المنظمة وأيضا حجم المنظمة والموارد المتاحة لها الى جانب طبيعة نظم مساندة القرارات التي تستخدم في اطارها ، وتبعا لذلك تصنف النماذج الى ثلاثة أنواع هي : غاذج التنبؤ وغاذج التعظيم وغاذج المحاكاة .وفيما يأتي فكرة موجزة عن هذه النماذج.

- غاذج التنبؤ : يعد التنبؤ جوهر التخطيط للمستقبل ، عليه تعتمد غاذج التنبؤ في توقع الحالة المستقبلية لمتغيرات المنظمة الاساسية مثل الحصة السوقية ، حجم المبيعات ، قوة المنافسة ، التغييرات التقانية ،تكاليف المواد الخام والموارد البشرية، تكاليف التمويل، وما شابهها ، في اطار استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات المتوقعة واشهر النماذج المعتمدة لهذا الغرض هو سلاسل ماركوف والسلاسل الزمنية وتحليل الانحدار.
- غاذج التعظيم (الامثلية): وتهدف الى مساعدة الادارة في الوصول الى الحلول المثلى المتعظيم (الامثلية): وتهدف الى مساعدة الادارة في الوصول الى الحلول المتغيرات المنظمة في اطار القيود والافتراضات القائمة ، وتستخدم هذه النماذج على نحو رئيسي في مجالات تخصيص الموارد المحدودة للمنظمة على الاستخدامات والانشطة المتنافسة فيما بينها لغرض تعظيم المنافع الى الحد الاقصى الممكن أو تقليص التكاليف الى حدودها الدنيا ومن اشهر النماذج المستخدمة لهذا الغرض

غاذج البرمجة الرياضية الخطية والتامة وغير الخطية ، ونظرية القرارات ونظرية المباريات وغاذج المخزون.

- غاذج المحاكاة: وتستند على فكرة التعبير عن الموضوع المطلوب دراسته من خلال أغوذج رياضي يصف العلاقة بين متغيراته ومن ثم تطبيق تحليل ماذا ... اذا ؟ وذلك بهدف التكيف مع مشكلة عدم التاكد البيئي قدر تعلق الامر بالمتغيرات التي تؤثر في بعض أو جميع مؤشرات اداء المنظمة مثل الربحية ، الحصة السوقية ، العائد على الاستثمار وغيرها من المؤشرات ، ومن اهم النماذج الشائعة الاستخدام هي تحليل الحساسية ، تحليلي السيناريوهات ومونتي كارلو. وضمن هذا الاطار يمكن تحديد اهم الاستخدامات الرئيسة لهذه النماذج كالآق:
- تحديد المتغيرات المستقلة الاكثر اهمية في تفسير اداء المنظمة ، والحدود التي يبقى عندها الاداء مرضياً ومقبولاً في حالة تغير عوامل البيئة الخارجية.
 - اختبار حساسية اداء المنظمة تجاه المتغيرات التي ستؤثر سلباً عليه.
 - معرفة السيناريوهات المحتملة لأداء المنظمة.
 - استشراف النتائج المترتبة على تطبيق اجراءات معينة.

وفيما يأتي الجدول (3-4) الذي يوجز وصف هذه الانواع الثلاثة من النماذج:

الجدول (3-4) تصنيف النماذج على أساس طبيعة استخدامها

المحاكاة	التعظيم	التنبؤ	أنواع النماذج
ماذا اذا	الحلول المثلى	استشرافية	وصف الانموذج
تحديــــد المتغــــيرات	تخصيص المواد المحدودة	تحديد الحصة السوقية،	استخدام الانموذج
المستقبلية الاكثر تــأثيرا،	المتاحـة للمنظمـة عـلى	حجــم المبيعـــات، قـــوة	
اختبار حساسية المنظمة	الاستخدامات المختلفة.	المنافسة، التطــورات	
تجاه المتغيرات المختلفة.		التكنولوجية .	
تحقيق التكيف المنظمي	تعظيم المنافع المتوقعـة،	استغلال الفرص المتاحة	الهـــدف مــــن
مع المتغيرات البيئية.	تقليص التكاليف	وتجنب التهديدات	الانموذج
	المحتملة.	المحتملة.	
تحليل الحساسية، تحليل	البرمجـة الخطيـة وغـير	السلاسل الزمنية، تحليـل	أمثلة
الســيناريوهات، تحليــل	الخطيــــة، نظريــــة	الانحـــدار، سلاســـل	
مونتي كارلو.	المباريات، نماذج	ماركوف.	
	المخزون.		

ثالثا: نظام ادارة الحوار (DMS) ثالثا: نظام ادارة الحوار

على الرغم من أهمية النظامين الفرعيين السابقين في اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات الا أن درجة هذه الاهمية تتقرر في ضوء القدرات التي يتصف بها نظام ادارة الحوار والخصائص التي يجب مراعاتها عند تصميمه ، والمدى الذي يمكن فيه توظيف هذه القدرات من قبل مستخدمي نظم مساندة القرارات وأيضا توفر تلك الخصائص في نظام ادارة الحوار من خلال استخدام أساليب الحوار المتاحة .اذ يعد هذا النظام بمثابة أداة الاتصال الديناميكية الفاعلة التي تبسط وتسهل استخدام نظام مساندة القرار من قبل المستفيد من خلال لغة الخطاب أو رسائل الارشاد والتحذير أو تقنيات التعليم والتفسير وما شابهها من القدرات الفنية التي يتم التفاعل به ومن خلالها .

1-مفهوم نظام ادارة الحوار . يمكن تعريف نظام ادارة الحوار على أنه : مجموعة البرمجيات التي تسمح للمستخدم بالتفاعل مع نظم مساندة القرارات من خلال توفير ما يصطلح عليه " السطح البيني " والذي يسهل مهمة التحاور بين المستخدم ونظم مساندة القرارات لتقديم المساندة المطلوبة من خلال استخدام اللغة المناسبة في اطار توظيف نظامي قاعدة المعلومات وقاعدة النماذج . فلأجل تسهيل التخاطب والتحاور بين المستفيد والنظام يمكن اعتماد نوعين من اللغات هما اللغة المنطقية (الاجرائية) والتي تتضمن على مجموعة العلاقات المنطقية او الاجراءات التي تستعمل في حل مشكلة معينة والتي يضعها المستفيد، والمبرر الأساسي في وجود هذه اللغة هو احتمالية وجود مشاكل محددة تعجز اللغة غير المنطقية (اللااجرائية) عن معالجتها ومن ثم تظهر الحاجة الى استخدام اللغة المنطقية وقد يتطلب الامر احياناً تدخل خبراء في هذا المجال . أما اللغة غير المنطقية (اللااجرائية) فانها تنصب على قيام المستفيد ابتداءاً بتعريف المشكلة وتحديد خصائصها فقط وتقوم نظم مساندة القرارات باختيار الخطوات المنطقية لتوفير المعلومات الضرورية لحل المشكلة.

2-قدرات نظام ادارة الحوار . يمكن القول بأن مهام نظام ادارة الحوار تتوزع على ثلاثة أنواع هي المتعلقة بالمدخلات الى النظام وتسهيل عمل نظام قاعدة المعلومات ونظام قاعدة النهاذج وتوفير المخرجات المطلوبة بالشكل الذي يلائم حاجات المستفيدين ، من هنا ولاجل انجاز هذه المهام المتنوعة ومن ثم تحقيق الاهداف المنشودة من وجود هذا النظام الفرعي في اطار نظم مساندة القرارات ينبغى مراعاة القدرات الاتية في تصميمه وبناءه وهي:

- القدرة على توفير سطح بيني سليم مع النظامين الفرعين الاخرين وهما نظام قاعدة المعلومات ونظام قاعدة النهاذج.
 - القدرة على تحقيق التفاعل بأساليب حوار مختلفة ومتنوعة.
 - القدرة على توفير وسائل تغذية وادخال مختلفة أمام المستخدم.

- القدرة على عرض النتائج وتوفير المخرجات من خلال وسائل اخراج مختلفة ومتنوعة.
 - القدرة على توفير نوافذ تسمح بعرض وظائف مختلفة.
- القدرة على توفير الفرص الملائمة لتدريب المستخدمين على كيفية تغذية البيانات
 واسترجاع المعلومات واستخدام النماذج.
- القدرة على تعزيز الاتصالات بين المستخدمين المختلفين وبينهم وبين مصممي نظم مساندة القرارات.
- 3-خصائص نظام ادارة الحوار . يشير الكتاب الى أن امتلاك نظام جيد لادارة الحوار يحقق الاهداف المحددة لنظم مساندة القرارات ، يحتم مراعاة جملة من الخصائص عند تصميم وبناء هذا النظام . وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الكتاب حول طبيعة وعدد هذه الخصائص الا أنه يحكن تحديدها في الآتي:
- البساطة . يرى الكتاب أنه ليس بالضرورة أن يكون جميع مستخدمي نظم مساندة القرارات خبراء ومتخصصون في تطبيقات الحاسب ، عليه يجب تصميم وبناء نظام ادارة الحوار بالشكل الذي يمكن معه استخدامه بسهولة ويسر ـ دون تعقيدات على النحو الذي ينعكس ايجابا في أداء نظم مساندة القرارات أو في تكرار استخدامه لاحقا.
- الملائمة . تحدد هذه الخاصية درجة ملائمة نظام ادارة الحوار لاحتياجات المستخدمين ، سواء كانت هذه الاحتياجات شخصية أم منظمية ، وسواء أيضا تعلقت هذه الاحتياجات بأساليب الحوار أو خيارات عرض النتائج أو دليل الاستخدام.
- توفير المعلومات الارشادية . اذ لايكفي فقط توفير المعلومات التي تسهل مهمة المستفيد في استخدام النظام وارشاده حول كيفية الاستخدام ،وانها تأشير

الاخطاء الحاصلة في الاستخدام وتحديد نوع الخطأ وكيفية معالجته وغيرها من الجوانب الارشادية.

- المرونة . أي اتاحة الفرصة للمستخدم بالتحرك عبر التطبيقات المختلفة لنظم مساندة القرارات وأيضا سهولة الدخول والخروج منها أو من أحد التطبيقات الفرعية لها.
- الاتساق . تشير هذه الخاصية الى ضرورة الاتساق بين الادوات المختلفة لتغذية البيانات أو لعرض المخرجات ، وايضا الاتساق بين لغة الحوار وأساليبه وبين البرمجيات المستخدمة في النظام.

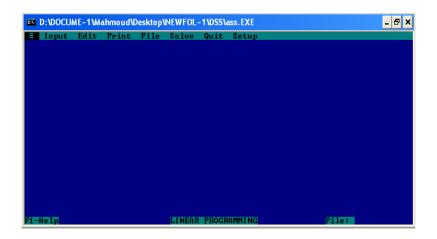
4-أساليب الحوار .يفترض أن يتيح نظام ادارة الحوار أساليب حوار مختلفة لتحقيق التفاعل السليم بين المستخدم وبين نظم مساندة القرارات ن وهذه الاساليب يمكن عرضها على النحو الاتى:

- الحوار غير المباشر .يأخذ هذا الاسلوب أشكالا مختلفة تتراوح بين استخدام الوسيط الذي يتمثل هنا بالتقارير الدورية أو أحد الموظفين أو أحد المحللين ،كما قد يقوم مجموعة من الموظفين في المنظمة بدور الوسيط والذين يطلق عليهم المشغلون من خلال تشغيل النظام واعداد التقارير المطلوبة من قبل احد المستخدمين وتوصيله اليه ، كما يمكن أن يقوم أحد المحللين بدور الوسيط بين نظم مساندة القرارات وبين المستخدمين . اذ يختلف دور المحلل عن دور المشغل في أن المحلل ينجز اضافة الى قيامه بدور المشغل مهمة تفسير النتائج وتقيدم المقترحات والتوصيات الملائمة الى المستخدم النهائي.
- الحوار المباشر. من خلال السؤال والجواب بين نظم مساندة القرارات وبين المستخدم، اذ يطرح النظام مجموعة من الاسئلة على المستخدم الذي يقوم بدوره بتهيأة الاجابات عليها ومن ثم يقوم نظام ادارة الحوار باعداد التقارير المطلوبة وتوفير المخرجات الملائمة لحاجات المستخدم.

- قائمة الاختيارات. تعد قائمة الاختيارات من أكثر اساليب الحوار شيوعا واستخداما في نظم مساندة القرارات. وجوجب هذا الاسلوب يوفر نظام ادارة الحوار قائمة بالاختيارات الممكننة أمام المستخدم الذي يمكنه الاختيار من بينها، وفي ضوء هذا الاختيار يقدم النظام الاجابة المطلوبة أو اظهار قائمة جديدة من الاختيارات الفرعية التي تتيح للمستخدم الحصول على المساندة المطلوبة.
- لغة الاوامر (الايعازات) . تركز لغة الاوامر في جوهرها على الايعازات الموجودة في أنظمة التشغيل المتاحة في الحاسبات المختلفة والتي يمكن أن يستجيب لها نظام ادارة الحوار وفقا لطلبات المستخدم ، مثال ذلك Save , List , Print , Run وما شابهها.
- الموذج المدخلات / المخرجات . يقوم هذا الاسلوب على فكرة عرض النظام لنهاذج المدخلات المتاحة أمام المستخدم الذي يقوم باستيفائها من خلال تعبئة المعطيات الضرورية ، اذ يقوم النظام في ضوئها اما طلب مدخلات جديدة أو الاكتفاء بهذه المدخلات الحالية ثم توليد المخرجات في شكل ألموذج ملائم لالموذج المدخلات التي اختاره المستخدم.
- المدخلات في سياق المخرجات . يشابه هذا الاسلوب اسلوب أنموذج المدخلات المخرجات ويعد حالة خاصة منه لانه يقوم على فكرة توحيد الموذجي المدخلات والمخرجات معا لايجاد توليفة تمكن المستخدم من اجراء التعديلات لاجل اظهار شاشة جديدة لعرض المخرجات في ضوء التعديلات التي تجرى على المدخلات.
- مزيج من الاساليب المذكورة . يوفر نظام ادارة الحوار امكانية اعتماد خليط من الاساليب المذكورة في أعلاه ،بحيث يمكن للمستخدم الاختيار بحرية ومرونة كافية أي مجموعة من هذه الاساليب بما يلائم حاجته للحصول على الدعم المطلوب من نظم مساندة القرارات.

وفيما يأتي وصف لهذا النظام الفرعى في أحد نظم مساندة القرارات

1-1 مجموعة الشاشات التي تظهر تتابعيا بدءا من الصفحة الرئيسة كما في الشكل (5-3) ادناه ، ثم تتوالى حسب نوع الاضوذج الذي يتم تطبيقه .اذ يتباين عدد هذه الشاشات كما تتباين متضمناته (باستثناء الشريط العلوي الرئيس) بتباين التطبيقات ومراحل التطبيق.



الشكل (3-5) الشاشة الرئيسة لتطبيقات نظام مساندة القرارات

2-1 مجموعة الايعازات الرئيسة التي تظهر في الشريط العلوي لكل الشاشات والتي ترشد المستخدم حول كيفية تغذية المدخلات وتغيير نوع الانموذج والحالة موضوع القرار والحذف والتعديل وطبع النتائج والتخزين والاسترجاع والنسخ والحذف واعادة تسمية المللفات ، وكيفية الوصول الى الحلول وعرض النتائج ومن ثم كيفية الخروج من النظام نهائيا أو العودة الى الصفحة الرئيسة . وفيها يأتى نوضح متضمنات الشريط العلوي.

- Input. -1
- Edit (Chang Model Type, Delete Astste, Delete an Alternative). -2
 - Print. -3
- File (Retrieve afile, Save Current File, Copy afile, Erase afile, -4

 Rename afile, List Current DIR, Chang the DIR).
 - Solve (Display Output, Print Output, Save Output). -5
 - Quit (Return to DSS, DSS- Msor Main Menu). -6
 - Setup. -7
- 1-3 مجموعة الايعازات الثانوية التي تظهر في الشريط السفلي لكل شاشة والتي ترشد المستخدم عند شروعه بالتطبيق الفعلي حول كيفية تتابع خطوات التطبيق بدءا من اختيار الانهوذج وتسمية عنوان الملف انتهاءا بالخروج من النظام ، وتتباين هذه الايعازات بتباين خطوات التطبيق . وفيما يأتي الجدول (3-5) الذي يوضح اهم هذه الايعازات .

الجدول (3-5) الايعازات الثانوية التي ترشد المستخدم

أهم الايعازات	الخطوة
F1- Help, Model Name, File:.	الشاشة الرئيسة
Use the and to highlight and press enter () to select.	بعد اختيار الانموذج
Continue with coefficients (Y/ N)	تحديد المشكلة ومتغيراتها
5: Goto HOME:Cell A1 ESC:Exit no save F1: Help F2: Edit F	الانموذج المعياري للبيانات
F10:Exit	
{Press SPACE for more,or ESC to Exit}	الحل الابتدائي
{ Press akey to continue}	الحل النهائي
{Press SPACE for more, or ESC to Exit }	للمزيد أو للخروج

4-1 الارشادات الخاصة بكيفية حفظ النتائج (خزنها في نظام قاعدة المعلومات) أو عرضها أو طباعتها ،اذ يمكن اعتماد أكثر من اسلوب في ذلك نذكر منها :

الاسلوب الاول: وتشتمل على الخطوات الاتية:

- ا- الضغط على Print Screen أو Control +A
 - 2- الضغط على Shift +Delete
- Shift + Insert ولصق عليه جميع البيانات باستخدام Notepad و-3
- 4- حفظ النتائج في قاعدة المعلومات أوعلى القرص المرن أو في أي موقع آخر.

الاسلوب الثاني: وتشتمل على الخطوات الاتية:

- 1- الضغط على Print Screen
- 2- فتح الرسام Pint للتعديل
- 3- فتح Notepad أو ملف الWord
 - 4- الضغط على Shift + Insert
- 5- التخزين في نظام قاعدة المعلومات أو على القرص المرن أو في أي موقع آخر.

الاسلوب الثالث: وتشتمل على الخطوات الاتية:

- 1- نضع مؤشر الماوس على شريط العنوان وننقر بالزر الامِن
 - 2- نختار Edit ثم Mark
- 3- نحدد المعلومات المطلوبة بالماوس ثم نضغط Enter لاخفاء التحديد
 - 4- الذهاب الى أي من برمجيات Office لحفظ المعلومات

- 5-1 الارشادات الخاصة بكيفية استرجاع الملفات أو المعلومات المخزونة في نظام قاعدة المعلومات في حالة ظهور الحاجة اليها لاحقا وعرضها مجددا على الشاشة أوطبعها أو نسخها على وسائط التخزين الثانوية .ونعرض في ادناه بعض الصيغ :
- أولا. في حالة التخزين في الملفات داخل نظام قاعدة المعلومات، يتم الاسترجاع من خلال الخطوات الاتبة:
 - 1- نذهب الى الايعاز Quit ثم نختار Dss-Msor Main Menu
 - 2- نختار الانموذج الذي تم اعتماده في التطبيق
 - 3- نذهب الى File ثم نختار Retrieve afile
 - 4- نضغط على Enter مرتين فتظهر لنا قائمة بالملفات المخزونة في القاعدة
 - 5- يتم اختيار الملف المطلوب ونعمل Enter لاظهار محتوياته.
 - ثانيا. في حالة التخزين على وسائط التخزين الثانوية يتم الاسترجاع من خلال الخطوات الاتية:
 - 1- فتح Floppy فيظهر لنا ملف باسم Dss
 - 2- نقوم بفتح ملف Dss ثم نختار Assign
 - 3- ثم نكمل نفس الخطوات الخمس المذكورة في الحالة أولا.
- 6-1 مجموعة من الارشادات التفصيلية الاخرى المقترنة بتطبيق كل أنه وذج والتي توجه المستخدم أثناء تطبيقه لانهوذج معين بحد ذاته بدءا من الدخول الى قائمة النهاذج ومن ثم تفعيل الانه وذج المختار وتفعيل (Input) والشروع بادخال البيانات ثم التكامل مع الارشادات الاخرى المذكورة في أعلاه لانجاز المهمة المطلوبة .

الفصل الرابع مداخل بناء وتطوير نظم مساندة القرارات

يشير المتخصصون الى أن الفروقات الموجودة بين نظم مساندة القرارات وبين نظام المعلومات الادارية تقود الى جعل نظم مساندة القرارات ذات طبيعة خاصة بالشكل الذي يلزم الجهات ذات العلاقة عراعاة هذه الطبيعة الخاصة عند بناء وتطوير هذه النظم من خلال تجنب اعتماد المداخل التقليدية والسعي الى ايجاد مداخل أخرى ملائمة على نحو أكثر، ويقترح هؤلاء الكتاب اعتماد ثلاثة مداخل بديلة هي : المدخل النظامي والمدخل التكيفي والمدخل الدائري.

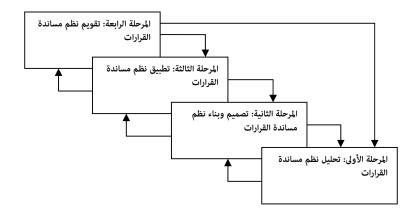
وفيما يأتي توضيحا لهذه المداخل الثلاثة.

أولا: المدخل النظامي Systematic Approach

ويستند هذا المدخل على فكرة جوهرية هي تجزئة عملية التطوير الى أربعة خطوات نظامية متتابعة في الأنجاز ومتكاملة مع بعضها البعض مع تحديد الابعاد الخاصة بكل خطوة وأيضا المستلزمات الضرورية لانجازها وصولا الى النظام الكلي بصورته النهائية وهذه الخطوات هي : تحليل النظام وتصميم وبناء النظام ومن ثم تطبيق النظام وأخيرا تقويم النظام . ويبرر مؤيدوا هذا المدخل اعتماده من خلال ضرورة:

- الانجاز المستقل لكل مرحلة من المراحل بأهدافه وأبعاده ومستلزماته.
- ضرورة أن تكون عملية التطوير تراكمية أي ان المرحلة اللاحقة تكمل الجهود التي بذلت في المرحلة السابقة وهكذا وصولا إلى النظام المطور.

والمخطط الآتي يوضح المدخل النظمي في تطوير Dss:



الشكل (4-1)

المدخل النظمي في تطوير نظم مساندة القرارات

المدخل الثاني : المدخل الدائري Circle Approach

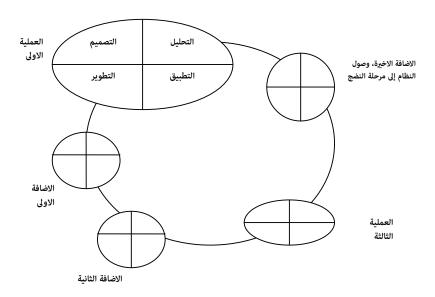
يقوم هذا المدخل على فكرة جوهرية هي أن اعتماد اسلوب في تصميم وبناء النظام بشكل يسمح بتطويره على نحو فاعل من خلال اجراء تغييرات سريعة متلاحقة ومتناغمة عليه، وذلك من خلال التركيز على جزء صغير من مشكلة القرار التي تستلزم توفير المساندة المطلوبة لصانع القرار لحل هذه المشكلة ، وهي العملية التي تفضي الى بناء نظام أولي لمساندة القرارات ومن ثم السعى الى تطوير هذا النظام من خلال تكرار العملية لمرات عدة

لحين الوصول الى نظام مستقر نسبيا يلبي حاجة صانعي القرارات في المنظمة . ولتجسيد هذه الفكرة يقترح أصحاب هذا المدخل الاتي:

- دمج المراحل الاربعة الخاصة بتطوير نظام مساندة القرارات على وفق ما جاء في المدخل النظامي مع بعضها البعض في اطار عملية متكاملة واحدة تتكرر دائريا (ومن هنا جاءت تسمية المدخل) في كل مرة تظهر الحاجة فيها الى اجراء المزيد من التطوير على النظام.
- تهدف كل عملية تغيير اما الى اضافة قدرات جديدة الى النظام أو حذف أنشطة معينة في ضوء مايراه المطورون ملائما.
- التأكيد على مشاركة جميع الادوار الخمسة في اطار المستويات الثلاث التي سبق ذكرها في انجاز هذه العملية.
- يتحدد عدد هذه العمليات وطبيعتها في ضوء عدد من العوامل منها عدد التغييرات المطلوبـة وحجمهـا وسرعتهـا وحجـم نظـام مسـاندة القـرارات ومسـتوى نضـج النظام ...الخ.

وفيما يأتي الشكل (4-2) الذي يوضح افتراضات هذا المدخل.

الشكل (2-4) المدخل الدائري في تطوير نظام مساندة القرارات

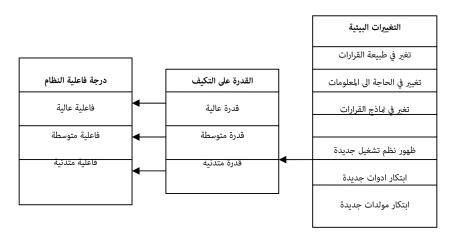


المدخل الثالث: المدخل التكيفي Addaptation Approach

يرتكز هذا المدخل على فكرة أن نظم مساندة القرارات تعمل في بيئة متغيرة تتمثل في التغييرات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية التي يعمل في ظلهما صانع القرار نعليه يجب مراعاة هذه التغييرات عند تطوير نظم مساندة القرارات ومواكبتها باستمرار وذلك من خلال السعي الى الموائمة بين أهداف نظم مساندة القرارات وبين حاجات صانعي

القرارات بالشكل الذي يسهم في توفير المساندة الملائمة .من هنا يربط أصحاب هذا الاتجاه بين درجة فاعلية نظم مساندة القرارات وبين قدرتها على التكيف من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-3) المدخل التكيفي في تطوير نظم مساندة القرارات



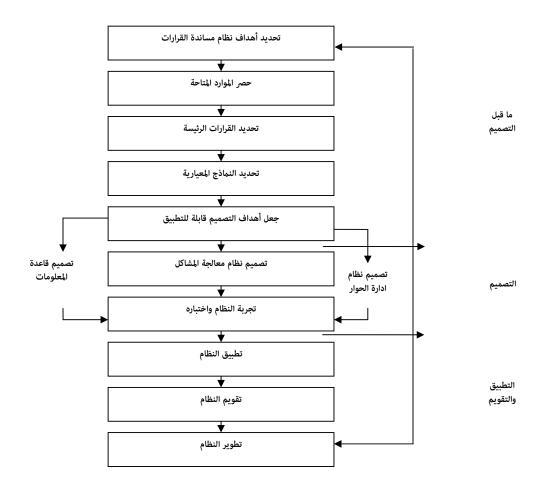
الفصل الخامس

مراحل تصميم وبناء نظم مساندة القرارات

تههيد:

يختلف تصميم نظام مساندة القرارات عن تصميم نظام المعلومات الادارية في مسالة جوهرية هي ان تصميم النظام الأول يتصف بالتزامن ، فبسبب الطبيعة شبه المهيكلة للمشاكل التي تتعامل معها نظام مساندة القرارات فان المدراء الذين يعتمدون عليه يغيرون من حاجاتهم المدركة للمعلومات الامر الذي يحتم تغيير هذه النظم باستمرار كلما تغيرت هذه الحاجات وبناءاً عليه قد لا يخلو التطبيق الاولى للنظام من النواقص كما انه قد يتعذر تحديد نقطة انتهاء معينة للتطبيق ، وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن تحديد أهم العمليات الرئيسة الضرورية لتصميم نظام مساندة القرارات على وفق المراحل الآتية ، انظر الشكل (5-1) .

الشكل (5-1) مراحل تصميم نظام مساندة القرارات



أولا: مرحلة ما قبل التصميم.

يتضح من الشكل أعلاه أن الخطوة الأولى في مرحلة ما قبل التصميم تتمثل بتحديد الاهداف المتوخاة من وجود هذا النظام والتي تعد الأساس لجميع العمليات اللاحقة ، وتركز الخطوة الثانية على تحديد الموارد المتاحة للمنظمة والمخصصة لتصميم النظام سواء تعلق الامر بالنقود والمال الضروري لشراء الأجهزة والمعدات أو تصميم البرامجيات او الافراد العاملين ، مع التنويه الى ان بعض هذه التسهيلات قد تكون متاحة لدى المنظمة مسبقاً مثل قواعد المعلومات واجهزة الحاسوب وبعض البرامجيات والتي يمكن استخدامها في هذا النظام وفي تحقيق اهدافه ، والخطوة الثالثة المهمة جداً تتمثل في تحديد القرارات الرئيسة التي يمكن ان تقدم نظم مساندة القرارات المساندة لها في صنعها وحتى اذا اكتنف هذا التحديد صعوبات في توفير المعلومات الضرورية لها ذلك لان توفير المعلومات الضرورية للقرار الخاطئ لا يعنى شيئاً .

ثانياً: مرحلة التصميم . وتشتمل على ثلاث خطوات هى:

- 1- ترجمة الأهداف النظرية التي تم وضعها في المرحلة الأولى الى أهداف تطبيقية، أي تصميم الأهداف العملية للنظام من خلال تقرير ما يمكن القيام به من عمليات عند التطبيق الفعلي للنظام في اطار تحديد نوع المساندة المطلوبة وحجمها وشكلها والجهات المستفدة منها.
- تنصب الخطوة الثانية على تصميم الانظمة الفرعية المكونة لنظم مساندة القرارات وهي نظام ادارة الحوار الذي يسهل التفاعل بين صانع القرار وبين النظام ذاته ويكون هذا النظام على الأغلب غير منطقي (لا إجرائي)، وتصميم نظام قاعدة المعلومات والتي يشكل كما اشرنا سابقاً –جوهر DSS هذا وقد يكون هذا النظام موجوداً أصلاً لـدى المنظمة وقد تظهر الحاجة إلى تطويره في ضوء اهداف DSS وفي كلتا الحالتين يتحتم وجود نظام فاعل لقاعدة المعلومات لكي يتسنى لصانعي القرارات استخدامها عند تطبيق النظام، ومن ثم تصميم نظام قاعدة النماذج الذي سيضم جميع أنواع الـنماذج الضرورية لتطبيقـات نظم مساندة القرارات.

2- اختبار النظام وتشغيله تجريبيا . تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من سلامة تصميم وبناء النظام قبل الشروع بتطبيقه بشكل نهائي في الميدان، أي فحص واختبار النظام من خلال تشغيله على نحو تجريبي للتحقق من نجاحه في تحقيق الأهداف وذلك لفترة محددة قد تطول أو تقصر ـ تبعا لعوامل متعدة وكشف الاخطاء وجوانب القصور والعمل على تشخيص اسبابها واتخاذ التدابير الملائمة لتجاوزها.

وبالمقابل فان توفير المعلومات المفيدة ولو بشكل جزئي للقرارات الرئيسة يعد بحد ذاته انجازاً كبيراً، والخطوة الرابعة والاخيرة في هذه المرحلة تتركز على تحديد النماذج المعيارية التي تسهل مهمة توفير المعلومات الضرورية، وعلى الرغم من ان هذه النماذج يغلب عليها صفة النظرية والمثالية كونها يصعب تحقيقها في التطبيق الواقعي الا ان وجودها يعد ضرورياً لتحقيق الأهداف المرسومة في الخطوة الاولى.

ثالثا: مرحلة التطبيق.

تنصب هذه المرحلة على نحو أساس على تهيئة المناخ الملائم لنجاح تطبيق النظام وتهيئة الارضية المناسبة لجعل المستفيدين يقدمون على اعتماد تطبيقاته وتتمثل الخطوة الاولى بهذا الاتجاه في خلق الاحساس لديهم بالحاجة الى ضرورة اعتماد تطبيقات النظام ، وبناء الثقة لديهم بإمكانيات النظام والفائدة المتوقعة منه ، ولعل مما يسهل هذه الخطوة هو اشراك المستفيدين من الخطوات الاولى في عملية تصميم النظام ابتداءاً وفي تطويره لاحقاً ، ومن المؤكد هنا ان نجاح التطبيق في المرة الاولى يقود الى استخدام متكرر لاحقاً عليه فان استشارة المستفيد لإقناعه بالتطبيق للمرة الاولى تعد الخطوة الاكثر صعوبة والاكثر اهمية في ذات الوقت.اضافة الى ما ذكر يؤكد الكتاب على مسألتين جوهريتين يجب مراعاتهما عند انجاز هذه المرحلة وهما التكامل بين تطبيقات نظم مساندة القرارات وبين التطبيقات الاخرى لنظم المعلومات في المنظمة ومقاومات التغيير التي قد تظهر عند انجاز هذه المرحلة ، وفيما يأتي توضيحا لهاتين المسألتين:

1-3 التكامل بين تطبيقات نظم مساندة القرارات والتطبيقات الاخرى.

في بعض الحالات يمكن تصميم وتطبيق نظم مساندة القرارات بطريقة لا تتطلب حالات وصول خاصة أو تداخل مع التطبيقات الاخرى لنظم المعلومات ،بل أنها تعمل لوحدها كأداة منفردة لدعم القرارات . ومع تزايد شيوع تطبيقات نظم الخبرة ونظم المعلومات التنفيذية ونظم المعلومات الاستراتيجية فانه اصبح من غير المناسب أن تبقى نظم مساندة القرارات تعمل لوحدها . ان التكاليف المرتبطة بعملية تطوير المنظمة لنظم مساندة القرارات انها توضح مدى شيوع امكانية صانعي القرارات في الوصول الى تكنولوجيا المعلومات ، يضاف الى ذلك فان تنامي الحاجة الى المصادر المتنوعة والمتعددة للمعلومات يتطلب الربط بين نظم مساندة القرارات وبين مجموعة التطبيقات الحاسوبية لنظم المعلومات الاخرى وكذلك مع قواعد المعلومات في اطار البنية التحتية لنظم المعلومات الحاسوبية للمنظمة . وعند البحث في مسألة التكامل فان الضرورة تحتم التركيز على الجوانب الاتية:

-أهمية التكامل.

يؤكد الكتاب على ضرورة ادراك أهمية تكامل نظم مساندة القرارات وربطها مع تطبيقات نظم المعلومات الحاسوبية الاخرى القائمة وكذلك معرفة التعقيدات العديدة المرتبطة بتحقيق هذا الهدف المطلوب، ويعني تكامل نظم مساندة القرارات في المنظمة ببساطة ان هناك تكنولوجيا أو تطبيق حاسوبي جديد ظهر في البنية التحتية الحاسوبية القائمة وبطريقة تسهل العمل على المستفيد، وبذلك فانه سيصبح بالامكان توظيف الاقراص الصلبة والبرمجيات وشبكات الاتصالات وأساليب الوصول الى البيانات والمعلومات بطريقة تسهل العمل على المستفيدين وتسهم في التطبيق الناجح لنظام مساندة القرارات. والفائدة الاخرى المتوقعة من تحقيق التكامل فتتمثل في حالات التنشيط العديدة والمتنوعة التي تتحق من خلال الوصول المتوافق والمتزامن للعديد من أدوات التطوير وأدوات مساندة القرارات والتي تسهل مهمة حركة النماذج والمعلومات بين التطبيقات الحاسوبية المختلفة، وهكذا فان تزويد صانع القرار بمدى واسع ومتنوع من الادوات التطبيقات الحاسوبية المختلفة، وهكذا فان تزويد صانع القرار بمدى واسع ومتنوع من الادوات

اهتمامه على استخدام أي من هذه الادوات للوصول الى الاهداف الخاصة ضمن المشكلة التي يعالجها .

من هنا وبدلا من تبديد الجهود والوقت والابتعاد عن أصل المشكلة فانه سيتم توظيف البنية التحتية لنظم المعلومات الحاسوبية للوصول الى الحل لمطلوب للمشكلة موضوع القرار وسيكون بالامكان نقل البيانات والمعلومات من نظام مساندة قرار الى آخر أو اجراء التحوير المطلوب في أي أفوذج من نحاذج التطبيقات المستخدمة وذلك من خلال استخدام الادوات الموجودة في الافوذج الاخر على النحو الذي سيمكن صانع القرار من التركيز على حل المشكلة الاساسية التي يواجهها.

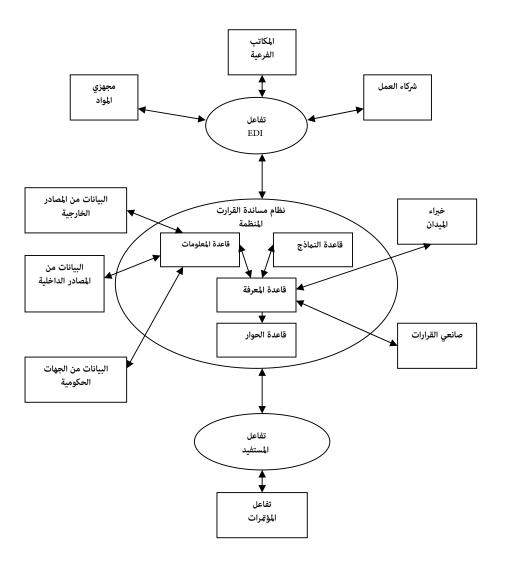
-أنواع التكامل.

يشير الكتاب الى وجود نوعين من أنواع تكامل نظم مساندة القرارات ، وقبل الاشارة الى هذين النوعين من التكامل هذين النوعين من التكامل يجب التنويه الى حقيقة جوهرية وهي أن كلا النوعين من التكامل عثلان على الاغلب نشاطا تكنولوجيا خاصا بكل منظمة وما يتناسب مع بيئتها الفريدة المتمايزة عن بيئات المنظمات الاخرى ،وبناء عليه فان مناقشة هذا الموضوع يقع خارج اهتمامات هذا الكتاب وتخضع لاجتهادات المتخصصين وما يلائم كل حالة في اطار الوصف الموجز الذي نقدمه لتوضيح هذين النوعين من التكامل وهما:

التكامل الوظيفي . (Functional Integration) يشير الى تحقيق التكامل للعديد من وظائف أو أنشطة مساندة القرارات في اطار نظم مساندة القرارات وربطها مع تلك الوظائف والانشطة الموجودة في البنية التحتية القائمة ، اذ توفر هذه الرابطة قائمة وصول (Menu Access) مشتركة اضافة الى توفير امكانية نقل البيانات والمعلومات داخل التطبيق الواحد وبين التطبيقات المختلفة وكذلك الادوات فضلا عن تحقيق تداخل مشترك بين التطبيقات في نفس الموقع الذي يعمل فيه المستفيد . وبهذه الطريقة فانه يمكن للمستفيد الواحد او لعدد من المستفيدين الوصول الى آليات مساندة القرارات المنظمية المتاحة والى الموارد المطلوبة للحصول على هذه المساندة.

- التكامل المادي. (Physical Integration) يشير هذا النوع من التكامل الى اجراء تكامل حزمي هيكلي للقرص الصلب والبرمجيات ومقومات ايصال البيانات والمعلومات والمرتبطة مع نظام مساندة القرار الجديد وتكامل هذه الحزمة كلها مع مجموعة النظام المادي القائم حاليا . ويلاحظ في العديد من الحالات ان تحقيق هذا التكامل يبدأ قبل الشروع بتصميم نظام مساندة القرارات وذلك بسبب أن الحاجة للتكامل مع البنية التحتية القائمة ستعمل في بعض الحالات على تحديد أي من أدوات تطوير نظم مساندة القرارات يجب تبنيها لاغراض التطوير.
- أغوذج للتكامل الشامل لنظم مساندة القرارات. تم اقتراح العديد من نماذج التكامل بين التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات في اطار المنظمة الواحدة ، وركزت اغلب هذه النماذج على تحقيق التكامل بين تطبيقات كل من نظم مساندة القرارات (DSS) ونظم المعلومات التنفيذية (EIS) ، اذ يتصف كل أنموذج والنظم الخبيرة (ES) ونظم المعلومات التنفيذية (EIS) ، اذ يتصف كل أنموذج تكامل بخصائص معينة تختلف عن خصائص نماذج التكامل الاخرى. فمثلا يوجه بعضها بالمشكلة وبعضها بالتطبيق الحاسوبي وبعضها بالوظيفة، يضاف الى ذلك فان كل أغوذج يضم مجموعة المصطلحات والمفردات الخاصة به . من هنا وبغض النظر عن الانموذج المستخدم في تحقيق التكامل فان القاسم المشترك بين هذه النماذج المقترحة للتكامل هي الوصول الى جميع قنوات الاتصالات المتاحة واستخدام كافة آليات مساندة القرارات المعتمدة داخل المنظمة . ويوضح الشكل (3-1) مفهـوم التكامل الشامل لنظم مساندة القرارات داخل المنظمة.

الشكل (5-2) مفهوم التكامل الشامل لنظم مساندة القرارات



2-3 مقاومة التغيير Change Resistance

من أهم المشكلات الاكثر شيوعا والتي تظهر خلال تطبيق وتكامل نظم المعلومات الحاسوبية ومن ضمنها نظم مساندة القرارات تلك المشكلة المتعلقة بمقاومة التغيير والتي تأخذ شكل مقواومة أو رفض بعض الافراد العاملين أو مجاميع معينة للتغييرات المرتبطة بتطبيق النظام الجديد . فالامر المهم جدا معرفة مقاومة ورفض المستفيد للنظم الجديدة ورفض التغيير عموما ، ويلاحظ بأن الاعتراض على التغيير أو مقاومته غالبا يتم ملاحظته عندما ينظر اليه على أنه أزمة او رد فعل لاي حالة طارئة . لذلك فانه في حالة تبني النظام الجديد لمساندة القرارات قد لايفهم الامر بشكل كامل أو قد يبدو أنه يتطلب اجراءات مهمة كبيرة لانجازه ، عندئذ فان ردود الافعال قد تظهر بصيغ مختلفة وقد تكون احدى هذه الصيغ رفض التغيير . وقد يؤدي ذلك الى تدمير المعلومات المتعلقة بالنظام الجديد بالشكل الذي يقود الى توفير القناعة لانفسهم وللاخرين بأن النظام الجديد سوف لن يؤثر أو يغير شيئا من الحالة الراهنة.

وقد نجد في حالات أخرى أن هؤلاء الافراد قد يشتركون في نشاطات النظام الجديد ولكن بشكل سلبي وذلك بهدف عرقلة النظام الجديد على النحو الذي يسهم في الغاء مصدر التغييرغير المرغوب فيه من وجهة نظرهم . وتجدر الاشارة هنا الى أن العوامل التي تقود الى ظهور مقاومات التغيير متعددة ومتنوعة وعكن اجمالها في الاتي:

- المصلحة الشخصية. Self- Interest اذا ما أحس الافراد بأنهم يحققون الانجازات ويؤدون العمل بشكل جيد من خلال النظم القديمة المعتمدة حاليا ،فأن الحفاظ على مصلحتهم الشخصية قد يدفعهم الى رفض النظم الجديدة ويعدونها تهديدا لهم ولمصالحهم.
- الخوف من المجهول. Fear of the Unknown قد يتملك المستفيدون حالة عدم التأكد بخصوص امكاناتهم وقدراتهم على اكتساب المهارات الجديدة والتي يفرضها عليهم النظام الجديد وكذلك تبنيهم لهذا النظام أو حول قابلياتهم على شغل أدوار جديدة في اطار النظام الجديد.

- التصورات الخاطئة. Conscientious Objection قد يقتنع المستفيدون تماما بأن النظام الجديد هو اما نظام غير ملائم أو أنه غير فاعل ، وقد ينظروا الى الحالة من زوايا مختلفة ، أو قد يكون لهم طموح شخصي أو تطلعات لدى المنظمة التي يعملون فيها بشكل يتناقض تماما مع طموح أو تطلعات مصممي النظام الجديد.
- الشك. Suspicion قد لايكون المستفيدون واثقين من النظام الجديد أو عاجزين عن الدفاع عن تطوير المشروع.
- المحافظة على القديم . Conservatism قد تعارض بعض المنظمات أو يعارض بعض المنظمات أو يعارض بعض الافراد العاملين فيها أي حالة تغيير مهما كان حجمه أو دوافعه ، وقد يقود هذا الموقف الى الاحساس بأن كل شيء يجري بشكله الصحيح عليه لايوجد هناك أي داعي للتغيير.
- وبخصوص الجهات التي تبدي المقاومة تجاه اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات الجديدة في المنظمة فان أهمية تحديدها تكمن في أنه اذا اردنا معرفة جذور المقاومة المحتملة للتغيير ودوافعها وتمكنا من ذلك عندها سنتمكن من التخطيط السليم لـذلك التغيير وتجاوز أو حل تلـك المقاومة قبل أن تتحول الى عامل اعاقة كبير لجهود تطبيقات نظم مساندة القرارات . ويسرد الجدول (5-1) أهم الجهات المحتملة لمقاومة تطبيقات نظم مساندة القرارات.

الجهات المحتملة التي تبدي مقاومة لتطبيقات نظم مساندة القرارات

حالة المقاومة	الجهة
بسبب الشعور بالخوف من فقدان الوظيفة أو تقليص	المدراء
أهميتهم	
عندما يجدون صعوبة في التعامل مع نظام مساندة	المستفيدون
القرارات	
الخوف من فقدان التأثير عند الخروج من دائرة التأثير	العاملون في نظام المعلومات
الخوف من خسارة الدور الوظيفي أو الوظيفة بالكامل	الخبراء
الخوف من انعدام فرص الترقية والتطور في ظل بيئة النظام	غير الخبراء
الجديد	
تكون المقاومة غالبا وسيلة فاعلة لتعزيز العضوية في	الاتحادات
الاتحادات	

3-3 استراتيجية تطبيق نظم مساندة القرارات.

كما هو الحال مع أي مشروع لتطوير تطبيقات نظم المعلومات الحاسوبية المنظمية فانه يجب اختيار الاستراتيجية الملائمة لتطبيق نظم مساندة القرارات ،ويتم هذا الاختيار في ضوء تحديد متطلبات الموارد واتاحتها وكذلك احتمالية الاستكمال الناجح للمشروع اضافة الى القيود والمحددات الموقفية التي ترتبط بالاستراتيجية المحددة . وضمن هذا التوجه حدد الباحث (Alter , 1980) اربعة مجموعات عامة من الاستراتيجيات الخاصة بتطبيق نظم مساندة القرارات وبين خصائص كل مجموعة والقيود الموقفية الخاصة بها ، وفيما يأتي الجدول (5-2) الذي يوضح هذه الاستراتيجيات.

الجدول (5-2) استراتيجيات تطبيق نظام مساندة القرارات

ردود الافعال تجاه النظم او النماذج	نجاح الاجراءات التي ترتبط بمفاهيم	1-1 استعمال النموذج الاولي
الاولية قد تختلف عن ردود الافعال	غير مختبرة نسبيا. اختبار هذه	Use prototype
اتجاه النظام النهائي في الاستعمال	المفاهيم قبل الالتزام بالنسخة	1 /1
اليومي.	الكاملة.	
يتطلب ان يتعدود المستفيدون	يحاول المنفذ تقليص دورات التغذية	2-1 استعمال المنهج التطوري
باستمرار على التغيير .	العكسية بينه وبين العملاء وبين	
	المقاصد والمنتجات.	
قابلية تطبيقية محدودة، نفقات	لتحقيق الاحتياجات التحليلية	3-1 تطوير سلسلة من الادوات
صيانة بيانات غير متكررة	الراهنة ذات الصلة من خـلال تـوفير	
الاستخدام.	قواعد البيانات والنماذج البسيطة	
	التي يمكن ايجادها وتحويرها.	
	3.3 3 0 0	
على الرغم من منافعه العامة الا انه	تشجيع الاستعمال ولتجنب تخوف	(2) جعــل الحلــول بســيطة غــير
يمكن ان يؤدي الى سـوء في التفسـير	المستفيدين.	معقدة
أو الفهم وبالتالي سوء الاستخدام.		
بعض مشكلات الاعمال هي اصلا	أي يجب ان يكون هناك الاختيار	1-2 ان یکون بسیطا
غير بسيطة لذلك فان تبني نظما	متوفرا لاختيار ابسط النظم	
بسيطة قد لا يحل المشكلة.		
ان استعمال الصندوق الاسود من	يقدم النظام ما عاثل "الصندوق	2-2 تجنب التعقيد
قبل الافراد غير الخبراء قد يؤدي إلى	الاسود" (black box) الـذي يجيـب	
سوء الاستخدام او سوء الفهم.	على الأسئلة باستعمال اجـراءات لم	
,	تعرض على المستفيد	
	<u>.</u>	
	1	

2-3 تجنب التغيير	أي تفضيل تطوير النظم القائمة او	قد لا يكون للنظام الجديد تأثيراً
	اتمتة النظم القائمة.	كبيراً أو غير قابل للتطبيق او
		لاحداث التغيير.
7.16 (1.7 (1		
(3) تطوير قاعدة اسناد كافية	اختفاء واحد او اكثر من مكونات	المخاطرة من ان يتم تطبيق
	دعم ادارة المستفيد.	استراتيجية الاسناد من دون ان يهتم
		بها الاخرون.
3-1 الحصول على مشاركة	اجراءات النظام لا يقيمها المستفيد.	مع وجود العديد من المستفيدين
المستفيد .		فانه من الصعب جعل أي شخص
		يتدخل في وضع النظام.
3-2 الحصول على التزام المستفيد.	يطور النظام من دون مشاركة	من الصعب الحصول على التزام
	المستفيد بل يفرض عليهم من قبـل	المستفيد مـن دون ايضـاح معنـى
	الادارة.	للفائدة التي سيجنيها المستفيد من
		ذلك النظام.
3-3 الحصول على دعم الادارة	الحصــولو عــلى التمويــل الــلازم	قـد لا يشـارك المسـتفيدون بـنفس
عي دورون على معارون	لاستمرارية المشروع.	حماسة مشاركة الادارة، وهذا يؤدي
	دستمراريه المسروع.	
		إلى سوء استعمال النظام.
8-4 بيع النظام Sell the System	بعـض المسـتفيدون المحتملـون لا	غالبا ما يكون النظام غير مفيدا الا
	يتدخلوا او لا يساهموا في تطوير	اذا تم فعلا الاحساس بمزايا النظام.
	النظام ولا يستعملوه.	
(4) تلبيــة وتحقيــق احتياجــات	ان یکــون للنظــام العدیــد مــن	بسبب عدم توافق الاستراتيجيات
المستفيد والنظام المؤسسي	المستفيدين في تطبيق مستمر.	التي تقع تحت هـذا العنـوان عليـه
المستفيد وربيت الموسسي	اهسطیدی ی تعبیل مستمر.	
		فان التأكيد على واحدة منها سيلغي
		الاخرى.
1-4 تقديم التدريب	النظام لم يصمم بالتعاون الوثيق مع	من الصعب تقدير نوع وحجم
	كل المستفيدين المحتملين.	التدريب اللازم.
	1	

اذا استخدم النظام كوسيط فان	يستخدم النظام للمساعدة فقط	2-4 تقديم المساعدة المستمرة
صانع القرار قد لا يفهم التحليل	وليس لصنع القرار أي يستخدم	
بالشكل المطلوب.	كوسيط Intermediary	
الاختلاف بين الاستعمال الاصيل	يعتبر النظام كوسط لتحقيق التكامل	4-3 التأكيـــد عـــلى الاســـتعمال
للنظام والاستخدام غير الكفوء الذي	والتنسيق في عملية التخطيط.	الالزامي
يقدم عددا من الخطط.		
عـادة مـا يكـون غـير كفـوء الا اذا	تجنب ظهـور مقاومـة أو معارضـة	4-4 السماح للاستعمال الطوعي
تحكن النظام من تحقيق	للنظام وذلك باعطاء الفرصة	
الاحتياجات الفعلية او جذب	للمستفيدين باستعماله طوعيا.	
المستفيدين فكريا اليه.		
غير فاعل وربما يعود ذلك الى تنفيـذ	يتوقع ان يقوم المتحمسون بايضاح	4-5 الاعتماد على الانتشار والاظهار
القليل من الإجراءات الايجابية.	منافع النظام لزملائهم.	
من غير الواضح كيفية تنفيذ ذلك	يختلـف المسـتفيدون في قابليـاتهم	4-6 ربـط النظـام بامكانــات او
ولكن عمليا فانه يبدوا ان النظم	و/او مـيلهم لاسـتعمال التقانــات	قابليات المستفيدين
يــتم انشــاؤها وفــق متطلبــات	التحليلية.	
المستفيدين وليس على أساس		
قابلياتهم.		

رابعا: مرحلة التقويم والتطوير.

تهدف هذه المرحلة الى معرفة مدى تحقق الاهداف المرسومة للنظام في اطار المنافع والتكاليف او في اطار المزايا والسلبيات المترتبة على اعتماد تطبيقات النظام ، وبغض النظر عن الاطار المستخدم في هذا التقويم فان هذه العملية يجب ان تنجز من خلال وجود معايير التقويم ثم القيام بتحديد الانجاز الفعلي المتحقق ورصد هذا الانجاز لكي يتسنى لاحقاً القيام بقياس الاداء من خلال المقارنة بين المعايير الموضوعة وبين الانجاز المتحقق ، وعلى الرغم من صعوبة مثل هذه العملية الا انها تعد ضرورية جداً للتحقق من مدى جدوى وجود النظام وأيضاً لإعداد الخطط التطويرية لجعل اداء النظام يرتقي الى مستوى المعايير الموضوعة وعلى النحو الذي يحفز المستفيدين على إدامة اعتمادهم لتطبيقاته.من هنا يمكن القول أن عملية تطبيق النظام تضم في جوانبها ضمنيا هدف النجاح ،فاذا كان التطبيق هو بحد ذاته النجاح عندها فان الجهود المبذولة ستكون كافية ومثمرة ،أما اذا تمت رؤية التطبيق رؤية سلبية وانها قد فشلت عندها فانه لن يكون هناك مشروعا قد تحقق أو هكذا ينظر الى الامر وسيتركز التساؤل على الاسباب التي أدت يكون هناك مشروعا قد تحقق أو هكذا ينظر الى الامر وسيتركز التساؤل على الاسباب التي أدت الى الفشل من قبل كل المشاركين في المشروع.

وعلى الرغم من أن هدف النجاح قد يكون ضمنيا وكامنا الا أن مقياس النجاح يبقى غير واضح وهذا هو الذي يدفعنا الى التساؤل عن مكونات التصميم والتطبيق الناجحين لنظم مساندة القرارات وكيف يعرف المصممون والمستفيدون النجاح عندما يدركونه ويحسونه الذلك سوف نوضح في ادناه الاساليب المقترحة لقياس نجاح التطبيق والمعايير المختلفة للنجاح في ضوء الاسترشاد بالدراسات والبحوث التى تناولت موضوع تقويم نظم مساندة القرارات.

1-4 أطر تقويم نظم مساندة القراراتFramworks for System Evalutaion.

يعد النجاح مسألة نسبية ،اذ يمكن لكل فرد رؤية نسبة النجاح المتحققة من وجهة نظره ووفق مؤشراته ومستوى توقعاته أو تطلعاته . وعلى الرغم من عدم وجود مجموعة عامة من معايير النجاح في تطبيق نظم مساندة القرارات -الا اذا تم وضع معايير خاصة مع

الاقرار بصعوبة هذه المهمة - الا أن ذلك قد يكون ممكننا لتحديد درجة نجاح مشروع النظام، وفيما يأتي نوضح عددا من الاساليب المعتمدة في قياس النجاح مع التأكيد على خصائص ومميزات كل أسلوب:

-الجودة الكلية للبرمجيات. Overall Software Quality اقترح الباحثون (Boehm et al. الجودة الكلية للبرمجيات (1978 اطارا لقياس نجاح تطبيق نظم مساندة القرارات يرتكز على خصائص أو جودة البرمجيات المعتمدة في تطبيقات النظام ، ويوضح الجدول (5-3) وصفا مختصرا بأهم العناصر التي يتضمنها هذا الاطار.

الاطار المقترح لقياس نجاح نظم مساندة القرارات من خلال الجودة الكلية للبرمجيات

الوصف	الخصائص
القدرة على تطبيق البرمجيات على وفق تباين خصائص الحاسبات وملحقاتها.	امكانية الربط
	Portability
-درجة اكتمالية البرمجيات، وجود كافة مكونات البرمجيات واكتمال أجزائها.	الموثوقية Reliability
-درجة دقة البرمجيات، مخرجات البرمجيات تطابق المخرجات المستهدفة.	
-درجة التناغم.	
درجة كفاءة البرمجيات وقدرته على تحقيق المطلوب من دون هدر في الموارد.	الكفاءة Efficiency
-درجة كفاءة وفاعلية الأفراد العاملية.	الهندسة البشرية
-اعادة تأهيل الافراد لتعزيز قدرتهم على اداء المهام.	Human Engineering
قوة هيكلية البرمجيات المستخدمة وامتلاكها لنمط معين من التنظيم في اجزائـه	امكانية الاختبار
المستقلة.	Testability
درجة التوصيف الذاتي للبرمجيات وتضمنها لمعلومات كافية للقارئ لتحديد	امكانية فهم البرمجيات
أهدافه ومتطلباته من تلك البرمجيات بدقة.	Understandability
القدرة على اجراء التعديلات على البرمجيات بطريقة سهلة وانسجاما مع التوسع	امكانية التعديل
في طاقات خزن المعلومات أو زيادة الوظائف الحاسوبية ومكوناتها.	Modifiability

المقاييس الموقفية للنجاح. Attitudinal Measures of Success ترتبط هذه المقاييس باستخدام النظام من خلال التركيز على الدرجة التي يستخدم فيها نظم مساندة القرارات فعليا من قبل مجموعة من المستفيدين . وأعتمد الكتاب مؤشرات مختلفة لتجسيد هذه المواقف منها عدد الطلبات التي يتم طلبها من قبل المستفيدين خلال فترة زمنية محددة أو عدد حالات الوصول الى النظام خلال مجموعة محدد من الانشطة ، رضا المستفيد عن النظام وادراكه لفائدة النظام وفاعليته في مساندة القرارات اذ يكون النظام أكثر فاعلية كلما كان أكثر رضاء للمستفيد،اذ طور الباحثون (1983 Ives et al. 1983) اداة مكونة من (40) فقرة لقياس رضا المستفيدين من النظام . في حين استخدم (1989 Davis 1989) طريقة بديلة لمقياس رضا المستفيد من خلال قياس مواق المستفيدين لحالتين مرتبطتين بالنجاح وهما الفائدة المدركة المتحققة وسهولة الاستخدام للنظام ، حيث تركز الحالة الاولى على تصورات وأفكار المستفيدين بخصوص الفائدة المدركة اوالقيمة التي يمكن أن يحققها النظام للنشاطات التي يقوم بانجازها المستفيد ، في حين تركز الثانية على درجة سهولة استخدام النظم من قبل المستفيدين . ويوضح الجدول (5-4) مقياس (Davis 180)

الجدول (5-4) مقياس Davis الخاص بنجاح تطبيقات نظم مساندة القرارات

سهولة الاستخدام	الفائدة المدركة
تعزيز فهم المستفيد للتفاعل مع النظام	زيادة انتاجية المستفيد
زيادة المرونة الشاملة للنظام	تعزيز فاعلية بدائل القرار
تسهيل التعلم وتحسين منحنى التعلم	تحسين اداء البديل المختار
زيادة احتمالية التطبيق السليم للنظام	زيادة سهولة عملية اختيار البديل

المقاييس الفنية للنجاح . Technical Measres of Success ينصب الاسلوب الثالث لقياس نجا تطبيقات نظم مساندة القرارات على تحديد هل أن النظام قد أنجز ماهو متوقع منه انجازه ، لذلك فان تقويم الوظيفة الفنية للنظام سيمكننا من تحديد نجاح أو فشل النظام . ومن أهم مزايا هذا الاسلوب هي سهولة قياس تلك الجوانب الفنية وخاصة في نظام مثل نظام مساندة القرارات ، ومن المقاييس الفنية الاخرى لنجاح النظام تحديد عدد مواصفات نظام مساندة القرارات المنسجمة مع المخرجات المطلوبة من قبل المستفيدين ، الى جانب كفاية الاستشارة أو الايضاحات التي يقدمها النظام الى المستفيدين عند حل المشكلات التي يواجهونها.

-المقاييس المنظمية للنجاح. Organizational Measures of Success تركز هذه المقاييس على الدرجة التي يحقق فيها نظام مساندة القرارات الاحتياجات المنظمية أو يتجاوز تلك الاحتياجات، ولتطبيق هذه المقاييس اقترح الباحثون (Meador et al. 1984) مراعاة مجموعة من الشروط هي:

1-تحسين الطريقة التي يفكر بها صانع القرار بالمشكلات التي تواجهه.

2-التطابق السليم مع الخطط المنظمية الاخرى.

3-التطابق السليم مع المنهج السياسي المعتمد في صنع القرارات داخل المنظمة.

4-أن يقود الى بدائل وخيارات مكن تنفيذها.

5-أن يكون منخفض التكلفة وذات قيمة بالمقارنة مع تكاليف تطويره.

6-من المتوقع استخدامه لفترة معقولة من الوقت.

2-4 قياس نجاح نظام مساندة القرارات Measuring DSS Sucess

اقترح الباحثان (Klein & Methlie ,1995) اطارا لتقييم نظام مساندة القرارات يضم أربعة فئات من المقاييس ، ويوضح الجدول (5-5) هذه الفئات الاربعة مع المقاييس المختلفة للنجاح ضمن كل فئة.

الجدول (5-5) الاطار المقترح لتقييم نجاح نظم مساندة القرارات

مقاييس النجاح	فئات التقويم	
-كفاءة النظام وكفاءة زمن الاستجابة	أداء النظام	
-ادخال البيانات	System Performance	
-شكل المخرجات		
-الاجهزة والمعدات		
-الاستخدام		
-التفاعل بين الحاسب والانسان		
-وقت صنع القرار والبدائل والتحليل والجودة والمشاركين.	أداء المهمة	
-تصورات المستفيدين حول ثقتهم بالنظام ورضاهم عنه	Task Performance	
وفائدته وفهمه من قبلهم.		
-تكاليف التطوير والتشغيل والصيانة	فرص الاعمال	
-المكاسب والفائدة المرتبطة بزيادة الايرادات وتخفيض	Business Opportunites	
التكاليف.		
-القيمة المضافة الى المنظمة من خلال قدرة النظام على		
تحسين الخدمات المقدمة الى الزبائن وتعزيز الميزة		
التنافسية.		
-درجة المرونة والقدرة على التغيير	الجوانب التطويرية	
-الوظيفة الشاملة لاداة التطوير	Evolutionary Aspects	

3-4 تقويم المخاطر الملازمة لتطبيق نظم مساندة القرارات.

من الصعب التنبؤ باحتمالية حدوث واحدة أو أكثر من الاحداث السلبية خلال مرحلة تطبيق مشروع نظم مساندة القرارات ومن ثم تعذر معرفة النتائج المترتبة على هذه الاحداث ، عليه من الضروري تقويم المخاطر الملازمة لتطبيق نظم مساندة القرارات في البيئة التي يتم فيها التطبيق ومحاولة تحديد الظروف التي تزيد من احتمالية فشل النظام . وأقترح الباحث , Alter) (1980 ثمانية مجاميع أساسية لعوامل المخاطرة التي يمكن اعتمادها لتسهيل مهمة تحديد درجة عدم التأكد خلال مرحلة تطبيق النظام والتي قد تسهم في فشل النظام . ويوضح الجدول (6-5)

الجدول (5-6) تقويم مخاطر نظام مساندة القرارات

النتيجة	الحالة المثالية	المشكلة	عامل المخاطرة
ســـوء الاســـتخدام أو	عدم بناء النظام من قبل المستفيدين	نقص في التزام المستفيد تجاه	عدم وجود المستفيد أو
الاستخدام غير المؤثر.	المحتملين وتطويره من دون مشاركتهم	النظام.	عدم وجود الرغبة لديه.
استخدام غير منتظم	استخدام طوعي للنظام من قبل العديـد	مشكلات الاتصال وعدم القدرة	مســـتفيدين أو منفـــذين
للنظام.	من الأفراد أو التنسيق بين العديد من	على جذب اهتمام العديد من	متعددين.
	الأفراد.	الافراد.	
انخفاض عدد المستفيدين	الحالة الاسوأ حيث يصبح النظام حجة	عــدم تــوفر الافــراد الــذين	اختفاء المستفيدين أو
أو اختفاء النظام.	الفرد الذي يترك المنظمة أو يقوم المطور	يستخدمون النظام أو يقومون	المنفذين أو خبراء الصيانة.
	بترك النظام قبل نصبه.	بتطويره.	
سوء الاستخدام أو عدم	افتراض عدم وجود أي فرد متخصص لـه	المغالاة في التفاؤل من قبل	عدم القدرة على توضيح
الاستخدام.	القدرة على توضيح كيفية استخدام	مصمم النظام أو المدافعين عنه.	الغرض من النظام او شكل
	النظام.		الاستخدام له.
اعراض الانزعاج والخوف	لا توجد مكاسب من النظام للافراد الذين	نقــص الدافعيــة للعمــل أو	عدم القدرة على التنبؤ
من النظام.	يجبرون على احداث التغيير في الاجراءات	لاحداث تغيير في نمط العمل من	والتأثير
	المنظمية.	دون وجود الحافز.	
مـوت النظـام أو اسـاءة	نقص في الميزانية اللازمة لتشغيل النظام	متطلبات لغرض التمويل مع	فقــدان أو نقــص الــدعم
استخدامه.	ونقص في اجراءات الادارة لاستخدام	اعاقــة مــن قبــل الافــراد غــير	والاسناد
	النظام بفاعلية.	المتعاونين	
حصول مشكلات فنية مثل	تطوير نظم مبتكرة لاحداث تغييرات	عـدم التعـود والـذي يقـود الى	نقـص الخـبرة بـالنظم
التوافق الردئ بين المشكلة	جوهرية بدلا من النظام الحالية.	الاخطاء.	المماثلة
وحلها.			
فشل النظام في تحقيــق	عدم وجود طريقة مقنعة لتقدير قيمة	كلفة الصيانة أو تحسين النظام.	المشكلات الفنية وتبرير
الاهداف المحددة له.	النظام قبل اجراء التحسينات المحتملة أو		التكاليف
	بعده.		

الفصل السادس

دور نظم مساندة القرارات في صنع القرارات الادارية عودة على بدء نؤكد على أن حاجة المدراء صانعي القرارات الى المساندة الضرورية هي التي أسهمت في ظهور فكرة هذه النظم وتطورها لاحقا ، من هنا شاعت تطبيقات هذه النظم بشكل اساسي لقدرتها على الايفاء بهذه الحاجة ، وقد أسهم انخفاض تكلفة اجهزة الحاسب في تخفيض تكلفة عمليات المعالجة والتخزين بالحاسبات ، اضافة لذلك فان الحاسب المايكروي قد غزا مجال ادارة الاعمال وقد أسهمت نظم ادارة قاعدة المعلومات في السبعينات في توفير وسائل تخزين وادارة كميات كبيرة من المعلومات المفصلة ، ومعلومات كهذه بالامكان استرجاعها بيسرنسبي لاستعمالها في (نظم مساندة القرارات) وفيما يأتي نوضح كيفية حصول صانعي القرارات على المعلومات من نظم مساندة القرارات وكيفية حصولهم على المساندة المطلوبة مع اعطاء وصف لنظام مساندة القرارات وتوضيح كيفية اعتماد تطبيقاته.

أولا. كيفية الحصول على المعلومات من نظم مساندة القرارات.

توجد ثلاثة طرق رئيسة يستطيع من خلالها المدير الحصول على المعلومات من نظم مساندة القرارات في اطار المساندة المطلوبة وهي: التقارير والاستفسار من قاعدة المعلومات والمحاكاة الرياضية.

1- التقارير Reports

وتعد هذه الطريقة أبسط الطرق والتي تستخدم بشكل واسع في نقل معلومات الحاسب الى المدير، وتصل التقارير الى المدير تلقائياً وقد تكون هذه التقارير روتينية متكررة، أي يتم اعدادها يومياً او شهرياً او فصلياً ، او ان تكون تقارير خاصة والتي تعد في حالة حدوث شيء غير عادي ، وتنتج معظم هذه التقارير بوساطة الطابعات واحياناً تستخدم النهاية الطرفية في احد الاقسام .

2- الاستفسار Queries

ويتم الاستفسار من خلال نهاية طرفية وعادة ما تأتي الاستجابة عن طريق نفس النهاية الطرفية ، وعلى اية حال فبالامكان عمل الاستفسار عن طريق نهاية طرفية واستقبال الرد على شكل تقرير مطبوع بواسطة طابع اسطر او طابع متسلسل ، وتختلف التقارير عن الاستفسار من خلال ان التقارير يحصل عليها المدير تلقائياً دون ان يطلبها بينما الاستفسار يتطلب قيام المدير بالسؤال عنها للحصول عليها ، ويتطلب الاستفسار مقدرة جيدة من التخطيط المسبق أكثر مما بالسؤال عنها للحصول عليها ، ويتطلب الاستفسار مقدرة جيدة من التخطيط المسبق أكثر مما تتطلبه التقارير. وتسهم القدرات الواجب مراعاتها عند تصميم نظام ادارة الحوار (والتي سبقت الاشارة اليها في الفصل الثالث) بدور كبير في تذليل الصعوبات التي قد يواجهها المدير عند التحاور مع النظام ويعزز قدرة الاستفسار لديه ، اذ يجب تحويل المعلومات الى وسط من اوساط الحاسوب مثل تخزين الاتمال المباشر ثم تنظيمها منطقياً لتناسب نظام ادارة قاعدة معلومات الاستفسارات من قاعدة المعلومات طريقة لتقديم معلومات اكثر واستجابتها في توفير المعلومات اسرع عما يمكن ان تحصل عليه من التقارير ، وتحتاج طريقة الاستفسار الى وجود قاعدة المعلومات وطريقة للحصول على هذه المعلومات وربا نظام إدارة قاعدة المعلومات . وبمكن ان نذكر مثالاً لنظام استفسار كبير الحجم يستخدم مع نظم (IMAI) وهو نظام (INQUIRE) الذي يقدم خدمات كبيرة عن طريق استرجاع اختياري للمعلومات وتصميم أشكال كثيرة للتقارير.

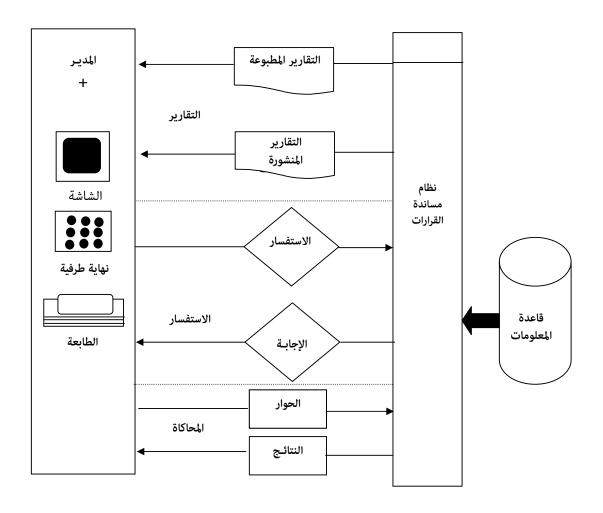
ومن خلال استخدام المدراء للاستفسارات فأنه يمكن (نظام مساندة القرارات) البحث عن المشاكل والتعرف عليها فمثلاً مدير المبيعات الذي يحقق مبيعات قليلة لمنتج جديد يمكن ان يبدأ بمراجعة مبيعات إحدى مناطق البيع ثم مبيعات أحد مكاتب البيع الموجودة في المنطقة ثم مبيعات إحدى البائعين بالمكتب ذاته ، فهذه الطريقة المنطقية في تعريف المشاكل تسمى بالبحث الهرمى .

3- المحاكاة Simulation

من السمات الجوهرية لنظم مساندة القرارات سهولة اجراء المحاكاة ، وتنصب المحاكاة على استخدام النماذج الرياضية في تمثيل سلوك إحدى الظواهر الحقيقية من خلال روتينات مكتوبة ولغات تخطيط محاكاة خاصة (SIMPLAN) لاجراء تحليل محاكاة "مونتي كالرو " وتحليل تخطيط المنظمة ، واهداف المحاكاة تتمثل بتقديم فهم اكبر للنظام الذي يعد له النموذج الى المديرصانع القرار والتنبؤ بكيفية سلوك النظام عند إدخال بعض التأثيرات عليه .مثال ذلك تحليلات النسب الخاصة ،التحليلات المقارنة ، الموازنة،اجراء المحاكاة باسلوب التجربة والخطأ. ويتم ادخال حوار المحاكاة مع نتائج تحليلات كل المحاولات التي قام بها المدير صانع القرار عن طريق نهاية طرفية او لوحة مفاتيح الجهاز (حاسب صغير)، ويشير الحوار (Scenario) هنا الى طريق نهاية طرفية يتيح اعداد المحاكاة (أي المنظمة وزبائنها ومورديها وما الى ذلك) ، ومكن ان تظهر نتائج المحاكاة على النهاية الطرفية او محكن طباعتها باستخدام الطابعة الملحقة بالحاسب.

ونشير هنا الى ملاحظة مهمة وهي ان التقارير تصف أحداثاً في الماضي بينها تميل معلومات الاستفسارات الى شرح احداث الوقت الحاضر اما المحاكاة فتتنبأ بالمستقبل، وتعد النهاذج المحاكاة اسلوب ممتاز يساعد المدير في تعريف البدائل وتقويها واختيار افضلها، وتعد النهاذج الرياضية من اهم انواع النهاذج التي تستخدم في المحاكاة. لإنها تمكن المدير من اعتماد صيغة (ماذا ... اذا)، محاولاً استخدام سيناريوهات مختلفة بطريقة رياضية للتنبؤ بها يتبعها من نتائج.

والشكل (6-1) يوضح كيفية حصول المدير على المعلومات عن طريق التقارير والاستفسار من قاعدة المعلومات وكذلك المحاكاة الرياضية.

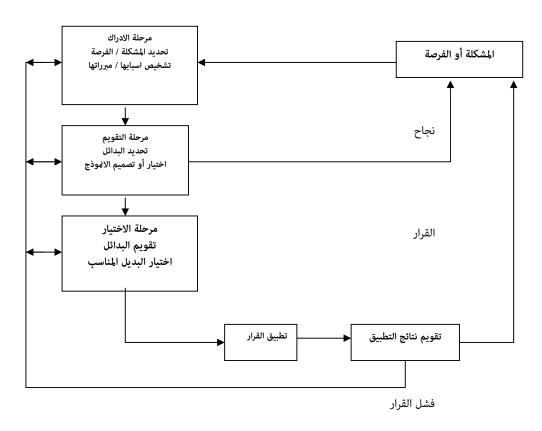


الشكل (6-1) كيفية حصول المدير على المعلومات باعتماد نظام مساندة القرارات

ثانيا . كيفية حصول المدراء على المساندة المقدمة من نظم مساندة القرارات .

ان السؤال عن كيفية حصول المدراء على المساندة المقدمة من قبل نظم مساندة القرارات يستلزم استحضار كل ماسبق عرضه من أفكار وطروحات عن هذه النظم بدأ من مفهوم هذه النظم وخصائصها وأنواعها، مستوياتها، أدواتها، مرورا بانظمتها الفرعية وانتهاءا بمراحل تصميمها وبنائها وطرق حصول المدراء المعلومات بوساطتها . ومن ثم موائمتها مع مراحل عملية صنع القرارات التي تعد المبرر الاساس في وجود هذه النظم والميدان لاعتماد تطبيقاتها والمحك لاختبار فاعليتها . ولكي يصبح ممكننا الاجابة عن السؤال أعلاه نعرض في أدناه الشكل (6-2) الذي يوضح آلية الحصول على المساندة المطلوبة من نظم مساندة القرارات في اطار مراحل عملية صنع القرارات .

مراحل عملية صنع القرارات



الشكل (6-2) مراحل عملية صنع القرارات وكيفية اعتماد نظم مساندة القرارات فيها

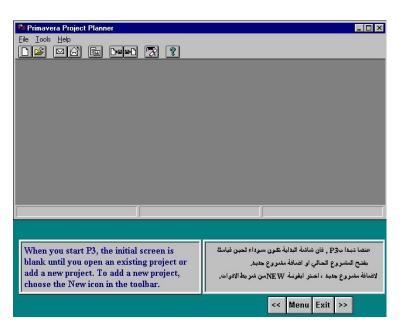
من الشكل اعلاه وكما سبقت الاشارة في خصائص نظم مساندة القرارات فان هذه النظم تقدم المساندة لصانع القرارات في جميع مراحل عملية صنع القرارات ، أي في تحديد وتعريف المشاكل / الفرص وتشخيص أسبابها / مبرراتها من خلال استخدام النماذج المناسبة لتحديد هذه المشاكل / الفرص وتعريفها ، ويتمكن المدراء من الاستفسار من قاعدة المعلومات لكي يتعرفوا اكثر على المشاكل / الفرص التي تم تعريفها وعادة ما تكشف المحاكاة الجوانب المختفية وغير الظاهرة (الكامنة) من اسباب المشكلة / مبررات الفرصة ، لان نقاط الضعف تظهر عندما يتم معاملة جزء من عمليات المنظمة رياضياً.

وتستمر هذه المساندة للمدراء في مرحلة التصميم التي تشتمل على تحديد بدائل العلى للمشكلة /استغلال الفرص المتاحة واختيار الانهوذج المناسب اذا كان متاحا في نظام قاعدة النماذج حل المشاكل أو تصميمه في حالة عدم توفر هذا الانهوذج في القاعدة المذكورة . وتأخذ المساندة في المرحلة الاخيرة (مرحلة الاختيار) شكل تقويم البدائل في ضوء احد النماذج التي تلائم حالة القرار موضوع المشكلة / الفرصة وتوفير نتائج الحل أمام المدير صانع القرار الذي يتدخل عند هذه النقطة في اختيار البديل الملائم من خلال توظيف خبرته وحدسه وفطنته ومتغيرات الموقف الاخرى وغيرها من الجوانب التي يتعذر اخضاعها لتطبيقات نظم مساندة القرارات .

الفصل السابع

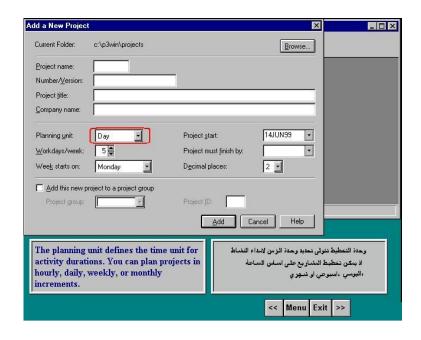
كيفية اعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات يهدف التمهيد لاعتماد تطبيقات نظم مساندة القرارات فقد وقع الاختيار على التطبيقات الخاصة بادارة المشاريع من خلال البرمجية الجاهزة (Primavera) الذي تعد من التطبيقات الرائعة لنظم مساندة القرارات، من هنا ولاجل تذليل الصعوبات التي قد يواجهها الطالب في فهم وتنفيذ هذه التطبيقات وأيضا تسهيل مهمة المتابعة سعينا الى بيان الخطوات التفصيلية الكاملة لهذه التطبيقات مع ترجمة عربية كاملة لجميع الشاشات والحوارات والارشادات الملازمة لهذه التطبيقات على النحو الذي يتيح للطالب الفرصة في التعلم واكتساب المهارة بأسلوب سهل لا ممتنع مع متابعة تفصيلية على وفق مبدأ "الخطوة-خطوة".

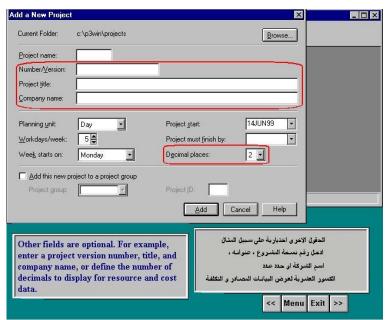


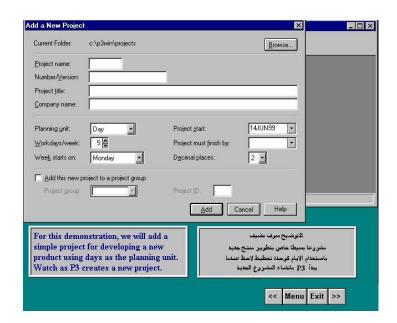


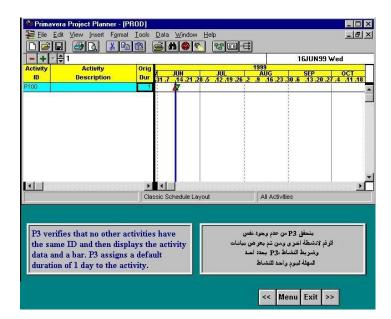


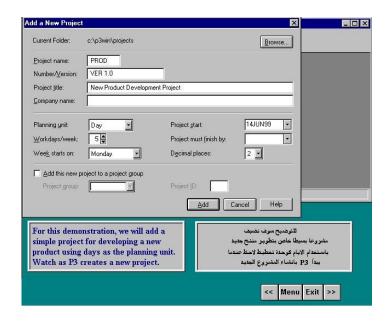


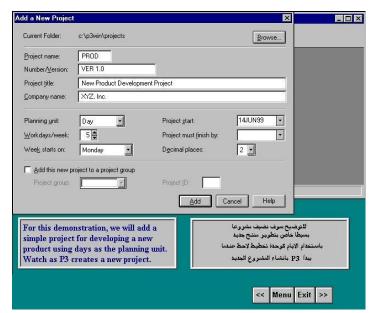


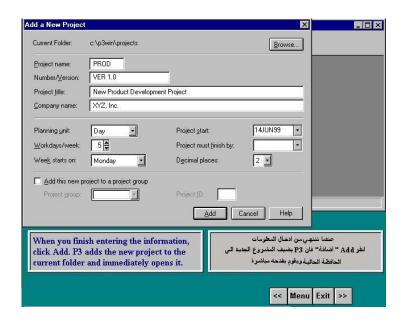


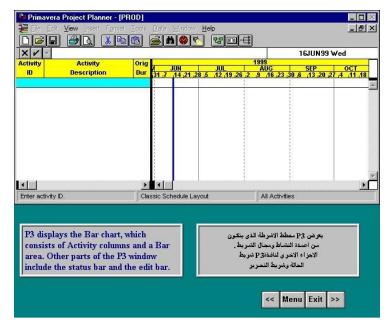


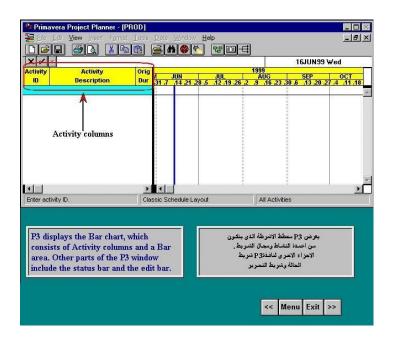




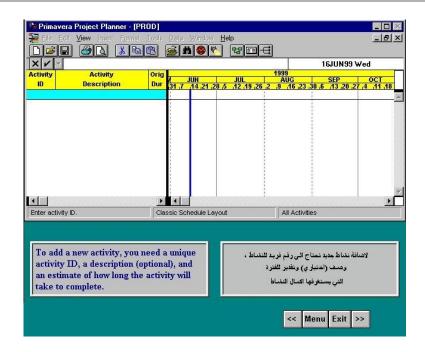






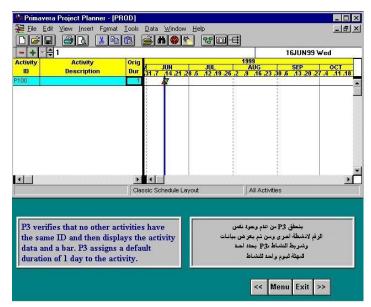


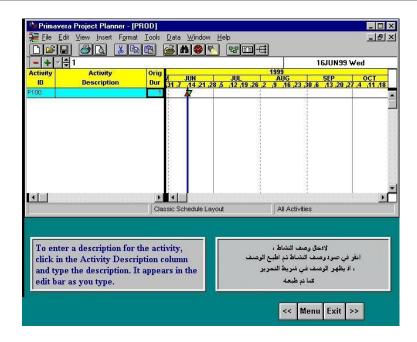


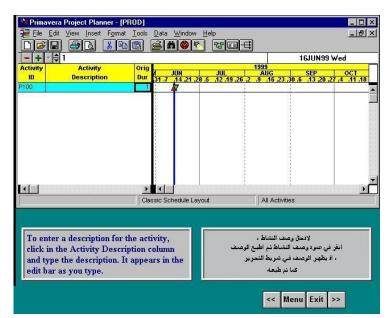


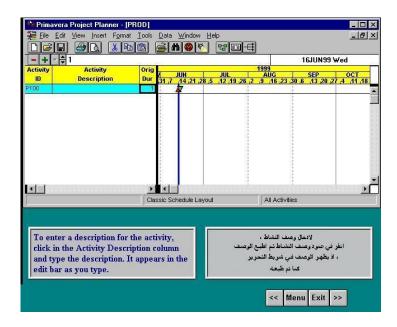


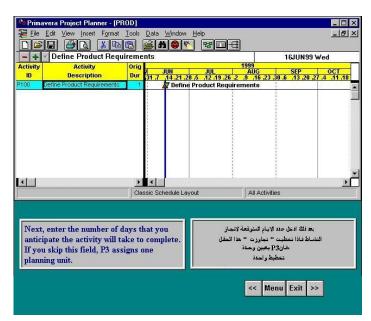


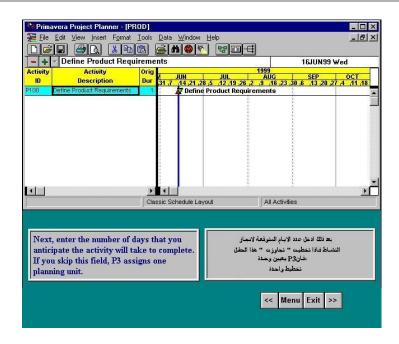


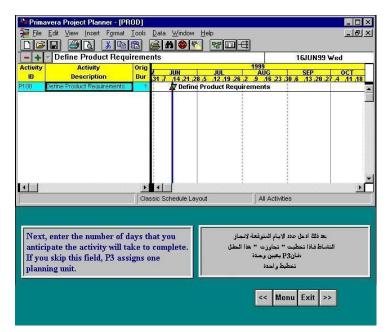


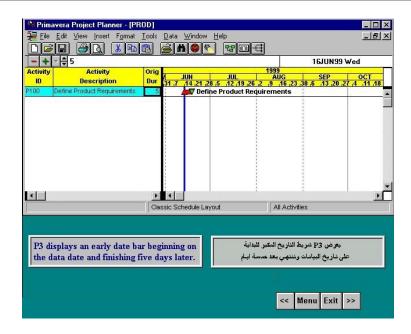


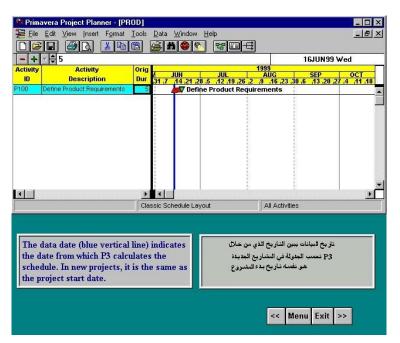


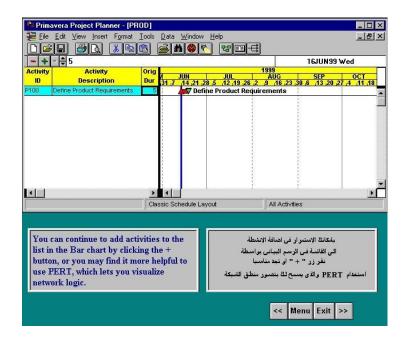


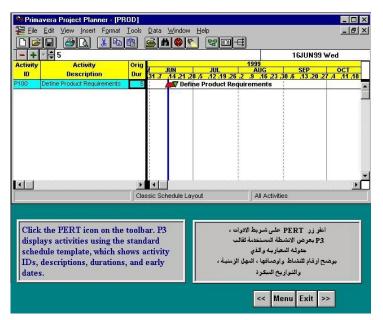


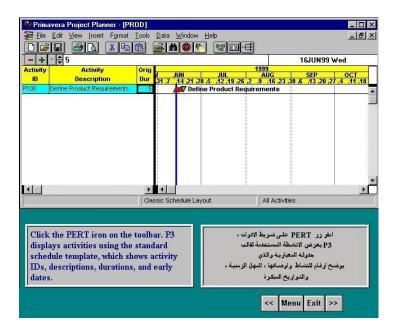


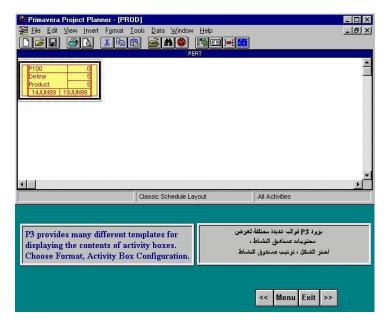




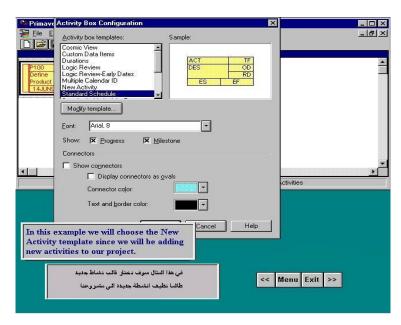


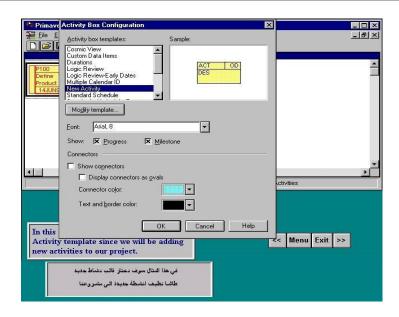


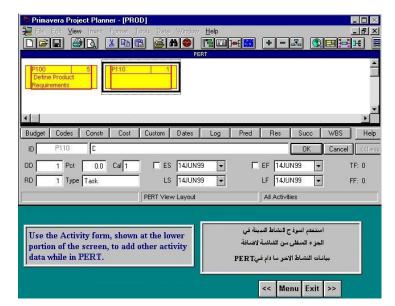


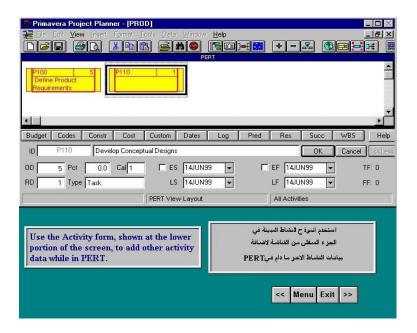


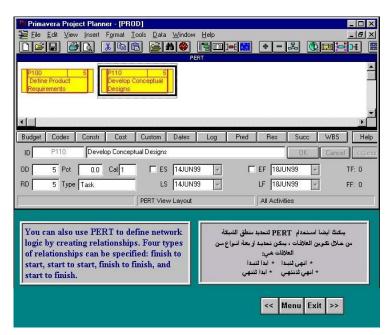


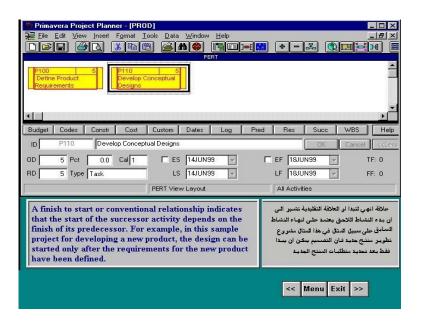


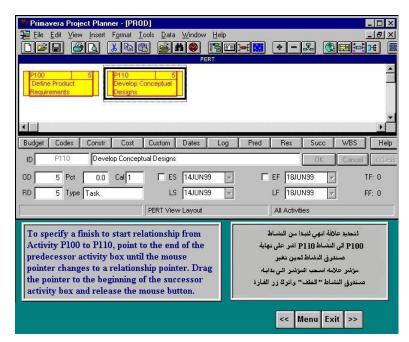


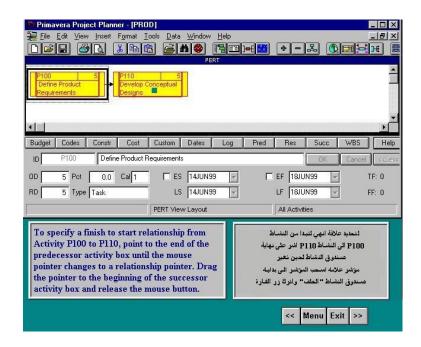


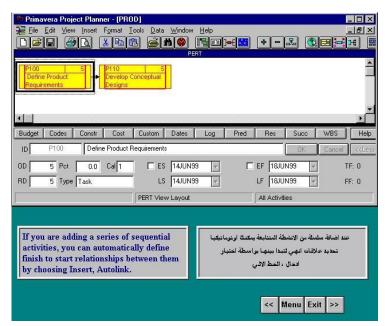


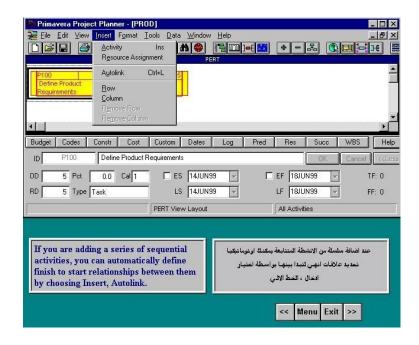


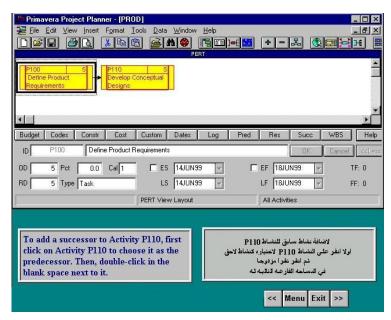


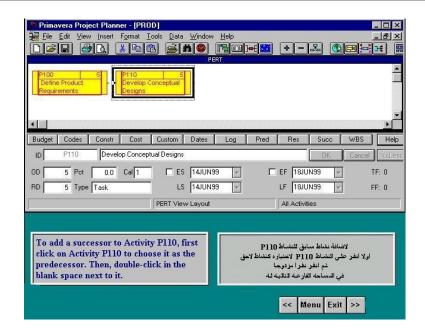


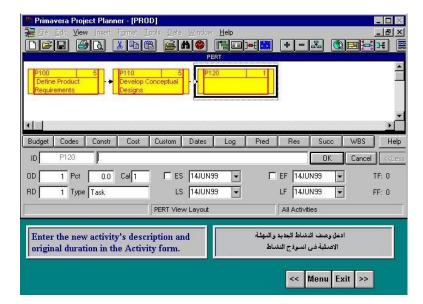


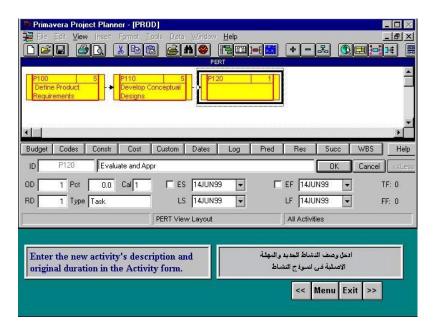


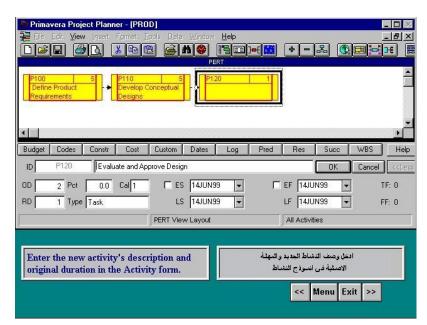


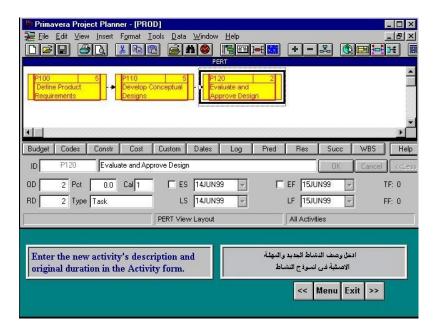


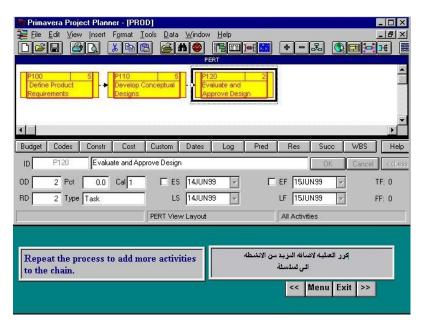


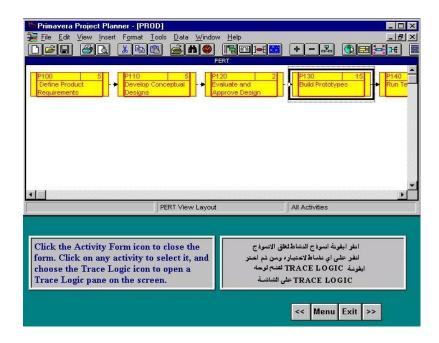


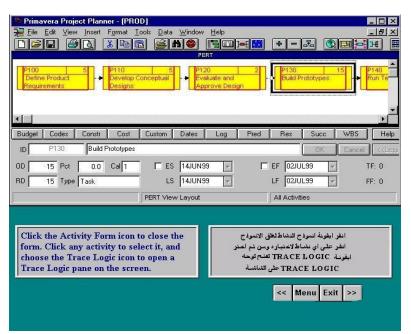


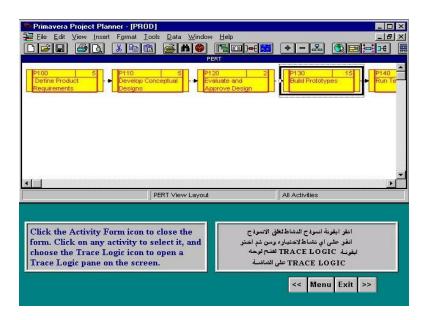


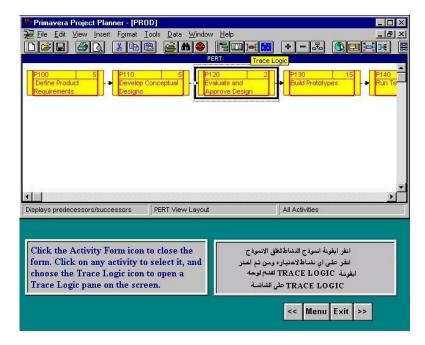


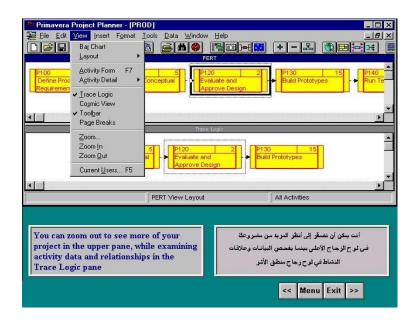


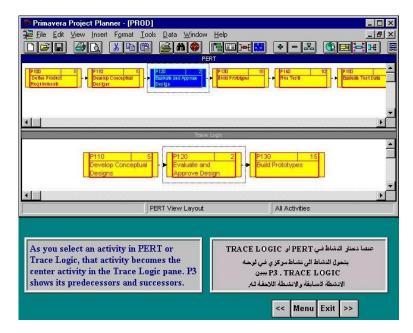


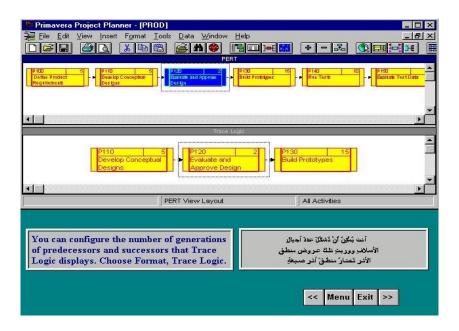


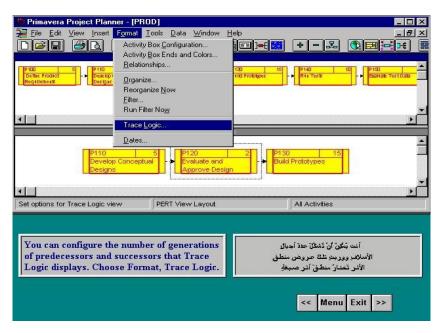


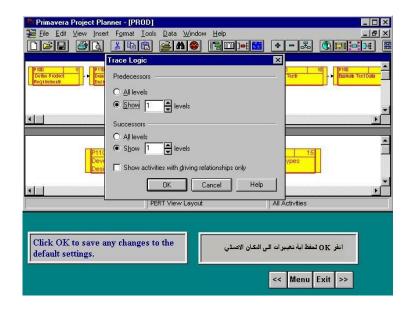


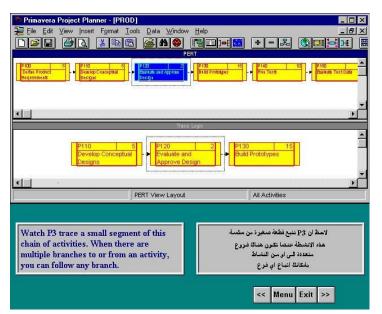


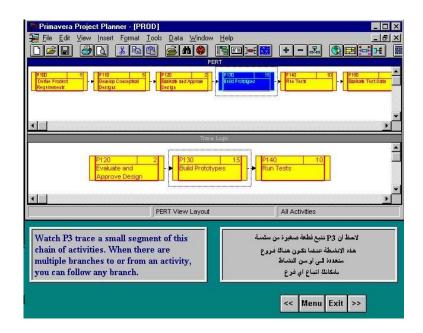


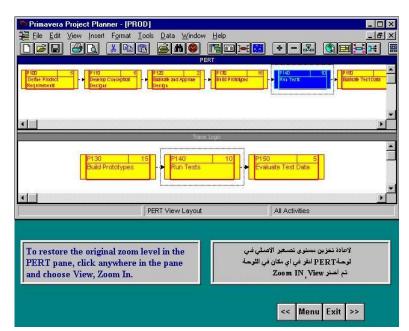


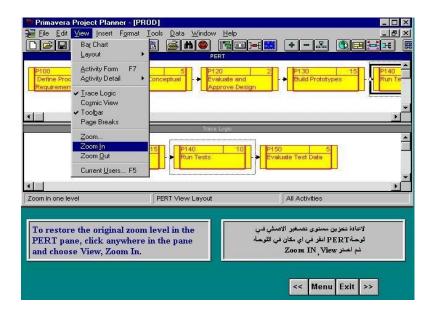


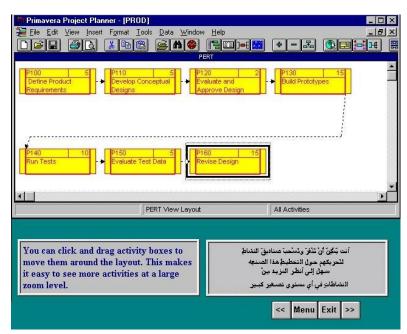


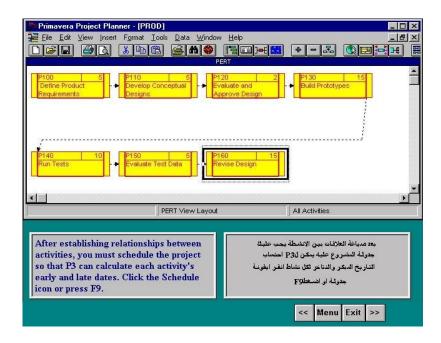


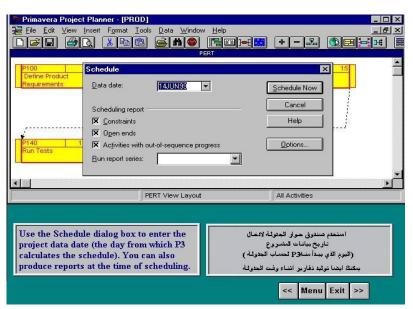


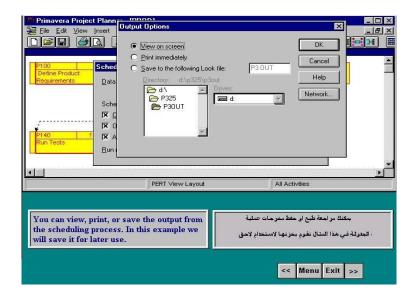


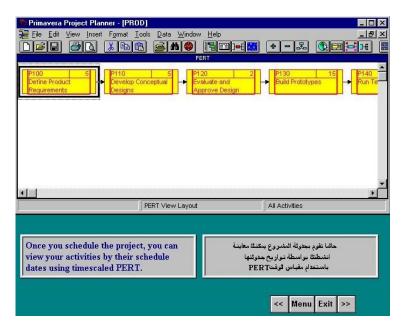


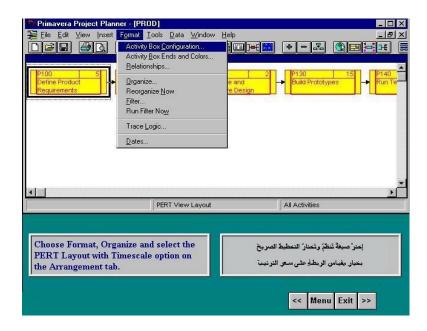


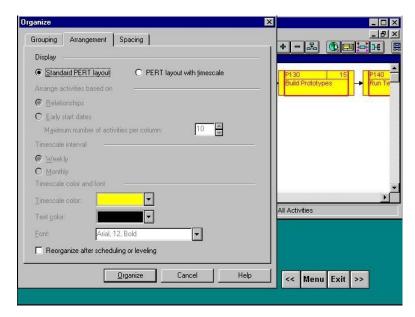


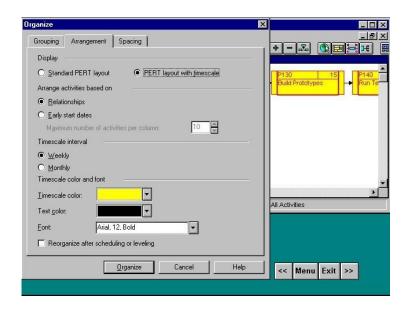


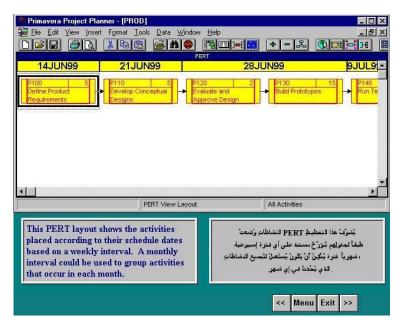


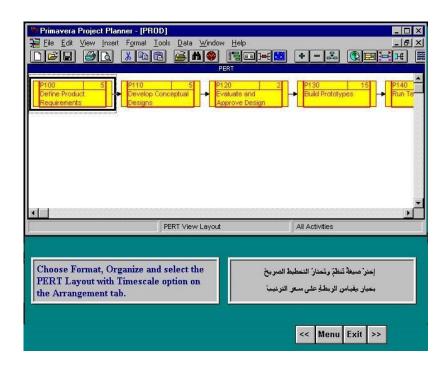


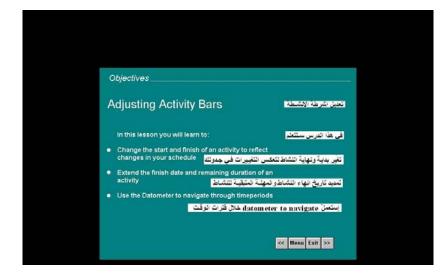


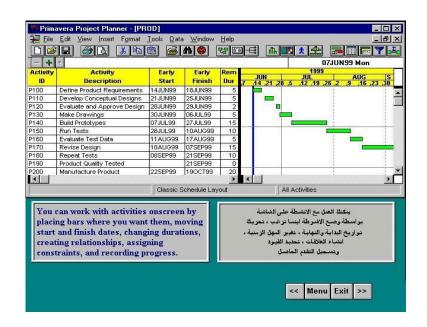


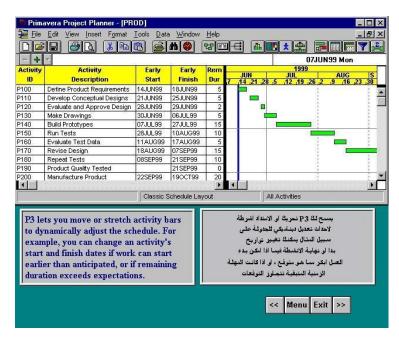


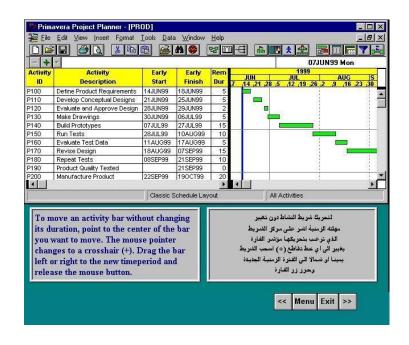


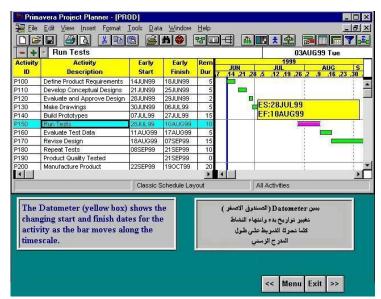


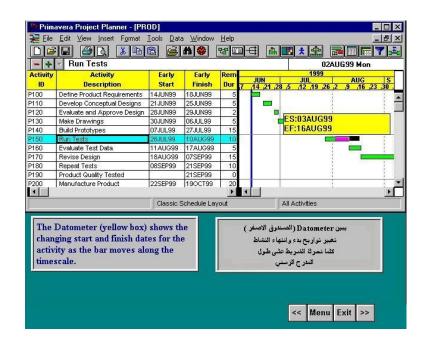




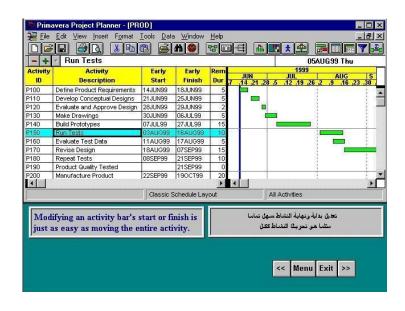


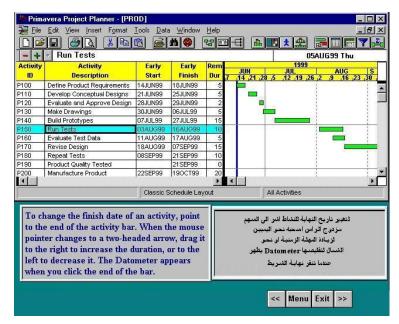


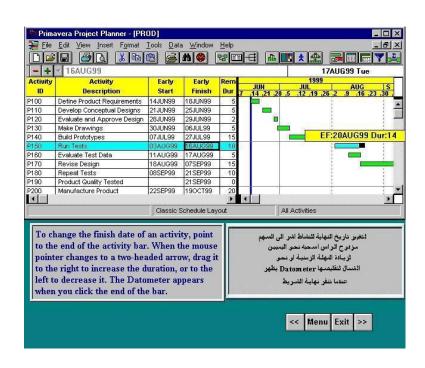


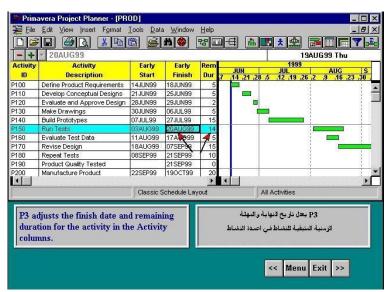




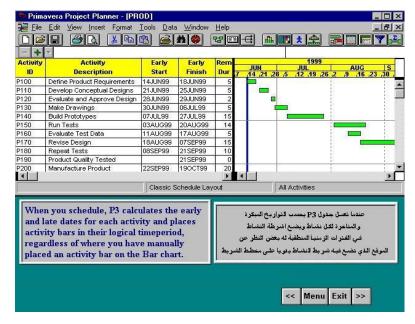


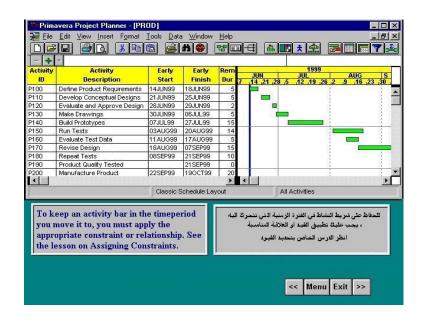




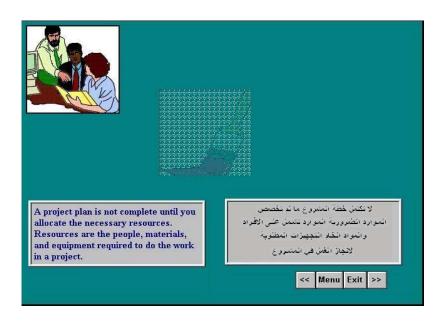


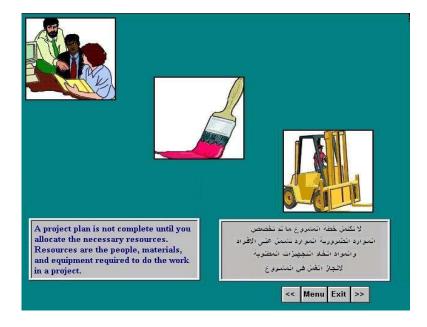


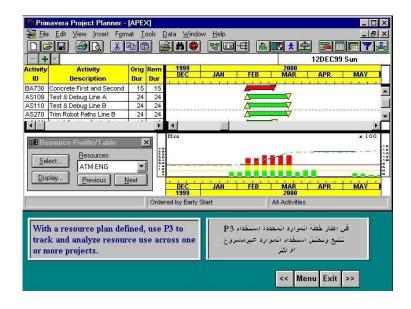


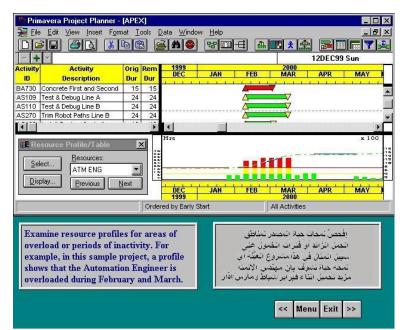


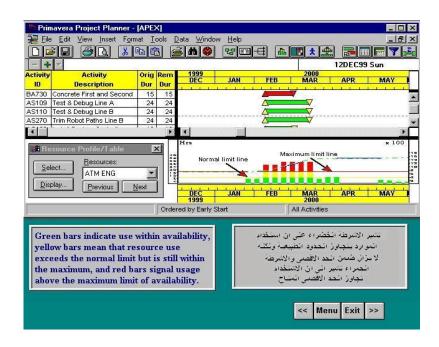


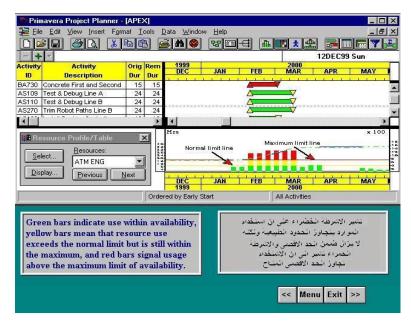


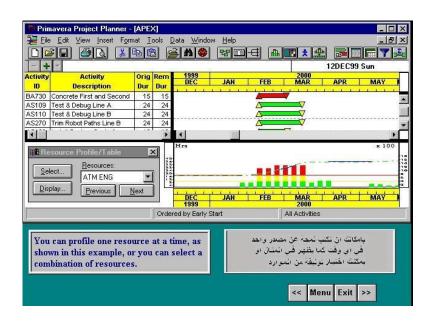


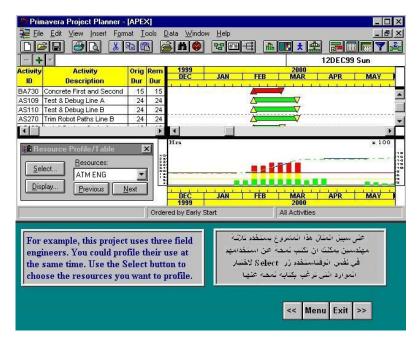


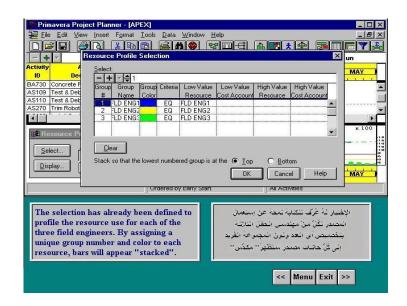


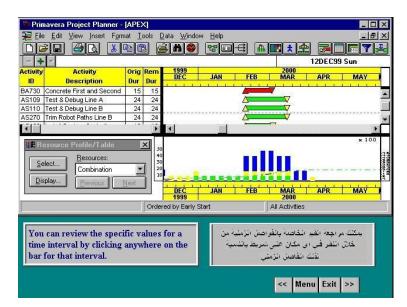


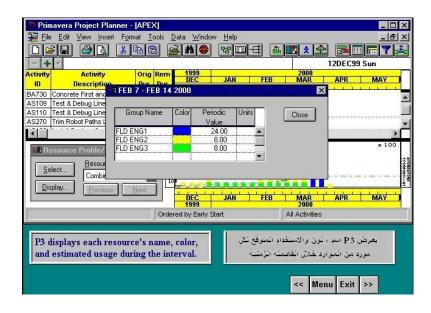


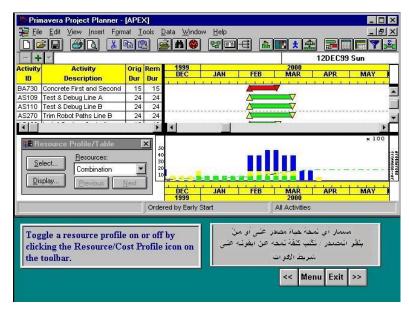




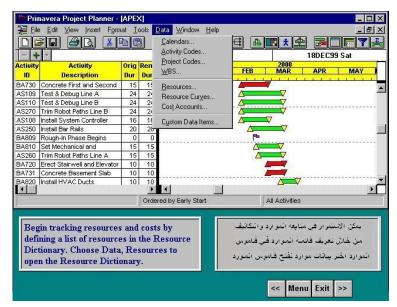




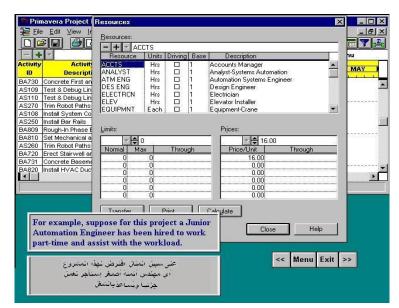


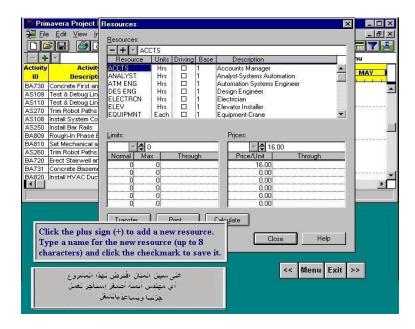


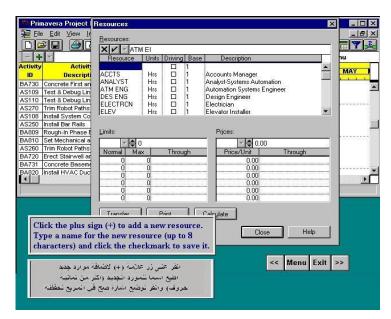


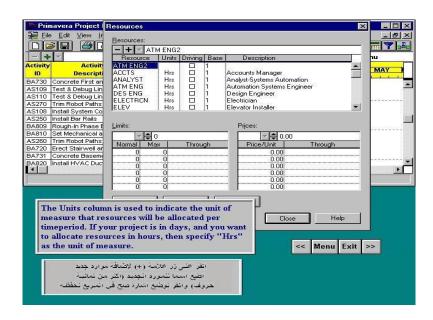


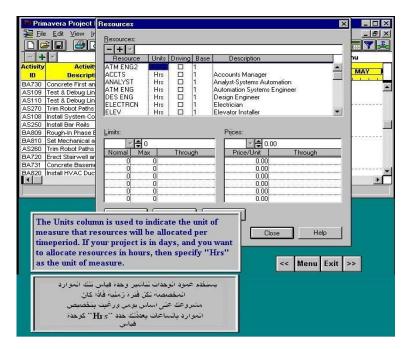


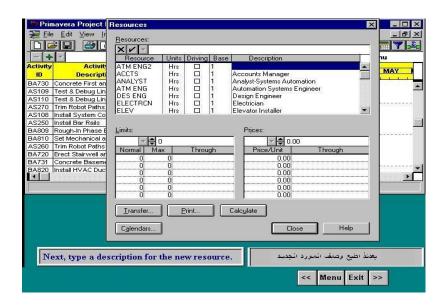










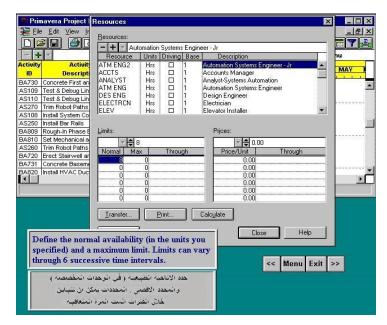






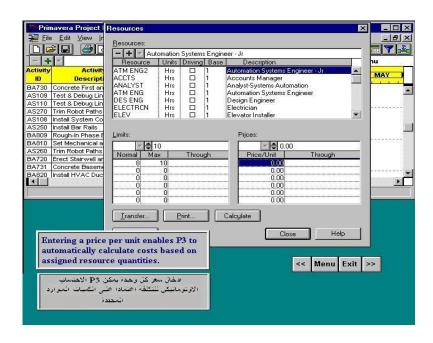


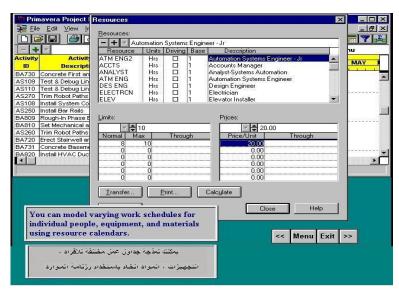


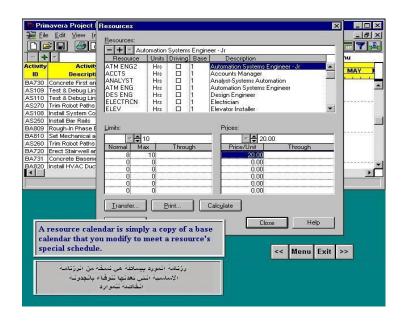


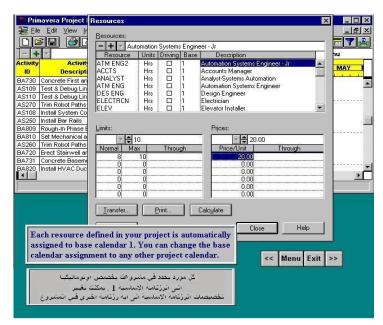




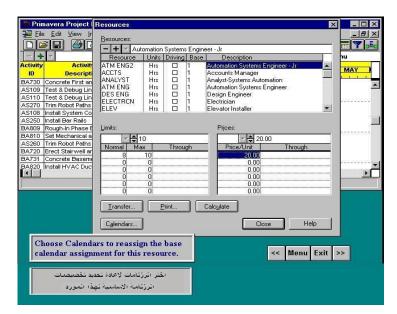


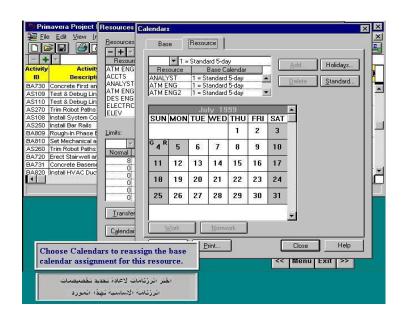


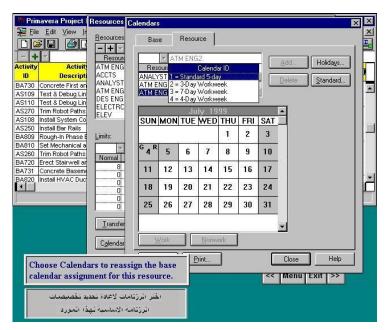


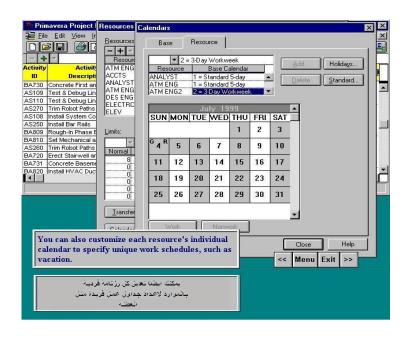


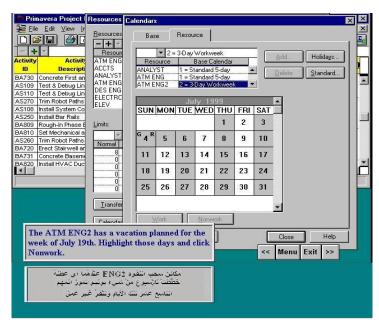


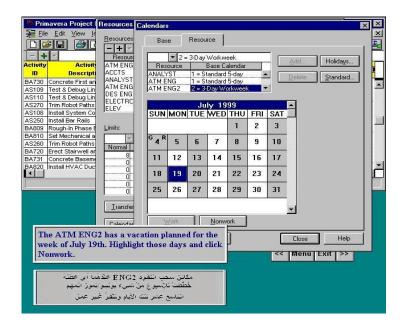


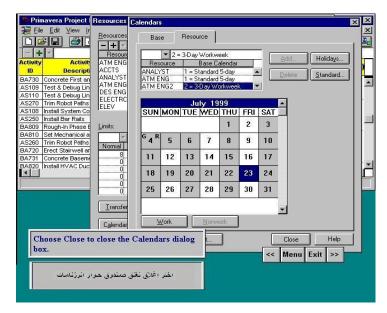








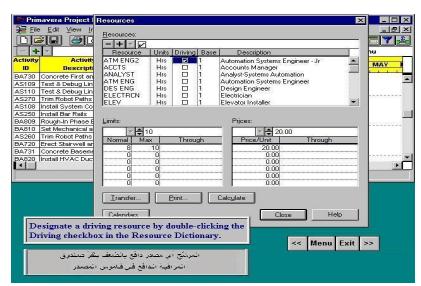


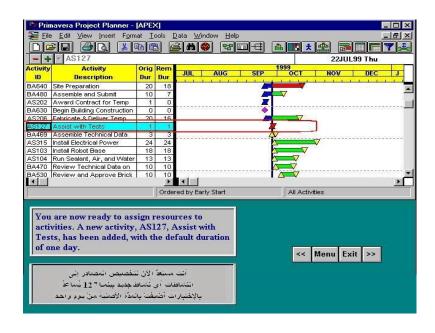


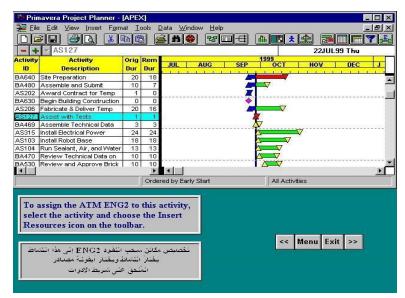


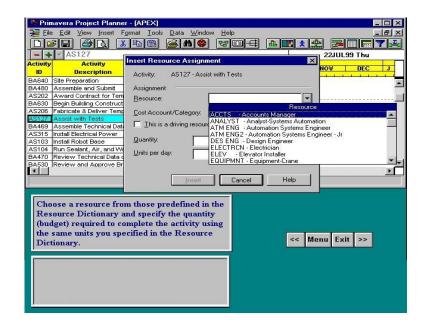


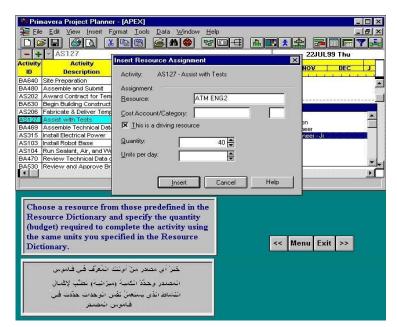


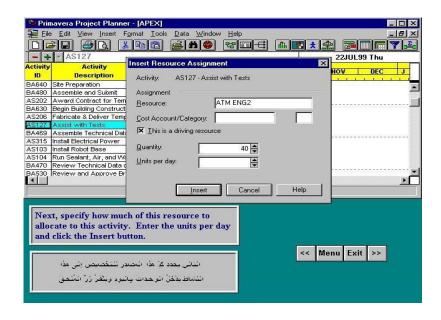


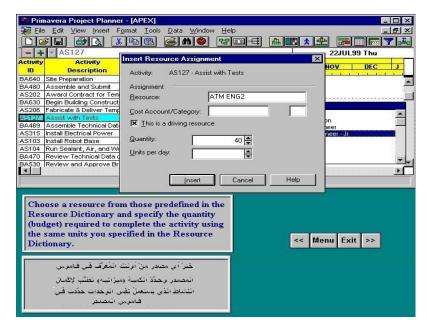


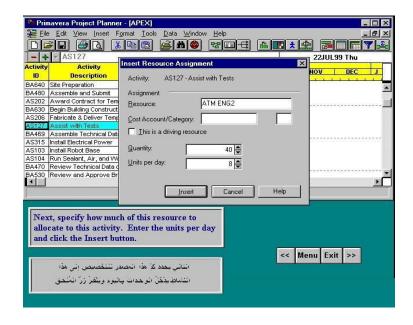


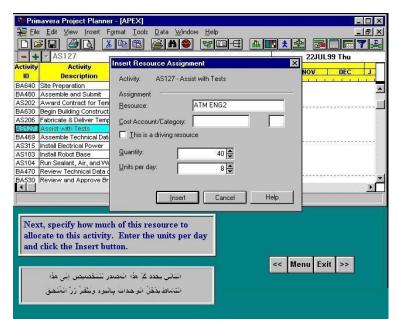


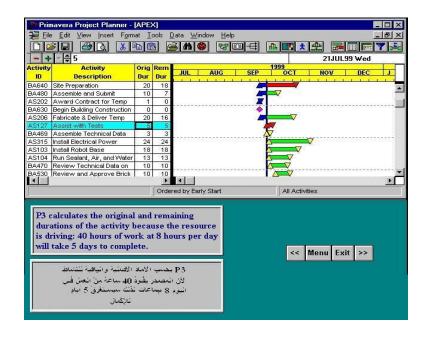


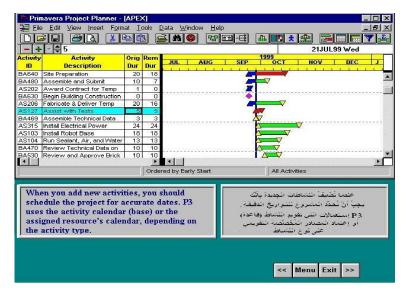


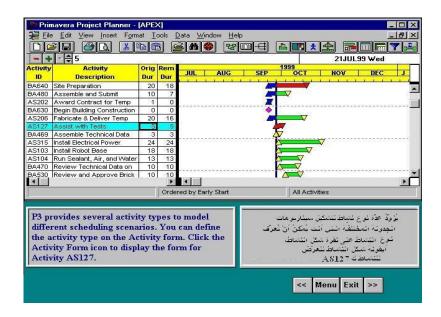


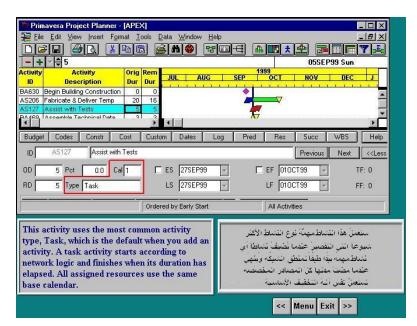


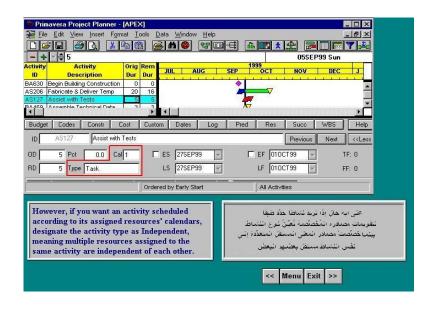


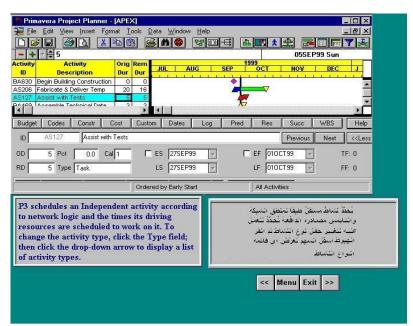


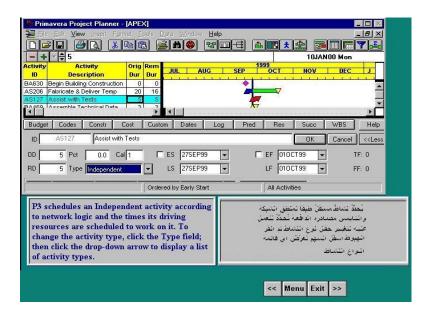


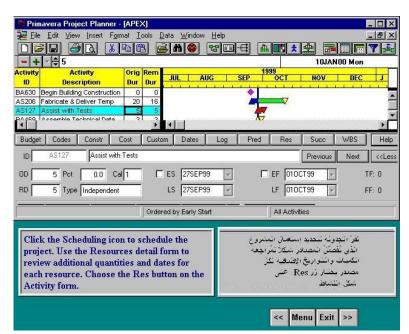


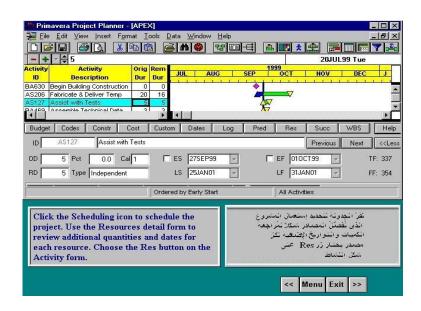


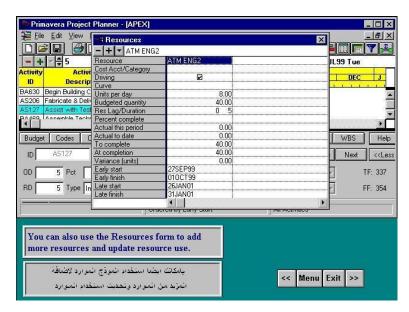


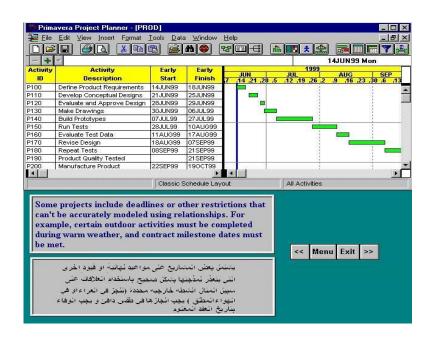


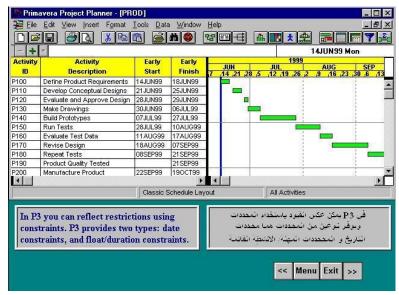


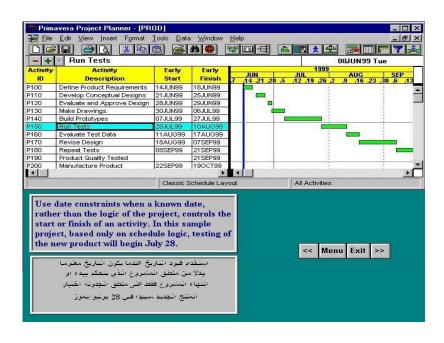


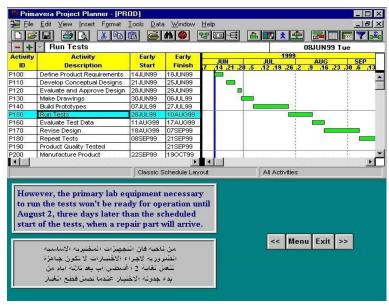


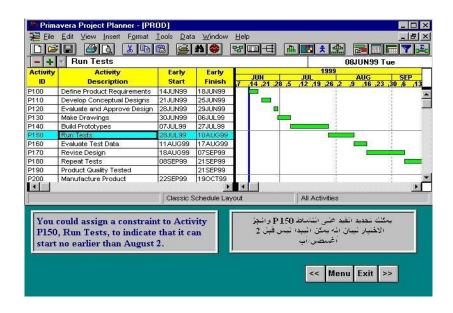


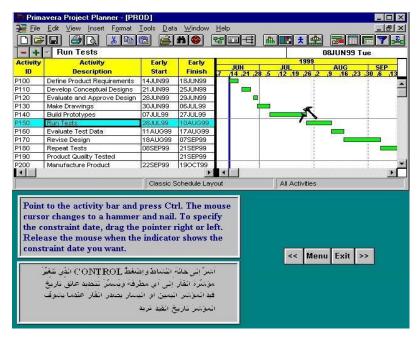


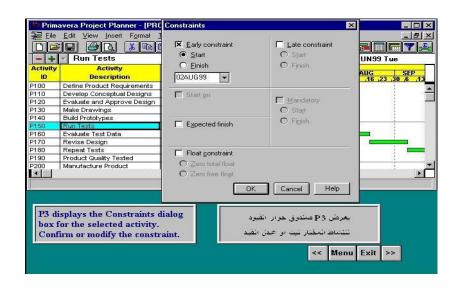


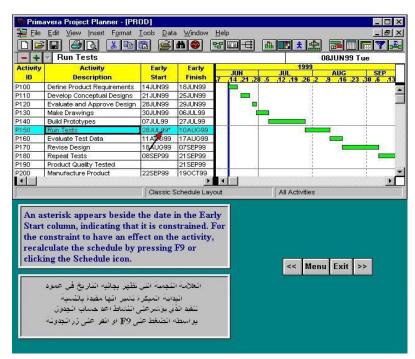


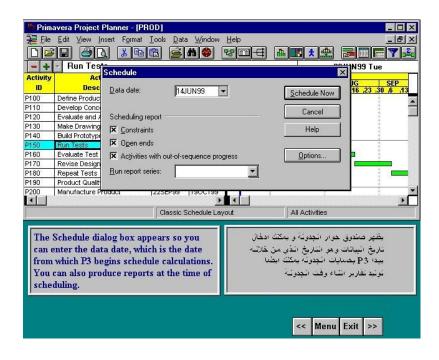




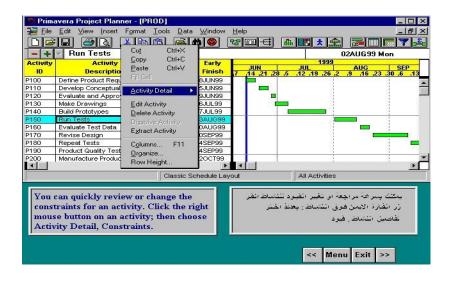


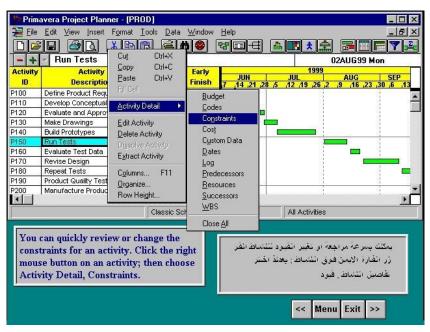


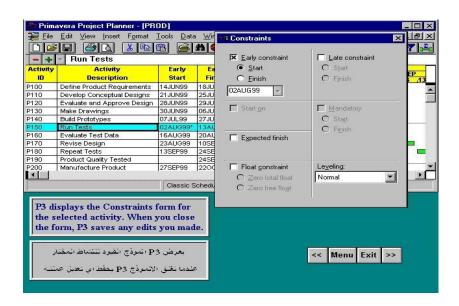


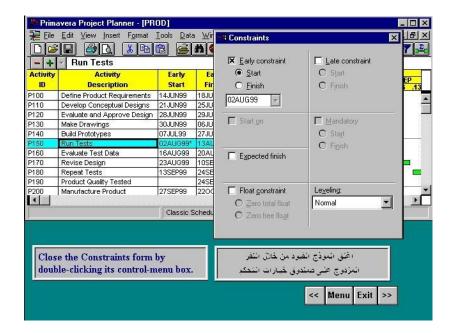












المراجع الأجنبية

- Abdul-Rahim Ahmad, An Intelligent Expert System for Decision Analysis and Support in Multi-Attribute Layout Optimization, A Doctorate Thesis, Unpublished, (Ontario, Canada: University of Waterloo, 2005).
- Alter. Steven, A Work System View of DSS in its Fourth Decade, Communications of the AIS, Vol. 7, No. 17, (San Francisco, USA: University of San Francisco, School of Buisness and Management, 2006).
- Ba, Sulin & Stallaert, Jan, Whinston, b. Reserarch Commentary: Introducing a Third Dimention in Information System Design The Case for Incentive Alignment, Inforamtion System Resarech, Vol. 12, No.3, (Los Angeles, USA: University of Southern California, Marshall School of Business, 2001).
- Banin Eric & Jantunen. Teemu, Stakeholder Consultation for Bayesian Decision Support Systems in Environmental Management, Proceedings of the Regional Conference on Ecological and Environmental Modeling (ECOMOD) 15-16 Septemper 2004, Sains Malaysia University, (Penang, Malaysa: 2004).
- Bannon L. J. CSCW A challenge to certain (G) DSS perspectives on the role of decisions, information, and technology in organizations? (Limerick, Ireland: Interaction Design Centre Dept of Computer Science and Information Systems, University of Limerick, 2005).
- Brette. Sebastien, Informatica in Telecommunication, (Redwood City, USA: Informatica Power Center, 2005).
- Chen. Qian, TEAMDEC: A Group Decision Support System, Unpublished Master Thesis, (Virginia, USA: Virginia State University, Ploytechnic Institute, 1998).

- Conteh. Nabie Y. & Forgionne Guisseppi, Delivering Enhanced Decision Making Support Through Intelligent Just-in-Time Decision Support Systems, Department of Information Systems, University of Maryland, (Balitmore, USA: 2004).
- Cumming. M.L, Automation Bias in Intelligent Time Support Systems, (Massachusetts, USA: Critical Decision Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, 2006, p2)
- Cunngion. Ian , Information Visualization : Visual Interfaces for Decision Support Systems, (London, U.K: AVS Europe Ltd, 2004).
- Davenport, Thomas H, Saving its Soul: Human-Centered Information Management, Boston University, Harvard Business Review, Vol. 3, No.1, March-April, pp. 119-131 (Boston, USA: 1999).
- Davis. Gordon, History of Decision Support Systems. Carlson School of Management University of Minnesota, MIS Quarterly, Vol. 2, no.4, (Mannesota, USA: 2003).
- Deinum. Marc, Technology and Policy in Decision Support Systems, Version 9, (Oregon, USA: DSS Resources. COM, 2005).
- Fazlollahi, Bijan & Vahidov. Rustam, Pluralistic multi-agent Decision Support System: a Framwork and an Empirical Test, Concordia University, John Molson School of Business, Information & Management Journal, Vol. 41, Issue 7, (Montreal, Canada: 2004).
- Filip & Zadek. Jiri & Stepankova. Olga, A Learning System for Decision Support in Telecommunications, Czech Technical University, Faculty of Electrotechnics, (Prague, Czech Republic: 2006).
- Flach. Peter, Decision Support on the web, The Department of Computer Science at the University of Bristol, Machine Learning List: Vol. 12, No.9, (Bristol, England: 2001).
- Forrest, Jeffrey. Scott, A Functional Survey of Decision Support Systems as Applied to Airline Operations Management, (Virginia, USA: 1997).

- Gachet, Alexandre, Building Model-Driven Decision Support Systems With Dicodess, first Edtion, University of Fribourg, (Zurich, Switzerland: VDF Publishin, 2004).
- Garnd, Rghu. And Kotha, Suresh, "Using the Brain as a Metaphor to Model Flexible Production Systems" NewYork University, Stern School of Bussiness, The Academy of Management Review, Vol. 19, No. 4, October, (NewYork, USA: 1994) PP. 671-698.
- Gebauer, Judith, & Lee, Fei Towards an "Optimal" Level of Information System Flixibility
 A Conceptual Model, University of Illinois at Urbana-Champaign, Hall
 Champaign, IL, (Chicago USA: 2006).
- George E & Ferratt, Thomas. W, Information Technology Use by Managers in Greece to Support Decision Making: Amount, perceived Value, and Satisfaction, Information & Management, Vol. 29 Issue 6, (Clemson, South Carolina, USA: Clemson University, 1995).
- Gock. R. K. Suggested framework (along with prototype) for realizing Spatial Decision Support Systems (SDSS), Geomatics Technology Division Space Applications Centre, (Ahmedabad, India: 2006).
- Gray. Paul & Watson. Hugh J. The New DSS: Data Warehouses, OLAP, MDD and KDD, ADVANCED SEMINARS (Claremont, California, USA: Claremont Graduate University, 1996).
- Greenwood, Rich, Geographic Information System / Decision Support System (GIS/ DSS)

 Core Group: Strategic Plan for Developing Implementation Recommendations in the Great Lakes basin, (Chicago, USA: Fish and Wildlife Service, Region 5, 2001).
- Haag Stephen & Cummings Maeve & McCubbrey Donald J. & Pinsonneault Alain & Donovan Richard, Management Information Systems: For The Information Age, Fifth Edition, (Toronto, Canada: McGraw-Hill Ryerson, 2006).
- Harris, Robert, Introduction to Decision Making, 1st edition, (Los Angeles, USA: Pyrczak Publishing, 1998).

- Harsh. Stephen. B, Management Information Systems, Michigan State University, Journal of the American Statistical Association, Vol. 86, No. 413, (Michigan, USA: 2006) pp. 1-17.
- Hoffberg. Kevin & Korver. Clint & Cronin. Bob, Creating Organizational Decision Quality (San Francisco, USA: Amazon com, Inc, 2004).
- Holsapple, Clyde, Big Picture about DSS, Gatton College of Business, University of Kentucky, an email interview arranged by Dan Power, (NewYork, USA: Publish at DSS Resources. COM on January 29. 2005).
- Holsapple. Clyde. W, and Whinston, Andrew. B, Decision Support Systems: A Knowledge-Based Approach, first edition, (Minneapolis, NewYork, USA: West Publishing Company, 2000).
- Jennings. Gregory. D & Endreny. Theodore. E, A. Decision Support System for Water Quality data augmentation: A Case Study, Journal of the American Water Resource Association, (North Carolina USA: North Carolina State University, 2006).
- Kaparhi. Shashidhar & Power. Daniel. J. Building Web based Decision Support Systems, University of North Iowa, College of Business Administration, Studies in Informatics and Control Journal, Vol. 11, No.4, (Iowa, USA: 2002).
- Kaupp. Verne & Hutchinson, Charles & Drake. Sam & Leeuwen. Willem Van, Assimilation of NASA Earth Science Results and Data in National Decision Support Systems: A Guidebook, (New Mexico, USA: University of Missouri & University of Arizona, 2003).
- Keeman, Peter, DSS History Narrative, Dept of Management Information Systems, Quinn School of Business, University College Dublin, (Dublin, Ireland: 2002) .
- Kim. Brooksbank, Choosing the Right Decision Support Tools, Proceedings 13th Australian Agronomy Conference 10-15 September, International Union of Foresty Rescearch Organizations, (Narrogin, Australia: Farm Management. V10 No.5, PP. 273-289, 2006).

- Kim. Jong. Hun, Knowledge-based decision support systems and their future in Knowledge Management Systems, (Austin, USA: University of Texas, School of Information, 2005).
- Kim. L.H. and Benbasat, I. "A Theoretical Perspective of Negotiation Support Systems", Journal of Management Information Systems, 2001, Volume 9, Number 3, pp. 27-44.
- Kimaro, Fred, Benefits of IT-Based Decision- Making in Developing Countries, University of Dar es Salaam, EJISDC: Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries (Dar es Salaam, Tanzania: 2000) Vol. 3, No. 3.
- Knoll. K & Jarvenpaa. S. L. "Information Technology Alignment of Fit in Highly Turbulent Invironments: The Consept of Flixibility, Proceedings of the 1994 SIGCPR: Special Interest Group on Computer Personnel Research Annual Conference, (Alexandria, Virginia, United States: University of Texas, 1994).
- Kopeikina, Luda, Learn How to Make Decisions Confidently, Version1, (Indiana, USA: Prentice Hall PTR, 2005).
- Lilien, G.L. Rangaswamy, A. Strarke. K, Bruggen, G. H. van, how and why Decision Models Influence Marketing Resource Allocations, (Rotterdam, Netherlands: Erasmus Research Institute of Management (ERIM), Erasmus University Rotterdam, 2001).
- Lilien. Gary I. & Ranagaswamy. Arvind, Bruggen. Gerrit, Starke. Kartin, DSS Effectiveness on Marketing Resource Allocation Decisions: Reality varsus Perception, (Rotterdam, Netherlands: Rotterdam University, School of Management, 2004).
- Long. Larry & Long. Nancy, Computers, Information Technology in Perspective, Eleveth Edition, 2003, Prentice Hall, Inc.
- Malhotra. Navneet & Gosain. Anjana, Decision Environment Improvement using Data Warehouse for Efficient Organizational Decision- Making, School of Information Technology, (New Delhi, India: University Kashmiri Gate, 2006).

- Marakas. George. M, Decision support systems in the twenty-first century, Second Edition (New Jersey, USA: Prentice Hall, Upper Saddle River, 2002).
- Marray. J. David, Information Systems Decision Support and Artificail Intelligence, (NewYork, USA: Baffalo University School of Management, 2000).
- Michael, A Hypertext Based Decision Support System to Support Team Decision Making, West Virginia University Department of Management, Harvard Business Review, Vol. 2, No.1 (West Virginia, USA: 1999).
- Mladenic. Dunji & Lavrac, Nada & Bohanec. Marko & Moyle. Steve, Data Mining and Decision Support: Integration and Collaboration, first Edition, 2003.
- Nancy. P & McGurie. Timothy. W & Chan. Lawrence. W & Gerwing. Timothy. A (1995) "Effects of DSS, Modeling, and Exogenous Factors on Decision Quality and Confidence" Proceeding of the 28th Annual Hawaii International Conferece on System Sciences, Volume3, Issue 3, Page (s): 152-159 (USA: IEEE Computer Society Press, University of Oregon, College of Business, 1995).
- Panko, R. R. and R. H. Halverson, Jr., "Spreadsheets on Trial: A Survey of Research on Spreadsheet Risks" in Proceedings of the Twenty-Ninth Hawaii International Conference on System Sciences, Maui, Hawaii, 1996, 326-335.
- Parasuraman, R., Sheridan, T. B., and Wickens, C. D., A Model for Types and Levels of Human Interaction with Automation, IEEE Transactions on Systems, Man and Cybernetics, Volume 30, Issue 3, Catholic University of America, (Washington, DC, USA, 2000).
- Power, D. Can DSS provide fims with a sustainable competitive advantage? If so, how? (Nebraska, USA: DSS News, Vol. 6, No. 17, 2005).
- Power, D. J, Free Decision Support Systems Glossary, DSS Resources. COM, World Wide Web, http:// DSS Resources. COM/ glossary/ Version 2, 2006.

- Power. D. J. A Brief History of Decision Support Systems. DSS Resources. COM, World Wide Web, http:// DSS Resources. COM/history/ dsshistiry. Html, version 2.8, May 31, 2003.
- Power. Daniel. J, Decisioc Support Systems: Concepts and Resources for Manegers, First Edition, (NewYork, USA: Qourum Books, 2002).
- Rapesak. Caski, P. Turchabyi. T, Vermes. P. M. Research and development for group decision aid in Hungary by WINGDSS a Microsoft Windows based group decision support system, Hungarian Academy of Scinces, Decision Support Systems, Vol. 14 (Budapest, Hungary: 2000).
- Rebitzer, James & B. Rege & Mari Shepard Christopher, Information Overload and Information Technology in Health Care, (Clevelan, USA: Case Western Reserve University and National Bureau of Economic, 2006) .
- Rohde. Frank, Decision Yield: Does your decision- making measure up? (London, UK: Fair Isaac's Enterprise, 2006).
- Salewicz Kazimierz A. Capabilities and Limitations of Decision Support Systems in Facilitating Access to Information , (Tokyo, Japan: United Nations University Press, 2006).
- Sanger. Larry, Kovitz. Ben, Decision Making edited in Wikipedia: free encyclopedia (California, USA: Wikimedia Foundation, Inc, 2006).
- Sauter. Vicki L. Decision Support Systems, first Edition, (California, USA: John Wiley & Sons, 2001).
- Shim, J. P & Warkentin. M & Courteny. J. F & Power. D. J, & Sharda R. & Carlesson. C, "Past, present, and Future of Decision Support Technology", Mississippi State Univesity, Decision support systems, Vol. 33, Issue 2, (Mississipi State, USA: 2002).
- Skip, Decision Support Systems, Hitch your Wagon a Star, (Minnesota, USA: Information Advantage Inc. 2006).

- Susan Rebstock Williams & Wilson, Rick L, Group Support Systems, Power and Influence in an Organization, (Georgia, USA: Department of Management, College of Business Adminitration, Georgia Southern University, Decision Science Journal, Volume 28, Number 4, 1997)
- Turban, E. Decision support and expert systems: Management Support Systems. Englewood Cliffis, (Milwaukee, N.J, USA: Prentice Hall 1995).
- Turban. Efraim, & Aronson Jay. E, Decision Support Systems and Intelligent Systems 6th edition, (NewYork, USA: John Wiley and Sons, Inc, 2001).
- Williams. Michael, L. & Dennis. Alan. R. & Stam. Antonie, & Aronson, Jay. E. The Impact of DSS Use and Information Load on Errors and Decision Quality (Columbia, USA: Department of Management College of Business, University of Missouri, 2003).
- Wober. Karl. W. Information Supply in Tourism Management by Marketing Decision Support Systems (Vienna, Austria: Vienna University of Economics and Business Administration, 2003), Journal of Travel Research, Vol. 2, No. 39.